العولمة الاقتصادية

رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرين

د. عبد الحليم عمار غربي

FREE EDITION
كتاب مجاني لا يباع
NOT FOR SALE

- الكتاب: العولمة الاقتصادية

- المؤلف: د . عبد الحليم عمار غربي

- التصنيف: اقتصاد

- الإصدار الإلكتروني الأول: يناير / كانون الثاني 2013

- الرقم الدولي المتسلسل للكتاب: 978-9933-9129-5-6

الإشراف الفني العام: مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة

مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة

سوريا - حماة - ساحة العاصي - مقابل البريد - ص. ب: 132

هاتف: 00963-33-2224438

فاكس: 00963-33-2224439

جوال: 00963-95-1211079

الوكلاء في الخارج:

- الإمارات العربية المتحدة: عبد الله العقاد - هاتف: 00971508289982

- المملكة العربية السعودية: هشام الخيواني - هاتف: 00966500886376

الآراء الواردة في كتب الدار تعبر عن مؤلفيها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الدار

الرسالة والغاية

إن مشروع (كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني) يهدف إلى:

- تبني نشر مؤلفات علوم الاقتصاد الإسلامي في السوق العالمي لتصبح متاحة للباحثين والمشتغلين في المجال البحثي والتطبيقي.
- يعتبر النشر الالكتروني أكثر فائدة من النشر الورقي.
- كما أن استخدام الورق مسيء للبيئة ومنهك لها .

والله من وراء القصد

عن أسرة مشروع كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني

الدكتور سامر مظهر قنطقجي.

توضيح

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

إن كل ما ورد في الكتاب هو حقوق بحثية للمؤلف

ويسمح المؤلف باستخدام هذ الكتاب كمنهج أكاديمي مجاناً

www.kantakji.com

أصل هذا الكتاب:

- رسالة علمية مقدَّمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة سطيف، الجزائر، بعنوان:

العولمة الاقتصادية
أبعادها وآثارها وانعكاساتها مع إشارة خاصة للاقتصاد الجزائري

- وقد نال بها الباحث درجة البكالوريوس بتقدير ممتاز، بتاريخ ١٩٩٩/٠٧/٠١ .
- وتكوّنت لجنة المناقشة من الأعضاء:
  - د . الطاهر بن يعقوب رئيساً
  - د . صالح صالحي مشرفاً
  - د . كمال دمدوم مناقشاً

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أحمد اللّه عز وجل حمداً كثيراً لا يوافي نعمه، أن وفّقني في أداء أبحاثي، «يا ربّ لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك».

إلى والديّ الكريمين، أمي وأبي، اللذيْن تعبا من أجل تعليمي، فلن أنسى فضلهما عليّ مادمتُ حياً، كم كانا لي أباً عظيماً وأماً فاضلة، «وقل ربّ ارحمهما كما ربّياني صغيراً».

إلى إخوتي الأعزاء وأخواتي العزيزات، وجميع أفراد أسرتي الكبيرة (أقاربي).

إلى جميع المعلّمين والأساتذة الأفاضل الذين كان لي الشرف أن تتلمذتُ على أيديهم عبر مسيرة دراسية بدأت من ابتدائية عبد الحميد بن باديس إلى متوسطة ٨ ماي ١٩٤٥، مروراً بثانوية ابن خلدون وأخيراً جامعة فرحات عباس.

إلى زميلي «سمير بن سالم» الذي أحيّيه على مجهوداته وإسهاماته في كتاب العولمة – الشيِّقة والشاقة – متمنياً له السعادة في حياته العائلية والمهنية والعلمية...

إلى كل أصدقاء وطلبة آخر دفعة للقرن العشرين.

إلى هؤلاء جميعاً أهدي باكورة جهدي المتواضع.

عبد الحليم

شكر وتقدير

أشكر اللّٰه سبحانه وتعالى على توفيقه لي في إتمام هذا الكتاب.

أشكر الأستاذ المشرف «د. صالح صالحي» على مجهوداته الجبّارة، والذي لم يبخل عليّ بنصائحه الثمينة وتوجيهاته القيِّمة، فكان لي نِعم المشرف.

أشكر كل الأصدقاء الذين أسهموا معي في البحث على المراجع والحصول على مقالات وتقارير.

أشكر محافظ وعمال مكتبة كلية الاقتصاد ومكتبة الدوريات على مساعدتهم لي.

أشكر كل طلبة دفعة ١٩٩٩ لكلية الاقتصاد بجامعة سطيف.

كما لا يفوتني أن أتوجَّه بجزيل الشكر إلى دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة التي أتاحت لهذا العمل الخروج إلى النور.

عبد الحليم

مقدمة

تمهيد:

لا شيء يشغل المفكرين والسياسيين والاقتصاديين في أرجاء العالم أكثر من الحديث أو الكتابة عن القرن الحادي والعشرين، وكثيراً ما يتردّد التساؤل: لماذا كلّ هذا الاهتمام والانشغال؟ أليس القرن الواحد والعشرون هو قرن آخر مثل الذي سبقه والذي سيأتي بعده في سجّلات التاريخ؟

فمَن يتصفّح التاريخ يجد أن العالم شهد تغيُّرات في نهاية كل قرن؛ فمثلما هو الجدل قائم اليوم حول أطروحة صراع الحضارات للمفكّر الأمريكي «صاموئيل هانتنغتون» طرح المفكّر الألماني «ماهان» القضية نفسها في نهاية القرن التاسع عشر[1].

ومع ذلك؛ فإن القرن الحادي والعشرين بالنسبة للعالم يملك قوة ذاتية يؤثِّر بها في غيره من التواريخ والأحداث؛ حيث تتميّز بدايته بتحولات دولية وإقليمية ومحلية:

- **فعلى الصعيد الدولي:**
  - سقوط المعسكر الاشتراكي وتفرُّد الدول الرأسمالية بقيادة أمريكا بإدارة العلاقات الاقتصادية والدولية؛
  - تنامي التكتلات الاقتصادية الكبرى (كالإتحاد الأوربي، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية...)؛
  - تزايد الاندماجات المؤسّسية المتعددة الجنسيات في الفروع الإستراتيجية (كالطيران، الاتصالات، الطاقة...).
- **وعلى الصعيد الإقليمي:**
  - تعثُّر الجهود التكاملية في المغرب العربي والمشرق العربي وفي بلدان الاتحاد

(١) جميل مطر، «حدود على السياسة.. في عالم بلا حدود»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٣٦، (١٠/١٩٩٨)، ص: ٩.

السوفياتي السابق؛

- إخفاق السياسات المتمحورة حول إدارة أزمة المديونية، وضحالة نتائج التحرير والانفتاح المرتبط بها؛
- تطور الأزمات المالية في البلدان الحديثة التصنيع بشرق آسيا بنمورها وأشبالها، وتزايد الاختلالات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بها، وتوسُّع انعكاساتها السلبية.

- **أما على المستوى المحلي:**

- شهد تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية...

وتتّسم بداية هذا القرن كذلك، بولادة مفاهيم ومصطلحات جديدة كالنظام العالمي الجديد، اقتصاد السوق، الخوصصة، الانفتاح، العولمة...؛ على حساب مصطلحات أخرى مثل: شرق-غرب، شمال-جنوب، العالم الثالث، التأميم، التنمية الاقتصادية...

فهل يمكن اعتبار «العولمة الاقتصادية» خطراً قادماً وإرادة للهيمنة، ويتطلّب من دول العالم مواجهتها لعدم الوقوع في فخِّها، أم أنها خيار مستقبلي، تفتح آفاقاً وفرصاً لتجاوز واقع التخلف واللحاق بالعصر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ما مفهوم العولمة، وما تجلياتها المختلفة؟ وهل هي ظاهرة تاريخية أم تكنولوجية أم أيديولوجيا جديدة؟ وما الوهم والحقيقة في عولمة الاقتصاد؟
- كيف تحدث ظاهرة العولمة؟ هل تتشكل تلقائياً، أم أنها موجَّهة؟ وإذا كانت كذلك فمَن يقودها ويتحكّم فيها؟ ومَن المستفيد من عولمة العالم؟
- ما أنماط العولمة، وما التحديات التي تفرضها؟ هل هدف العولمة هو توحيد العالم أم تعميق التبعيّة والتخلف؟ وهل ستصبح الدول الغنيّة أكثر غنىً والدول الفقيرة أكثر فقراً؟

وبناءً على ما سبق؛ فقد تم تقسيم الكتاب إلى المحاور الأساسية التالية[1]:

(١) تمّ الاستغناء عن فصل رابع هو: الجانب المحلي للعولمة الخاص بدراسة حالة الاقتصاد الجزائري.

- **الجانب المفاهيمي للعولمة:** وفيه سنتناول بالبحث مضامين المصطلح، وتجلّيات الظاهرة، وتحقيب تطورها التاريخي، ونتطرق إلى المميّزات والأوهام المتعلقة بها؛
- **الجانب الوظيفي للعولمة:** وفيه سنتعرّض إلى أجهزة العولمة التي تشكِّل الظاهرة والقنوات التي تستفيد منها؛
- **الجانب الإستراتيجي للعولمة:** وسنتناول فيه مشاريع العولمة التي تقوم بها الدول المتقدمة، والتحديات التي تفرضها أمام الدول المتخلِّفة قصد مواجهتها.

ويعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الأسباب كانت بمثابة دافع شجّعنا على هذا البحث والذي نتمنى أن نكون قد وفّقنا في معالجته ونذكر منها:

- أن الموضوع يُعدّ ظاهرة جديدة تحتاج إلى المزيد من الفهم والتحليل والدراسة؛
- يوجد الآن ما يُشبه «التخصص» في تناول قضية العولمة التي لم تجلب اهتمام الاقتصاديين والسياسيين والإعلاميين فقط؛ بل وحتى الاجتماعيين والفلاسفة والفنانين... ومن جانبنا كجامعيين أردنا من خلال إطلالنا عبر نوافذ الجامعة أن نعرف ماذا يجري في العالم؟
- بمجرد ولادة لفظ العولمة شاع في الاستعمال اليومي؛ حيث نجد أن الناس يتفوّهون به، دون الوقوف عند معانية وخلفياته، وقبل أن يدخل بصورة واضحة في القواميس والمصطلحات الأكاديمية؛ راح الكل يحلم «بعالم بلا حدود».

أما أهمية هذا الكتاب فتتجلى في أنه يمثِّل:

- رصداً تحليلياً لأهم جوانب العولمة؛ بهدف توفير مادة علمية لظاهرة باتت الشغل الشاغل في مناطق العالم المختلفة؛
- ومدخلاً هاماً للإسهام في تلمُّس تلك المعالم التي تؤكِّد بأننا على عتبة ميلاد عصر جديد لم تتحدّد معالمه النهائية بعد؛

- ومقدِّمة لمزيد من الدراسات قصد الإلمام بالموضوع وفهم حقيقته ومتابعة تطوراته.

وفيما يخص أهم الصعوبات التي واجهناها في مسيرة بحثنا أنه:

- وسط الكم الهائل من الكتابات المتفرقة، والجدل الواسع من النقاشات المتناقضة، ونظراً إلى ما يعانيه هذا المفهوم من «تشوش فكري»؛ الأمر الذي يوحي لنا بأن الموضوع يحتاج إلى دراسة تؤطِّر هذه الحالة وتنظِّمها، خاصة وأن كل كاتب عادة ما يركِّز على نقطة معيّنة في تحليله للعولمة؛ ولهذا فقد وجدنا صعوبة في معالجة تشعُّب وتعقيدات هذا الموضوع، وتساءلنا من أين نبدأ ومتى نتوقف؟
- عانينا في العثور على مراجع تتناول العولمة بطريقة شاملة، فبخصوص مسح أدبيات هذا الموضوع فلا توجد دراسات تناولت فكرتنا بذاتها، وكانت في مجملها عبارة عن آراء شخصية تخضع لمعايير إيديولوجية؛
- وبغض النظر عن المجهود الذهني والجسمي والمادي الذي كلّفنا إياه هذا البحث، ودون الأخذ بعين الاعتبار ضيق مساحة الوقت المخصَّصة للبحث...؛ إلا أنه وبكل تواضع تبقى مجرّد محاولة منا للدخول إلى فهم المسائل المهمّة والقضايا الساخنة.

وختاماً؛ فلقد كان إنجاز هذا الكتاب تجربة ممتعة بالنسبة لنا، والذي نأمل من خلاله أن يكون قيمة مضافة لإثراء مكتبتنا العربية.

الفصل الأول

الجانب المفاهيمي للعولمة الاقتصادية

(الإطار العام للعولمة)

سوف نتعرض ضمن هذا الفصل إلى المباحث الأساسية التالية:

- المبحث الأول: ماهية العولمة.
- المبحث الثاني: النشأة التاريخية للعولمة.
- المبحث الثالث: خصائص وأوهام العولمة.
- خلاصة الفصل الأول.

المبحث الأول

ماهية العولمة

سنتناول هذا المبحث بالدراسة من خلال المحاور التالية:

- المواقف المتعددة من ظاهرة العولمة
- مفهوم العولمة وتعاريفها
- أبعاد العولمة وتجلياتها

المطلب الأول: المواقف المتعددة من ظاهرة العولمة

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: مواقف الباحثين من ظاهرة العولمة

ثانياً: وجهات النظر القطرية تجاه العولمة

أولاً: مواقف الباحثين من ظاهرة العولمة

هناك معركة إيديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية كبرى تدور تحت غطاء العولمة، فلقد تباينت مواقف الكتّاب والباحثين، واختلفت ردود أفعالهم إزاء التعامل مع هذه الظاهرة التي طبعت المرحلة الراهنة.

وعموماً؛ يمكن حصر هذه المواقف في ثلاثة اتجاهات:

١- **اتجاه القبول الكامل:** حيث يقبل أصحاب هذا الاتجاه العولمة دون أيّ تحفُّظ؛ باعتبارها حتمية العصر القادم؛ لأن:

- تقدُّم المجتمعات في العالم مرتبط باندماجها في حركة العولمة؛
- العولمة أصبحت حقيقة ولا مجال للاختيار فيها، خاصة بعد هزيمة النموذج الاشتراكي.

٢- **اتجاه الرفض الكامل:** يرفض أصحاب هذا الاتجاه العولمة؛ باعتبارها خدعة إمبريالية - اقتصادية - ثقافية، تسعى إلى تجريد العالم من خصوصياته؛ لأنها:

- عملية تغريب، وهي جوهرها محاولة فرض النموذج الغربي؛
- تُعتبر العولمة الاسم الحركي للأمركة؛ أي من صنع الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- **الاتجاه التوفيقي:** يرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة التفاعل مع العولمة،

بأخذ الإيجابيات وتفادي السلبيات؛ بمعنى «الاندماج مع الوقاية»[١]؛ لأن:

- العولمة تأتي بفرص استثمارية ومعرفية من جهة؛ وتأتي بمخاطر سياسية واقتصادية وثقافية من جهة أخرى؛
- اختزال العولمة في الفرص دون المخاطر خطأ، واختزالها في المخاطر دون الفرص خطأ أيضاً.

حقيقة، إن الإنكار والاندفاع إزاء العولمة غير مقبولَيْن، والمهم هو تشخيص العولمة بكل ما لها وما عليها، ولا بدّ من استكشاف القوانين الخفية التي تحكمها قبل اتخاذ الموقف تجاهها، وفي هذا الصدد فإن الباحثين من مختلف دول العالم لا يزالون في مرحلة فهم الظاهرة وتحليل أبعادها وخصائصها؛ لأنها ظاهرة غير مكتملة الملامح.

ثانياً: وجهات النظر القطرية تجاه العولمة

بخصوص وجهات النظر القومية تجاه العولمة، يمكن التطرق إلى رؤى طُرحت في مجلة الثقافة العالمية[٢]، تبيِّن دلالات العولمة بالنسبة لأمريكا والصين واليابان وتايلاندا وإفريقيا، كما سنضيف وجهتي النظر العربية والإسلامية.

١- الرؤية الأمريكية: يقول «ميشيل كلوغ»: «ليس للعولمة على الولايات المتحدة الآثار نفسها على البلاد الأخرى لسبب أساسي هو أن الولايات المتحدة هي، في آن معاً، البلاد الأكثر انفتاحاً على العالم والأكثر حضوراً به (...) ومن المؤكّد أن العولمة عملت كثيراً على انتشار وانغراس الولايات المتحدة بالعالم، وبالفعل، ففي كثير من البلدان يتوافق مصطلح العولمة مع معنى الأمركة (...) والعولمة ستكون أكثر فائدة للولايات المتحدة منها لبقية العالم»[٣].

(١) السيد ياسين وآخرون، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص: ٣٩٠.
(٢) راجع: محمد سيف، «خمس رؤى حول العولمة»، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع٨٥، نوفمبر – ديسمبر ١٩٩٧، ص: ٥٥-٩١.
(٣) ميشيل كلوغ، «أربع أطروحات حول عولمة أمريكا»، مجلة الثقافة العالمية، مرجع سابق، ص: ٥٧-٥٨.

٢- **الرؤية الصينية:** يقول «لاوسي» الصيني: «بالنسبة لنا، نحن الصينيين، فالظاهرة التي يسميها الغربيّون: بالعولمة أو الكونية لا تعني شيئاً غير الأهمية المتنامية لآسيا في التجارة العالمية، وبالمحصلة، تؤكِّد وضعها المركزي في قلب العلاقات الدولية (...)، إن المعدل السنوي لنمو الإقليم الآسياوي هو ٤,٧٪ أي أكثر من ضعف معدل نمو المتوسط العالمي ٢,٧٪ (...) والصين اليوم، وهذا يتضمن هونغ كونغ وتايوان، هي القوة التجارية الثالثة في العالم (...) كما أن العولمة تخفي خلفها رغبة الغرب في إخضاع بقية الكوكب»[١].

٣- **الرؤية اليابانية:** يقول «هاماتانو بورو» الياباني: «من جانبنا، نحن اليابانيين، لا تهمنا كثيراً مشكلة العولمة، فلدينا اقتصاد كوني هو في القلب من الاقتصاد العالمي، وهذا التوجُّه يتنامى بمرور الأعوام، وبالأحرى فإن مشكلتنا هي في معرفة أين سيكون «مركز» هذا الاقتصاد... فهل سيكون على سواحل الصين أم في اليابان؟»[٢].

٤- **الرؤية التايلاندية:** تقول «ماري سيبيل دي فيين» التايلاندية: «أن العولمة لا تستطيع أن تمثِّل رهاناً؛ لأنه ليس «العالم» الذي يظل في ذاته تجريداً هو المجال الملائم، وإنما مجموعة ماهرة من العلاقات الإقليمية (...)؛ حيث تمثِّل نسبة تايلاندا من الناتج الإجمالي لإنتاج جنوب شرقي آسيا، ما مجموعة ١٧٪، وقد مثّلت نسبتها في أواخر ١٩٩٥ أكثر من ٢٥٪ من الناتج الإجمالي الإقليمي»[٣].

٥- **الرؤية الإفريقية:** يقول «جورج تادونكي»: «إن هناك ثلاث دلالات للعولمة ونتائجها بالنسبة للإفريقيين: الخروج من حالة التهميش، والمزيد من التحرُّر الاقتصادي والسياسي، والتكيُّف مع أنماط الحياة ذات النفوذ الكوني»[٤].

٦- **الرؤية العربية:** يقول «سليمان العسكري»: «ولكن ما دلالات العولمة

---

(١) لاوسي، «نعم للعولمة... لا للغربنة»، مرجع سابق، ص: ٦٠-٦٦.
(٢) هاماتانو بورو وآلان جيلرم، «اليابان هي العالم الآن»، مجلة الثقافة العالمية، مرجع سابق، ص: ٦٧.
(٣) ماري سيبيل دي فيين، «تايلند.. أقلمة جارية»، مجلة الثقافة العالمية، مرجع سابق، ص ٧١-٧٦.
(٤) جورج تادونكي، «إفريقيا ليست وحيدة في العالم»، مجلة الثقافة العالمية، مرجع سابق، ص: ٧٧.

بالنسبة لنا نحن (العرب)؟ الحقيقة أنه أمر مؤسف أن كل حواراتنا تدور في حلقة هل نرفض العولمة أم نقبلها؟! وهو تساؤل يحمل درجة من السذاجة بقدر ما يحمل قدراً من الكسل الفكري... وكأن الدخول إلى عصر العولمة هو أمر بيدنا وليس بيد العالم الذي نحن في قلبه (...)، لقد انطلق السباق بالفعل، بعض المتسابقين انطلق بأقصى قوته، واحتلّ الصدارة بجدارة، وخلفهم الكتلة الأساسية للمتسابقين تعدو بقوة وإن كان بسرعة أقل... والبعض الآخر يحاول جاهداً اللحاق بتلك الكتلة الأساسية... بينما نحن لا نزال متحلقين حول بعضنا البعض خلف خط البداية نناقش هل نشترك في السباق أم لا؟!!»[1].

٧- **الرؤية الإسلامية:** يؤكِّد المفكر الإسلامي «أحمد عبد الرحمن» أن الرؤية الإسلامية نزاعة إلى العالمية فيقول: «إن العولمة بمعنى وجود أرضية مشتركة بين شعوب الأرض تسمح بقيام علاقات بينها، وتسمح بوجود قوانين كوكبية تنظِّمها لخير الجميع، تُعتبر نظرية مقبولة من وجهة النظر الإسلامية؛ أما «العولمة» التي تعني فرض الفلسفة البراغماتية، النفعية، المادية، العلمانية، وما يتصل بها من قيم وقوانين ومبادئ على سكان الكوكب؛ فهي نظرية مرفوضة رفضاً باتاً في ضوء الإسلام»[2].

(١) سليمان العسكري، «التحرير»، مجلة الثقافة العالمية، مرجع سابق، ص: ٦.
(٢) أحمد عبد الرحمن وآخرون، «العولمة: وجهة نظر إسلامية»، في الإسلام والعولمة، الدار القومية العربية، القاهرة، ط١، ١٩٩٩، ص: ٩٩-١٠٠.

المطلب الثاني: مفهوم العولمة وتعاريفها

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للعولمة

ثانياً: قراءة نقدية لتعريفات العولمة

ثالثاً: نحو تعريف أشمل للعولمة

أولاً: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للعولمة

العولمة هي واحدة من بين عدة كلمات عربية جرى طرحها للكلمة الإنجليزية *Globalization* والكلمة الفرنسية *Mondialisation*، وهي الكوكبة، الكونية، الشمولية، التدويل، وكلها أسماء لظاهرة واحدة، ولفظ العولمة هو الأكثر شيوعاً في هذه الفترة.

- **العولمة:** هي في اللسان العربي من «العالم» ويتصل بها فعل «عولم» على صيغة «فوعل» وهي من أبنية الموازين الصرفية العربية، ويُلاحَظ على دلالة هذه الصيغة أنها تفيد وجود فاعل يفعل[١]، والعولمة في معناها اللغوي تعني «تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله»[٢]، كما يرتبط معناها «بالانتقال من المجال الوطني، أو القومي، إلى المجال الكوني»[٣].
- **الكوكبة:** فهي تشير إلى «عملية بناء اقتصاد عالمي واحد في كوكب الأرض»[٤]، وهو مصطلح فضّل استعماله «إسماعيل صبري عبد اللّه» مشيراً إلى فعل «كوكب» في اللسان العربي، «فالاسم الإنجليزي مشتق من *Globe* بمعنى الكرة، والمقصود بها هنا الكرة الأرضية، الكوكب الذي نعيش على سطحه

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٦٢.
(٢) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشرة أطروحات»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٠٠.
(٣) عبد الإله بلقزيز، «عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٠٩.
(٤) محمد السيد سعيد، «الوطنية الاقتصادية في عصر الكوكبة»، مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، ع ٤٥٤، سبتمبر ١٩٩٦، ص: ٣٠.

(...) وكلمة العالم تعني البشرية، والنسبة إليها توحي بمشاركة الناس جميعاً في انتشار الظاهرة»[١]، كما يَعتبر العولمة «كلمة مضلِّلة لأنها توحي بأننا شركاء في الخير (...) وهذا المعنى مضلِّل تماماً؛ لأن نتائج الظاهرة التي ندرسها هي أن الفقراء يزيدون فقراً وعدداً وأن الأثرياء يزيدون ثراءً ويقلُّون عدداً»[٢].

- **الكونية:** أول من أطلقه معرفياً العالم الكندي «مارشال ماك لوهان» عندما صاغ في نهاية عقد الستينيات مفهوم «القرية الكونية»[٣]، جاعلاً من العالم مجرّد قرية واحدة لجميع سكان الأرض.
- **الشمولية:** هذا المصطلح «يجد أصله في الأدبيات المخصّصة للشركات المتعددة الجنسيات»[٤] التي تهيمن على حركة الاقتصاد الدولي وتتحكم في أسواق المال والخدمات.
- **التدويل:** ظهر بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث «بدأ التبادل ينتقل من مرحلة قطرية أو إقليمية (بين بعض الشركات أو الدول) إلى مرحلة التدويل (ليشمل جميع الدول)»[٥]؛ بسبب ازدهار التجارة الدولية، وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

ثانياً: قراءة نقدية لتعريفات العولمة

يمكن القول أن صياغة تعريف محدّد، جامع، مانع... تبدو مسألة شاقة نظراً إلى تعدُّد تعريفاتها، والتي تتأثّر أساساً بانحيازات الباحثين الإيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً، وفي هذا الإطار يمكن رصد مجموعة من التعاريف؛ إلا أن سلامة أيّ تعريف لا تعتمد على ما قاله هذا الباحث أو ذاك؛

(١) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٢٢، (١٩٩٧/٨)، ص: ٥.

(٢) إسماعيل صبري عبد الله، «كلمة العولمة مضللة..»، في العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، جهاد للنشر والتوزيع، ط١ ، مصر، ١٩٩٩، ص: ٤٣.

(٣) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٣٩.

(4) ROBERT BOYER et al, *Mondialisation au- delà des mythes*, Casbah édition, Alger, 1997, p. 15.

(٥) س. الماندو أ. وينبرغر، «قرية عالمية أم حرب أمم»، مجلة معالم: الاقتصاد والتجارة والعولمة، دار مارينور، الجزائر، ع٤، د. ت، ص: ١٥٥.

وإنما على مدى انسجام هذا التعريف مع الوقائع التاريخية والوقائع الراهنة.

١. العولمة حسب الأدبيات الغربية: «هي زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات»[١].

إن هذا التعريف يقف موقفاً محايداً من طبيعة هذا الارتباط المتبادل سواء كان ناشئاً عن علاقة متكافئة أم غير متكافئة، ومن كيفية توزيع عائد عمليات انتقال هذه الوسائل والأدوات.

٢. العولمة حسب صندوق النقد الدولي: في تقريره عن آفاق الاقتصاد العالمي (مايو ١٩٩٧) هي: «التواكل الاقتصادي المتنامي لمجموع بلدان العالم المدفوع بازدياد حجم وتنوُّع المبادلات العابرة للحدود والخدمات ورؤوس الأموال، مع الانتشار المتسارع والشامل للتكنولوجيا».

إن هذا التعريف يبيِّن مدى انفتاح الاقتصادات الوطنية على بعضها البعض، والعولمة بهذا المفهوم اشتدّت وتيرتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، كما يشير إلى التطورات التقنية الحديثة والمتسارعة.

٣. العولمة حسب برهان غليون: «هي الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية الاقتصادية معاً في طور من التطور الحضاري، يصبح فيه مصير الإنسانية موحَّداً أو نازعاً للتوحّد، ولكن الوحدة هنا لا يُعنى بها التجانس والتساوي بين جميع أجزاء العالم والمجتمع البشري؛ ولكنها تعني درجة عالية من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة وبالتالي ازدياد درجة التأثير والتأثُّر المتبادلين»[٢].

إن هذا التعريف يربط مفهوم العولمة بمفهوم «الاعتماد المتبادل»؛ من خلال التفاعل بين اقتصادات الدول المتقدمة والدول المتخلفة؛ حيث تتجه المجتمعات نحو التجانس الذي يرتبط بالتطور المتسارع للتكنولوجيا، لكن هل يمكن أن

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٣٥.

(٢) نايف علي عبيد، «العولمة والعرب»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٢١، (١٩٩٧/٠٧)، ص: ٢٨.

يكون اعتماداً متبادلاً بين طرف قوي وآخر ضعيف!؟

٤. العولمة حسب السيد ياسين: هي «سهولة حركة الناس، المعلومات، السلع [والخدمات ورؤوس الأموال]، بين الدول على النطاق الكوني»[١].

إن هذا التعريف يطرح جملة من التساؤلات حول إمكانية تحقيق هذه السهولة في حركة السلع؛ إذا كانت أسواق العالم تُفتح لمنتجات الدول المتقدمة وتُغلق أمام منتجات الدول النامية، وحول سهولة حركة الناس إذا كانت هذه الحركة مقيّدة في البلدان الصناعية بسبب تفاقم نسب البطالة فيها، وحول سهولة حركة المعلومات إذا كان هناك من يسيطر على محتواها فيرسل منها ما يريد ...

٥. العولمة حسب محمد الأطرش: هي «اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة، ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق، وتالياً خضوع العالم لقوى السوق العالمية؛ مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية والى الإنحسار الكبير في سيادة الدولة وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة المتخطية القوميات»[٢].

إن هذا التعريف يركِّز على النواحي الاقتصادية؛ حيث يختلف مفهوم العولمة مع مفهوم الاقتصاد الدولي، فهذا الأخير يركِّز على العلاقات بين الدول ذات السيادة، وقد تكون هذه العلاقات منفتحة في حقول التجارة والاستثمار ولكن يبقى للدولة دور في إدارة اقتصادها، فبينما تشكِّل الدولة العنصر الأساسي في مفهوم الاقتصاد الدولي؛ فإن الشركات المتعددة الجنسيات تشكِّل محوراً مركزياً في مفهوم العولمة، وفي هذا الصدد تثار المناقشة حول دور الدولة في ظل العولمة الاقتصادية.

٦. العولمة حسب صادق جلال العظم: هي «رسملة العالم على مستوى العمق (...) فهي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة

(١) السيد ياسين، «في مفهوم العولمة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٢٧.
(٢) محمد الأطرش، «العرب والعولمة: ما العمل؟»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٤١٢.

دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ»[1].

إن هذا التعريف يبيِّن علاقة العولمة بالنظام الرأسمالي العالمي «الرأسمالية العالمية» فهي تمثِّل مرحلة تاريخية متطورة من الرأسمالية، وتعبِّر عن الدرجة العليا في علاقات الهيمنة والتبعية وعدم التكافؤ.

٧. العولمة حسب سمير أمين: هي «بداية مرحلة تاريخية انطلقت خلال الأعوام (١٩٨٩-١٩٩١)، من خلال الإخفاق التام المزدوج لطموحات أنظمة وبلدان الشرق المسماة بـ «الإشتراكية» وأنظمة وبلدان الجنوب المسماة بـ «الإستقلالية الوطنية»، مختتمة عهد الحياد الإيجابي الذي عاش ثلاثين عاماً للفترة (١٩٥٥-١٩٨٥)، ويتوالد اليوم عهد جديد هو «عهد السوق» الذي سيغدو محاولة جديدة لتوحيد العالم (أي العولمة)»[2].

إن هذا التعريف يركِّز على النواحي السياسية، ويضع الظاهرة في سياقها التاريخي؛ إذ تعود بدايتها إلى انهيار المعسكر الاشتراكي، لكن هناك إشارات من قبل بعض الباحثين أن العولمة قديمة، كما يشير هذا التعريف إلى مرحلة تعميم الاقتصاد الحر.

٨. العولمة حسب محمد إبراهيم مبروك: هي: «تعاظم شيوع نمط الحياة الاستهلاكي الغربي وتعاظم آليات فرضه سياسياً واقتصادياً وإعلامياً وعسكرياً، بعد التداعيات العالمية التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط المعسكر الشرقي، وعلى ذلك فإن العولمة تكتسب عالميتها من مدى اتساع قدرتها على فرض هذا النمط على الشعوب، وليس على أساس كونها واقعاً فعلياً يحيط بالشعوب والبلدان»[3].

إن هذا التعريف يبيِّن أن العولمة مفروضة بهدف تعميم نموذج الاستهلاك الغربي نتيجة انتصار النظام الرأسمالي العالمي كونياً، فالعولمة لا تكتسب عالميتها

(١) السيد ياسين، «في مفهوم العولمة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٢٨.
(٢) سيار الجميل، «العولمة: اختراق الغرب للقوميات الآسيوية..»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢١٧، (١٩٩٧/٣)، ص: ٥٣.
(٣) محمد إبراهيم مبروك، «الإسلام والعولمة»، في الإسلام والعولمة، مرجع سابق، ص: ١٠١.

من الواقع؛ لأن العالمية تعني أن هناك حضارات متعدِّدة ومتميزة، لكل منها خصوصياتها.

٩. العولمة حسب إسماعيل صبري عبد الله: هي: «أهم ما يتسم به عالم اليوم من التداخل الواضح والمتزايد لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والسلوك دون اعتداد بذلك بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء خالص لوطن محدّد أو لدولة معيّنة ودون إجراءات حكومية»[١].

إن هذا التعريف يحاول إبراز المفهوم الشامل للعولمة الذي يحيط بالجوانب جميعها، ويتضح أن دور الدولة ووظائفها؛ بل ووجودها ذاته محلّ تساؤل جدّي في إطار ظاهرة العولمة؛ حيث لم يعد للحدود الجغرافية أهمية تُذكر، وأصبح الانتماء للعالم ككل.

ثالثاً: نحو تعريف أشمل للعولمة

إن المفهوم الفكري للعولمة لم يتبلور ولم يستقر بعد، نظراً لصعوبة الوصول إلى تعريف محدّد جامع مانع...؛ ومع ذلك سنحاول صياغة تعريف للعولمة يتضمن وجهة نظرنا، فنقول:

إن «العولمة المطروحة» –المعلنة– هي زيادة الحركية العالمية في انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال وقوة العمل والأفكار والمعلومات عبر الحدود القومية؛ بهدف اندماج الاقتصادات في سوق عالمية واحدة، تحت شعار: «الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية، وتقارب المسافات في القرية الكونية»؛ الشيء الذي يوهم أن مصالح الدول المتقدمة والمتخلفة أصبحت متوافقة...!!

أما «العولمة الحقيقية» – الخفية – فهي عملية مقنّنة، يراد بها فرض وتعميم نمط الحضارة الغربية، وتصديرها بصبغة عالمية بهدف انفتاح الأسواق المحلية، وتصريف المنتجات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية؛

(١) إسماعيل صبري عبد الله، «كلمة العولمة مضللة..»، في العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص: ٤٣.

حيث يصبح كل شيء عبارة عن سلعة، تحت غطاء «سوق المنافسة غير المتكافئة، وهيمنة ثقافة الأقوى»؛ الشيء الذي يعني مضاعفة فرص الأطراف القوية التي تسيطر على عناصر القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية...

المطلب الثالث: أبعاد العولمة وتجلياتها

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: العولمة الاقتصادية

ثانياً: العولمة السياسية

ثالثاً: العولمة الثقافية

رابعاً: العولمة الاجتماعية

خامساً: العولمة الاتصالية

أولاً: العولمة الاقتصادية

من الطبيعي أن تختلف مفاهيم العولمة باختلاف أبعادها وتجلياتها، ويمكن أن تتمظهر في الأبعاد الأساسية التالية: البعد الاقتصادي، البعد السياسي، البعد الثقافي، البعد الاجتماعي، البعد الاتصالي.

ويُعتبر الجانب الاقتصادي أهم أبعاد العولمة؛ حيث ترتكز العولمة الاقتصادية على مفهوم «اقتصاد السوق»، فهي عملية سيادة مذهبية السوق وقوانينها على كافة الكرة الأرضية لتجعل العالم منطقة تجارة موحّدة، يدخل إليها الأغنياء والفقراء؛ حيث تكون معايير السوق (العرض والطلب) هي الفاصل في تحديد القرارات، فالعالم يتفتح على بعضه، وتزداد سرعة النقل والمواصلات، وتتسع السوق؛ حيث تزول الحواجز أمام انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال، فالعولمة الاقتصادية «تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي، وإلى قيم المنافسة والإنتاجية وهي تَعِد العالم بالرفاه والتقدم»[1].

وتظهر العولمة الاقتصادية أساساً في نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين اقتصادات الدول الوطنية، وفي وحدة الأسواق المالية...، هذه التجليات الاقتصادية برزت

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٤٤.

بوضوح من خلال التكتلات الاقتصادية العالمية (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، الاتحاد الأوربي، رابطة دول جنوب شرق آسيا)، بالإضافة إلى تنامي دور ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء والتعمير، المنظمة العالمية للتجارة).

ففي الوقت الذي يروَّج فيه بأن العولمة الاقتصادية تعود بالرفاه والتقدم على الجميع؛ فإن مشكلاتها كثيرة ومنها:

- المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها بلدان المركز الرأسمالي، فمثلاً يبلغ مستوى البطالة في الاتحاد الأوربي أكثر من ٢٠٪، فرنسا ١٢٪، ألمانيا ١٠٪[١]؛
- الأزمة المالية لبلدان شرق آسيا، وتوالي مضاعفاتها السلبية، واحتمال انتقال هذه الأزمة إلى بلدان أخرى؛
- تطور الأزمة التنموية في البلدان النامية.

وتثار بالنسبة للتجليات الاقتصادية للعولمة الإشكاليات التالية:

- صلاحية نظام حرية السوق ليكون أساس التنمية في مختلف بلدان العالم؛
- المخاطر التي يمكن أن تنجم عن التنمية الوحيدة البعد، والتي تركِّز على الجانب الاقتصادي فقط؛
- مدى تأثير العولمة في مفهوم «السيادة الوطنية»، ومصير الدولة من ناحية تأكيده أو تغيُّر صورته.

ثانياً: العولمة السياسية

ترتكز العولمة السياسية على تعويم الرؤية الغربية للديمقراطية والتعددية الحزبية وحقوق الإنسان والحريات الفردية على النطاق الكوني.

- **فمفهوم الديمقراطية:** منذ أن ظهر في الفلسفة اليونانية يعني حكم

(١) إسماعيل صبري عبد الله، «العولمة كلمة مضللة..»، في العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص: ٤٧.

الشعب نفسه بنفسه، فهي لم تَعُد اليوم شكلاً من أشكال الحكم فحسب؛ بل أصبحت منهاج تفكير وأسلوب حياة داخل المجتمع.

- **أما التعددية السياسية:** فهي تعبِّر عن الحرية السياسية، وما تتطلبه من زيادة المشاركة الشعبية لتوسيع ممارسة الديمقراطية.
- **والحريات الفردية:** تشمل حريات الأفراد والجماعات في التعبير عن آرائها، كما يُعتبر مبدأ احترام حقوق الإنسان من أهم الشروط الأساسية للرقي الاقتصادي والاجتماعي، وتتمثل في الحقوق المدنية والسياسية (كالحق في الحياة، وعدم الخضوع للتعذيب، وحق الانتخابات...)، وفئة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (كالحق في العمل، الحق في التعليم والصحة، والحق في الضمان الاجتماعي...)[1].

وتظهر العولمة السياسية في «سقوط الشمولية والسلطوية، والنزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان»[2]؛ حيث ظهر اتجاه غالب يؤكِّد على عالمية حقوق الإنسان، وتم اجتياح الديمقراطية لأغلب مجتمعات المعمورة، وأصبحت بالتالي حقوق الإنسان وحرياته أهم الشعارات المتداولة على الصعيد العالمي، وهذه التجليات السياسية برزت بوضوح من خلال التجمعات والمؤتمرات والحوارات العالمية (المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا سنة ١٩٩٣، المؤتمر العالمي للمرأة في بكين سنة ١٩٩٥ ...).

ففي الوقت الذي تبشِّر فيه العولمة السياسية بالديمقراطية وحقوق الإنسان؛ نجد أن هذه القيم تُنتهك في كثير من بلدان العالم، إما بسبب المصالح التجارية أو تحت غطاء الشرعية الدولية ومن أمثلة ذلك:

- رفض فرنسا في مؤتمر وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي، الذي عُقد في هولندا، إدانة الصين الشعبية، وهي واحدة من الدول ذات السجل الأكثر سوءاً فيما يتعلق بحقوق الإنسان؛ لأنها كانت تسعى للتوقيع معها على

(١) محمد فهيم يوسف، «عولمة حقوق الإنسان أم عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٣٥، (١٩٩٨/٩)، ص: ٦٤.

(٢) السيد ياسين، «في مفهوم العولمة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٢.

صفقة طائرات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار[١]؛

- يُطوى موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان إذا تعلّق الأمر بإسرائيل، ويُشهر في وجه بعض الدول، كإصدار قرارات لحصار بعض الشعوب باسم الشرعية الدولية، مثل: التدخّل في الشؤون العراقية، وحصار الشعب الليبي...

وتثار بالنسبة للتجليات السياسية للعولمة الإشكاليات التالية:

- مدى صلاحية الديمقراطية الغربية لتكون نموذجاً سياسياً وحيداً في مختلف دول العالم؛
- مشكلة ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الإنسان في العالم، والتوظيف السياسي لها من قِبل الأطراف المهيمنة على العلاقات السياسية الدولية؛
- مدى إمكانية أن تصبح الحريات الفردية اللغة المشتركة للإنسانية جمعاء.

والعولمة السياسية مرتبطة بعولمة الاقتصاد؛ حيث تهدف الديمقراطية إلى بناء نظام اقتصادي يسمح بإشباع حاجات الأفراد بعيداً عن تدخّل الدولة من خلال المبادرة الفردية؛ حيث تم إقرار حقوق الإنسان من أجل وضع الفرد في مواجهة الدولة وتقليل احتمال أنظمة دكتاتورية؛ ولهذا فإن العولمة السياسية تهدف إلى تعميم الديمقراطية في البلدان النامية والاشتراكية سابقاً، والضغط على بعض الأنظمة الباقية (كوبا والصين...) من أجل إيجاد فضاء للحرية التي تحقِّق المزيد من الانفتاح الكلي للاقتصادات المحلية على الاقتصاد العالمي بما يخدم المصالح الإستراتيجية للاقتصادات القوية في العالم.

(١) رضوان زيادة، «الإسلاميون وحقوق الإنسان: إشكالية الخصوصية والعالمية»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٣٦، (١٠/١٩٩٨)، ص: ١٢٣.

ثالثاً: العولمة الثقافية

ترتكز العولمة الثقافية على مفاهيم تعويم أنماط الحياة وأساليب الاستهلاك الغربية، عن طريق قولبة الذوق والمأكل والملبس؛ أي محاولة توحيد القيم والأفكار وأشكال السلوك في ثقافة عالمية واحدة تتمحور حول الذات الغربية، ولقد دخلت الثقافة بوصفها منتج اجتماعي ميدان العملية الاقتصادية، وأصبحت سلعة مثل السلع المادية تتداول في سوق يسودها الأقوى تكنولوجياً؛ «الأمر الذي يفرض القول بأن «التبادل الثقافي العالمي» الجاري في ركاب التجارة الحرة، تبادل غير متكافئ ولا يعبِّر عن أية إمكانية لتحويل العولمة الثقافية إلى تثاقف متوازن بين الثقافات والشعوب والمجتمعات»[١].

وتظهر العولمة الثقافية من خلال عملية استبدال الثقافة المكتوبة بالسمعي البصري؛ أي سيادة ثقافة الصورة كأداة للنظام الثقافي الجديد الذي أصبح مصدر إنتاج القيم والأذواق، فالصورة اليوم هي المادة الثقافية التي يجري تسويقها في العالم؛ حيث تمكّنت من تحطيم الحاجز اللغوي وصنع الذوق الاستهلاكي (الإشهار التجاري) والرأي السياسي (الدعاية الانتخابية)، فالعولمة الثقافية تشمل الموسيقى والسينما والتليفزيون والزي والطراز، وهي تسعى لفرض أزياء معيّنة حتى أصبح «خبراء الأزياء يبدون بأهمية علماء الطاقة النووية»[٢]، الذين يعملون لهندسة الأفكار وقولبة الأذواق وصناعة أسباب الجاذبية في عصر الصورة والإعلام السمعي البصري الذي يؤثِّر على النموذج الاستهلاكي للمجتمع من خلال أثر المشاهدة.

ففي الوقت الذي تروّج فيه العولمة الثقافية بثقافة عالمية موحَّدة؛ نجد أن مشكلات الاختراق الثقافي هي في دول الجنوب والشمال على حدّ سواء:

- ففي الجنوب تهدِّد العولمة الثقافية العادات والتقاليد والهويات والقيم؛
- أما في الشمال فتعاني كتله من هيمنة النموذج الأمريكي، وتسعى الدول

(١) عبد الإله بلقزيز، «عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣١٧.
(٢) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٣٢٦.

المتقدمة لمواجهة ذلك في إطار الاحتماء بالتكتلات الاقتصادية، ومن بين الأدلة على ذلك هو أن «أحد القوانين المعمول بها في الاتحاد الأوربي هو أن تكون ٥١٪ من المواد المعروضة تلفزيونياً من إنتاج أوربي»[١]، كذلك فإن «الحكومة الفرنسية تدفع مليار فرنك فرنسي كل سنة دعماً لكل من يصنع فيلما ينطق باللغة الفرنسية، لمواجهة الأفلام الأمريكية في سوق فرنسا»[٢]، من خلال هذا يتبيّن أن دول الاتحاد الأوربي تصرّ على أن تكون لها هويتها الثقافية الخاصة بها ضد الذوبان في الهوية الأمريكية.

وتثار بالنسبة للتجليات الثقافية للعولمة، الإشكاليات التالية:

- مدى إمكانية وجود ثقافة عالمية واحدة؛
- العدوان على الخصوصيات الثقافية للمجتمعات من خلال تغريب المواطن عن مجتمعه؛
- تحطيم الشعور بالانتماء لأمة أو وطن، وإحلال أفكار جديدة من نوع «الفردية العالمية» و«الاعتماد المتبادل».

والعولمة الثقافية مرتبطة بعولمة الاقتصاد؛ حيث تحاول فرض نموذج معيّن للثقافة الاستهلاكية الموجّهة أساساً لدعم العامل الاقتصادي والتجاري، كما أن عولمة الاقتصاد لن تكون من دون عولمة الثقافة، فهي «ثقافة إشهارية إعلامية، سمعية وبصرية»[٣] تؤثّر في الأفكار والسلوك فتحدث تغييراً في التكوين الثقافي والأخلاقي والفلسفي للأمم والشعوب، بشكل يجعل نمطها الاستهلاكي مرتبطاً بالمخرجات السلعية والخدمية للاقتصادات المتقدمة.

(١) المرجع السابق، ص: ٣٢٩.

(٢) سمير فريد، «هوليود أحد مظاهر العولمة»، في العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية، السياسية والعسكرية ، مرجع سابق، ص: ٩٤.

(٣) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات»، في العرب العولمة، مرجع سابق، ص: ٣٠٢.

رابعاً: العولمة الاجتماعية

ترتكز العولمة الاجتماعية على مفهوم «المجتمع المدني العالمي» أو «الشعب العالمي» المهموم بمشكلات وقضايا عالمية، جعلت المجتمعات تنظر إلى نفسها بمزيد من الارتباط والتواصل والتقارب والاهتمام ببعضها، والإحساس بالمسؤولية المشتركة إزاء الأخطار التي تواجه الكوكب الأرضي، «فالمشاكل والمعضلات التي تطرحها هذه الظاهرة، ليست محصورة بقطر أو قارة واحدة؛ بل إنها ذات طابع كوني شامل، وتتطلب فعلاً إنسانياً وسياسات سليمة إزاءها ...؛ مما أفضى أيضاً إلى عولمة «الآمال والطموحات» ونشوء الحاجة إلى عولمة الفعل والتحرك المشترك لشعوب العالم أجمع نحو أهداف مشتركة ومحدّدة»[١].

وتظهر العولمة الاجتماعية من خلال بروز قضايا مشتركة لها صفة «العالمية» مثل: قضية حماية البيئة والصحة العالمية، وقضية الانفجار السكاني وانتشار الفقر والجوع وتحركات سكان الأرض، وقضية الجريمة المنظّمة ومخاطر التسلّح النووي الشامل، وقضية انعدام المساواة الاقتصادية والتباين الواسع في توزيع الفرص على مستوى الكوكب... هذه المشكلات التي بدأت تأخذ طابعاً عالمياً بعد أن ازداد تفاقمها وتحتّم إجراء تعاون عالمي.

فالاهتمام الشديد السائد بشأن تدهور البيئة يؤكِّد العلاقات المتشابكة بين الأمم والشعوب، فاتساع طبقة الأوزون وأثر ارتفاع درجات الحرارة في الأرض، وتلوّث البحار والإشعاع الذري كلها ظواهر عالمية، فعلماء البيئة يتخوفون من ظاهرة «الدفء الكوني» بارتفاع معدل درجة الحرارة بين (١,٥° م و ٤,٥° م)[٢].

كما يطرح علماء السكان ثلاثة متغيرات محتملة لعدد سكان العالم بحلول عام ٢٠٢٥ فالمنخفض (٦, ٧ مليار نسمة) والمتوسط (٥, ٨ مليار نسمة) والمرتفع (٤, ٩ مليار نسمة)[٣]، فليس من المعقول أن تقدر الأرض على تغذية ١٠ ملايير نسمة!

---

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٤٦٨.

(٢) بول كينيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق، الأردن، ١٩٩٣، ص: ١٤٨.

(٣) المرجع السابق، ص: ٣٩.

كذلك فإن الصحة لم تنعزل عن هذه التحولات العالمية؛ فمرض فقدان المناعة (الإيدز) أصبح يهدِّد الجزء الكبير من البشرية، فمنظمة الصحة العالمية تشير إلى أن ٤٠ مليوناً من سكان الأرض سيصابون بهذا الفيروس بحلول عام ٢٠٢٥[١]، والرقم قابل للتعديل، وتمثِّل المؤتمرات (ريو دي جانيرو حول البيئة ١٩٩٢، ومؤتمر القاهرة حول السكان، ومؤتمر كوبنهاغن حول الوضع الاجتماعي ١٩٩٥) نموذجاً لمحاولات تهدف لإيجاد منهجية موحَّدة للتعامل مع هذه المشكلات العالمية المشتركة.

وفي الوقت الذي تبشِّر فيه العولمة الاجتماعية بصيانة البيئة والانشغال بمصير فقراء العالم والنضال المشترك لمواجهة المشكلات التي أصبحت تأخذ منحىً عالمياً؛ نجد أن الولايات المتحدة التي يسكن فيها ٤٪ من سكان العالم؛ تسهم في تلويث البيئة بإطلاق ٢٥٪ من الغازات الملوِّثة للبيئة العالمية![٢]

وتثار بالنسبة للتجليات الاجتماعية للعولمة الإشكاليات التالية :

- إمكانية تحقيق مجتمع عالمي؛
- مدى تأثير بروز «الشعب العالمي» في «الشعب الخاص بالدولة» والذي يمثِّل إحدى مقومات الدولة الأساسية؛
- دور مؤسسات المجتمع العالمي (المنظمات غير الحكومية).

ويتساءل مؤلِّفا «فخ العولمة»: «أيعني هذا كله أن العالم قد أخذ يقترب من التعاون الشامل الهادف إلى إنقاذ الاستقرار الاجتماعي والتوازن البيئي؟ (...)، إننا حينما نأخذ العدد الهائل للمؤتمرات والمنشورات العالمية الخاصة بهذا الموضوع بعين الاعتبار؛ سيبدو لنا الحال كما لو كنا نقف على عتبة عصر جديد، إلا أن الأمر ليس كذلك في الواقع، فالنتائج المتحقِّقة حتى الآن مخيبة للآمال»[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص: ٤٤.

(٢) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٢٧٨.

(٣) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٨، ص: ٣٧٦.

خامساً: العولمة الاتصالية

ترتكز العولمة الاتصالية على مفهوم «القرية الكونية» التي تنبّأ بها «ماك لوهان» كوصف مقبل للكرة الأرضية في عصر إعجاز الاتصالات والتواصل، وهي ترفع شعار «المعلومات في كل وقت وفي كل مكان ولكل الناس»[١]، فالتطور الحاصل في ثورة الاتصالات جعل من العالم قرية واحدة من حيث تداول المعلومات المكتوبة والمرئية والمسموعة.

وتظهر من خلال دور أجهزة الاتصال وأدواته المتمثلة في:

- **الأقمار الصناعية:** التي تمكّن من رؤية الأحداث التي تتم في إحدى مناطق المعمورة، بعد لحظات من وقوعها، ويأتي الإرسال التليفزيوني كترجمة لرسالة الأقمار الصناعية، بينما تقف وراء كل ذلك الاحتكارات العالمية الكبيرة المتمثّلة في وكالات الأخبار الفضائية (مثل: وكالة اليونيتد براس الأمريكية، وكالة رويتر البريطانية، وكالة الأنباء الفرنسية...)؛
- **شبكة الإنترنت[٢]:** هي بمثابة تجسيد فعلي لتسمية «القرية الإلكترونية»؛ حيث تسمح بنقل المعلومات في المجال العلمي وإرسال البيانات في الجانب الاقتصادي؛ حيث تحوّل المعارف إلى خدمات معلوماتية، فعدد مستخدمي الإنترنت يتزايد بـ ٢٠٪ كل ربع سنة وفي بداية ١٩٩٥ أصبح هناك أكثر من ٨, ٤ مليون مستخدم لها حول الكرة الأرضية[٣]، ومن المتوقّع أن يصل حجم المستهلكين في هذه الشبكة إلى مليار مشترك سنة ٢٠٠٠[٤]، وأصبحت هذه الأداة وسيلة فعالة لتنشيط السوق التجارية العالمية، عن طريق الفرع الجديد المتمثّل في «التجارة الإلكترونية»؛
- **الحواسيب الإلكترونية:** فالإنسان الذي يملك جهاز حاسب وخط هاتفي رقمي واشتراك في شبكة الإنترنت؛ يمكنه أن يصل إلى بنوك المعلومات التي

---

(١) نبيل علي، «ثورة المعلومات: الجوانب التقانية»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ١١٧.

(٢) بدأت سنة ١٩٦٩، وكانت تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية.

(٣) كارلوس أ. بريمو براجا، «تدويل الخدمات وتأثيره على البلدان النامية»، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٦، ص: ٣٥.

(٤) نبيل علي، «ثورة المعلومات: الجوانب التقانية»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ١١٦.

يريدها (من حالة الطقس إلى مواعيد إقلاع الطائرات وحجز المقاعد)، وحسب شبكة الهاتف الأمريكية أن الناس مازالوا يتحدثون مع بعضهم من خلال الهاتف، لكن نسبة المعلومة «دون حديث» في شبكاتها الدولية، إما من خلال حاسب إلى حاسب أو بالفاكس تصل إلى ٥٠٪ من الوقت[١].

ففي الوقت الذي تروِّج فيه العولمة الاتصالية بحق الإنسان في المعلومة؛ فإنها تخفي جانباً آخر؛ حيث تعمل على تعميق الهوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون، فوضعية التدفق الإعلامي غير متوازنة، وحسب «حسام عيسى»: «فنحن نعيش أكثر عصور احتكار المعلومات قوة، وهذا عكس ما يدعيه منظِّرو العولمة... فهل الإنترنت تظهر عليه معلومات تجعلك تنتج دواءً لا تستطيع إنتاجه؟!»[٢].

وتثار بالنسبة للتجليات الاتصالية للعولمة الإشكاليات التالية :

- هدف العولمة الاتصالية هو جمع المعلومات بغرض إعلام الناس فقط، أم السيطرة على محتواها؛
- عملية تداول المعلومات هي شاملة ومحايدة، أم متحيزة وموجَّهة؛
- المخاطر التي يمكن أن تنجم عن الاعتماد على وكالات الأنباء العالمية الكبرى.

والعولمة الاتصالية مرتبطة بعولمة الاقتصاد؛ حيث إن صناعة الاتصال هي التي تقود الاقتصاد اليوم، فهذا القطاع يقوم بتصنيف وتوزيع المعلومات (من المالية إلى الترفيهية، ومن الخدمات الإعلامية والتعليمية إلى الاستشارات القانونية والطبية) كما تُستخدم الإنترنت في إطار التسويق والدعاية الإعلامية، فالبائع يرى فيها وسيلة للإعلان عن سلعه، والمشتري يستطيع أن يختار السلعة ويقرأ سعرها ومحتوياتها والنصائح الطبية عنها، فيضعها إلكترونياً في سلة مشترياته. وبهذا فقد وفّرت شبكة الإنترنت لأول مرة وسيلة فعالة لسرعة نفاذ المعلومة

(١) محمد الرميحي، «تخطي الموانع: الطريق الدولي السريع للمعلومات»، مجلة العربي، ع ٤٦٠، (١٩٩٤/٩)، ص: ٢٤.
(٢) حسام عيسى، «نعيش أكثر عصور احتكار المعلومات قوة ...»، في العولمة هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص: ٥٣.

وانتشارها وتوظيفها، وأبرزت أننا بصدد وضع اقتصادي جديد هو عصر اقتصاد المعلومات.

المبحث الثاني

النشأة التاريخية للعولمة

سنتناول هذا المبحث بالدراسة من خلال المحاور التالية:

- رؤية الباحثين للتطور التاريخي للعولمة
- تطور الرأسمالية العالمية
- تطور النظام الاقتصادي العالمي

المطلب الأول: رؤية الباحثين للتطور التاريخي للعولمة

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: الطرق المتعدِّدة لتحقيب العولمة

ثانياً: نموذج «رولاند روبرتسون» لمراحل العولمة

أولاً: الطرق المتعدِّدة لتحقيب العولمة

إن للعولمة تاريخ قديم؛ ومن ثمّ فهي ليست نتاج العقود الحالية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وانتشر، وإذا كانت العولمة ظاهرة ذات أصول تاريخية؛ فإن هذا يحتِّم اللجوء إلى تحقيب التاريخ؛ باعتباره المنهج الذي يمكِّننا من وضع هذه الظاهرة في سياقها التاريخي، وهناك عدة طرق في تحقيب العولمة تعدّدت حسب منهج كل فريق من الباحثين...

- فمنهم مَن اعتمد على أن العولمة في الواقع التاريخي، ليست إلا مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي، تشكّلت وفقاً لمقتضياته وقوانينه؛
- ومنهم مَن يرى بأن العولمة تمثِّل مرحلة من مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الذي مرّ بثلاث ثورات صناعية، والعولمة برزت نتيجة تعمُّق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية من جانب؛ والتطورات الكبرى التي حدثت في عالم الاتصال من جانب آخر.

ثانياً: نموذج «رولاند روبرتسون» لمراحل العولمة

هناك نموذج صاغه «رولاند روبرتسون» في دراسته المهمة (تخطيط الوضع الكوني: العولمة باعتبارها المفهوم الرئيس)؛ حيث حاول فيها أن يرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان، وهو أسلوب يذكِّرنا بأسلوب

«روسطو» في تحديد مراحل التنمية، وينقسم النموذج إلى خمس مراحل هي[1]:

١- **المرحلة الجنينية:** استمرت في أوربا منذ القرن ١٥ حتى منتصف القرن ١٨، وتميّزت بظهور الدولة القومية وبداية الجغرافيا الحديثة؛

٢- **مرحلة النشوء:** استمرت في أوربا منذ منتصف القرن ١٨ حتى عام ١٨٧٠، كما تميّزت بظهور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية وبداية الاهتمام بموضوع القومية والعالمية؛

٣- **مرحلة الانطلاق:** استمرت من عام ١٨٧٠ حتى العشرينيات من القرن ٢٠، وتميّزت بإدماج عدد من المجتمعات غير الأوربية في «المجتمع الدولي»، وظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية، وحدث تطوّر هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال، وتمت المنافسات الكونية (ألعاب أولمبية، جوائز نوبل)، وتم تطبيق فكرة الزمن العالمي، ووقعت الحرب العالمية الأولى ونشأت عصبة الأمم؛

٤- **الصراع من أجل الهيمنة:** استمرت من العشرينيات حتى منتصف الستينيات، وتميّزت بخلافات وحروب فكرية، كما وقعت الحرب العالمية الثانية وبرز دور الأمم المتحدة؛

٥- **مرحلة عدم اليقين:** بدأت منذ الستينيات وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينيات، كما تميّزت بإدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وحدث هبوط على القمر، كما شهدت نهاية الحرب الباردة، وشيوع الأسلحة الذرية، وزادت المؤسسات الكونية، وظهرت الحقوق المدنية، وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة، وزاد الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي.

(١) السيد ياسين، «في مفهوم العولمة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٠-٣٢.

المطلب الثاني: تطور الرأسمالية العالمية

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: الرأسمالية التجارية

ثانياً: الرأسمالية الصناعية

ثالثاً: الرأسمالية المالية

رابعاً: الرأسمالية الاحتكارية

خامساً: الرأسمالية العالمية (العولمة)

أولاً: الرأسمالية التجارية

مرّ النظام الرأسمالي بعدة مراحل ابتداء من القرن ١٦، واكبه تحوُّل في شكل الرأسمالية وفي أسواقها، فالتجارة كانت هي العمود الفقري للنشاط الاقتصادي أول الأمر، فحلّت محلّها الصناعة، ثم أخذت المؤسسات المالية تلعب الدور الأساسي في تنمية النظام الرأسمالي، وبعد أن كانت الرأسمالية تنافسية ثم احتكارية تطورت إلى مرحلة جديدة يمكن تسميتها «بالرأسمالية العالمية» (العولمة).

لسنا بصدد تأريخ كامل لنشأة الرأسمالية وتطورها، وإنما نشير إلى مراحل مهمة من هذا التطور؛ مما يساعد على فهم أن «الرأسمالية كنمط إنتاج متجدِّد، تتغيّر ملامحها وأساليبها في الاستغلال عبر الزمن»[١].

والرأسمالية التجارية هي مرحلة تتسم بالدور القيادي الذي يلعبه التاجر؛ حيث كانت التجارة العنصر الأساسي للنشاط الاقتصادي بعد ظهور المدن في أوربا، وهي تعبِّر عن مرحلة ميلاد النظام الرأسمالي في ظل سيادة المذهب التجاري.

(١) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية»، مرجع سابق، ص: ٦.

ولقد مكّنت بعض المعطيات الأساسية من رسم الواقع الأوربي في القرنين ١٦ و١٧ تتمثل فيما يلي[١]:

- **اتساع رقعة العالم الاقتصادي:** نتيجة الاكتشافات الجغرافية الأوربية (لأمريكا في ١٤٩٢، ولرأس رجاء الصالح ١٤٩٨)، التي فتحت أمام التجار الأوربيين باب التصدير لهذه الأسواق الجديدة؛
- **الثروة النقدية:** بسبب تدفُّق إنتاج الذهب الذي اكتُشف في أمريكا والبيرو والمكسيك؛ مما أدى إلى تمويل عدة مشاريع تجارية؛
- **ميلاد الأمم والدول العصرية:** ظهرت الأمة بعد أن شعرت بوحدتها، وظهرت قوة الملك في توحيده للنقود، والقيام بالحروب للبحث عن أسواق ومستعمرات؛
- **تراكم الأموال في يد التجار:** بعد زيادة الأرباح، تم جمع الأموال واستعمالها في استثمارات تجارية جديدة، كتأسيس الشركات (مثل: الشركة الهولندية للهند الشرقية في ١٦٢٢)؛
- **الثورة الفكرية:** ظهر تراكم معرفي ضخم بدأ بالثورة الثقافية في عصر النهضة (كوبرنيكوس وغاليليو في علم الفلك، ونيوتن ولافوازييه في العلوم الطبيعية، بيكون وديكارت في الفلسفة...)[٢]، كما شهدت أوربا حركة الإصلاح الديني (لوثر ١٥١٧ وكلفان ١٥٣٦) التي غيّرت الذهنيات وأصبحت سعادة الإنسان تُقاس بالسعي وراء جمع الثروة وتعظيم الربح.

ثانياً: الرأسمالية الصناعية

إن التغيُّرات التي عرفتها أوربا بعد القرن ١٦ هيّأت للثورة الصناعية التي انطلقت في القرن ١٨ من إنجلترا، ثم انتشرت فيما بعد إلى عدة دول أوربية، وتتمثل السمات الأساسية لهذه المرحلة فيما يلي[٣]:

(١) راجع: فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، السلسلة الاقتصادية، دار الحداثة، ١٩٨٢، ص: ٥٢-٥٦.
(٢) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية»، مرجع سابق، ص: ٧-٨.
(٣) فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص: ٥٦-٦٤.

- **الاختراعات التقنية:** مكّنت الاختراعات العلمية «المنظِّم» من استعمال وسائل تقنية جديدة (الآلة البخارية) في مجال صناعة النسيج والحديد والطاقة؛ مما أدى إلى زيادة إنتاجية العمل، وكان الفحم الحجري هو عنصر التنمية الاقتصادية، وعامل الاندفاع الاقتصادي في ميلاد المؤسسات الصناعية؛
- **الثورة الفكرية:** تم اعتبار الحرية الشخصية مبدأً مقدّساً؛ أي تحرير الفرد من كل القيود التي تحدّ من نشاطه، وشاع «المذهب الفردي» الذي يقدِّس حق الملكية الفردية، وقد عبّر «آدم سميث» من جهة (دعْه يعمل، دعْه يمر)، والمفكرون الطبيعيون من جهة أخرى، عن هذه التوجيهات والأفكار (الوقوف أمام تدخُّل الدولة)؛
- **الإصلاح الزراعي:** أسهمت الزراعة إلى جانب التجارة في تمويل الصناعة، فارتفاع مداخيل الفلاحين أدى إلى توجيه ثرواتهم إلى استثمارات صناعية؛
- **النمو الديمغرافي:** عرفت إنجلترا في أواخر القرن ١٨ نمواً ديمغرافياً كبيراً، ساعد هذا العامل على تدعيم الثورة الصناعية (قوة بشرية)؛ حيث تم استخدام الأطفال والنساء في المصانع مقابل أجر ضئيل ووقت عمل طويل.

ثالثاً: الرأسمالية المالية

ظهرت بعد ١٨٧٠ قوى اقتصادية جديدة داخل أوربا وخارجها؛ بحيث كانت القدرة الصناعية لبريطانيا ٣٢٪ من القدرة الصناعية العالمية، في حين أن الولايات المتحدة كانت تملك ٢٣٪ وألمانيا ١٣٪ وفرنسا ١٠٪، كما لم تكن التجارة سوى وسيلة لفتح الأسواق للمنتجات الصناعية التي احتاجت إلى جهاز مصرفي ومالي لتمويل الاقتصاد، ويمكن تلخيص خصائص هذه المرحلة فيما يلي[١]:

- **تطور المؤسسات المالية والمصرفية:** حيث أخذت تلعب الدور الإداري للحياة

(١) المرجع السابق، ص: ٦٤-٦٦.

الاقتصادية، باعتبارها أصبحت الممولّ الأساسي للمؤسسات الكبرى التي اضطرت لاستخدام القروض المصرفية وإصدار الأسهم؛

- **ظهور قطاعات جديدة:** بعد أن كانت صناعة النسيج والتعدين تشكّلان القطاع المحرِّك للنشاط الاقتصادي؛ انتقل هذا الدور بعد ١٨٥٠ إلى السكك الحديدية وصناعات حديثة (سيارات، صناعة ميكانيكية وكيميائية)؛ حيث انتشر استخدام طاقة الكهرباء والبترول على حساب طاقة الفحم.
- **المدّ الاستعماري:** الاستعمار من خصائص النظام الرأسمالي الذي يبحث باستمرار على أرباح وأسواق جديدة، بالاستيلاء على أراضي وخيرات الدول الفقيرة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأدى هدا التسابق على المستعمرات إلى الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ .

رابعاً: الرأسمالية الاحتكارية

برز تدخُّل واضح من قِبل الدولة في الحياة الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الأولى لتسود بعد ذلك «مرحلة الفوضى الاقتصادية التي أدت إلى نشوء الاحتكارات»[١]؛ حيث سمّى «لينين» هذه المرحلة «الإمبريالية»، كما تميّزت هذه المرحلة بالخصائص التالية:

- **سيادة الاحتكار:** تعدّدت أنواع الاحتكار حيث يمكن التمييز بين الكارتل والتروست، فالكارتل هو «اتفاق بين مجموعة شركات تنتج سلعة أو مجموعة سلعية واحدة، على الالتزام بأسعار معيّنة، أو على توزيع الأسواق...»، بينما التروست فهو «يعني الاشتغال بكل مراحل الإنتاج لسلعة معيّنة، من المادة الأولية وحتى بيع السلعة النهائية بقصد إلغاء الأرباح الوسيطة أو السيطرة عليها»[٢]؛
- **ظهور النظام الاشتراكي:** يُعتبر أكبر حدث عرفه القرن العشرون الذي

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ١٩٢ .
(٢) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية»، مرجع سابق، ص: ١٣ .

بدأ في الاتحاد السوفياتي (١٩١٧)، وكان من نتائج ميلاد هذا النظام، تحمُّل الدولة المسؤولية الكاملة في إدارة الحياة الاقتصادية؛ على أساس تخطيط وطني شامل؛

- **شعور العالم بوجود فروق بين المستويات الاقتصادية:** وجود دول متقدمة وأخرى متخلِّفة في القارات الثلاث: آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية؛
- **حدوث الأزمات:** نتيجة للاحتكارات حدثت أزمة ١٩٢٩ (أزمة الكساد الكبير، وهو أعظم كساد في تاريخ الرأسمالية) التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أوربا، وكادت تقضي على النظام الرأسمالي في حدّ ذاته... ومن أجل إنقاذ هذا النظام من الانهيار؛ تزايد تدخُّل الدولة من خلال تشريعات اجتماعية لمحاربة البطالة (١٤ مليون بطال)، وظهر تحليل كينز (النظرية العامة في ١٩٣٦) لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق إعادة النظر في التحليل الكلاسيكي المتعلق بدور السوق ووظيفة الدولة.

وبعد الحرب العالمية الثانية، استُخدمت آليات «بريتون وودز» لتعمير ما خرّبته الحرب، والخروج من الأزمات الاقتصادية بدعم الهيكل الاقتصادي للرأسمالية وحمايته، وتم في الفترة (١٩٤٥-١٩٧٠) تحقيق معدل نمو سنوي في الدول الصناعية الرأسمالية (٤٪) ولم تتجاوز نسبة التضخم (٢.٥٪) والبطالة (٣٪)[١]؛ إلا أنه مع بداية السبعينيات انتهى عصر الازدهار الاقتصادي؛ بتراجع معدلات النمو وزيادة البطالة والتضخم.

خامساً: الرأسمالية العالمية (العولمة)

بعد تراجع فعالية النموذج الكينزي في ضمان التوازن الاقتصادي العام، وتخفيف حدّة الأزمات الدورية؛ ظهرت أفكار الليبرالية والنيوكلاسيكية التي تميل إلى تقليص دور الدولة وتحقيق الانتقال إلى اقتصاد السوق، «فالرأسمالية العالمية

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ١٩٣.

حوّلت آليات السوق من آليات اقتصادية معروفة بشروطها إلى إيديولوجيا، كل شيء يحلّه السوق، الدولة والنقابات لا لزوم لها، والسوق هو الحكم الوحيد»[1]، وتتسم هذه المرحلة بالسمات التالية[2]:

- **انهيار نظام بريتون وودز (١٩٧١)**: حيث تخلّت الولايات المتحدة عن قابلية تحويل الدولار بالذهب، فانتهى عصر ثبات أسعار الصرف، وحدثت فوضى في أسواق النقد الدولي؛
- **عولمة النشاط الإنتاجي**: وهي تتم من خلال آليتين مُهمتين هما: التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- **عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال**: حيث تلعب الشركات العالمية المتعدِّدة الجنسيات الدور الرئيس في هذا المجال، والتي تخطّى نشاطها الحدود الإقليمية، وظهر نمو واضح في عمليات تكامل الإنتاج والتمويل والتسويق على مستوى العالم كله؛
- **تغيُّر مراكز القوى العالمية**: ظهرت في القرن العشرين قوتان اقتصاديتان كبيرتان خارج أوربا هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وحاول كل منهما فرض نموذجه على الآخر، فنشبت بينهما حرباً باردة انتهت بانهيار الاتحاد السوفياتي مع بداية التسعينيات، وبرزت الولايات المتحدة كقوة مهيمنة؛
- **تغيُّر هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية**: حيث ظهرت أقطاب اقتصادية (أمريكا الشمالية، الاتحاد الأوربي، الكتلة الآسيوية)، كما تحوّلت الدول التي مارست التخطيط إلى تبنِّي برامج الخصخصة واقتصاد السوق، تحت ضغط الأوضاع الداخلية ومشروطية المؤسسات المالية الدولية.

يبدو أن العولمة المتمثِّلة في الرأسمالية العالمية، هي أعلى مراحل صيغ الرأسمالية

(١) إسماعيل صبري عبد الله، «العولمة كلمة مضللة..»، في العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص: ٤٨.

(٢) راجع: السيد ياسين، «في مفهوم العولمة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٢٩.

السابقة، وهي صلة تقوم على علاقتين: علاقة امتداد وعلاقة انفصال العولمة مع المراحل السابقة للرأسمالية:

- **وجه الامتداد:** يظهر في الاحتكار ومكانة الجانب المالي ونزعة التوسُّع:

• فالعولمة تذهب بالاحتكار إلى أبعد الحدود الممكنة، سواء على صعيد مجموعة السبع الكبار (التي تحتكر أكثر من ثلاث أرباع الثروة العالمية)، «فأكثر من ٨٥٪ من حركات رؤوس الأموال تتم ما بين الدول الصناعية الكبرى، يتبقى ١٥٪ يتصارع عليها كل الدول و٨٥٪ من الـ ١٥٪ تذهب إلى الدول التي تسمى بالنمور سواء في آسيا أو أمريكا اللاتينية، يتبقى ٢٪ لكل شعوب العالم، تجري وراءها حوالي ١٤٠ دولة متخلفة»[١]، أو على صعيد الشركات المتعددة الجنسيات (التي تتحكم في نسيج الإنتاج والتبادل)؛ حيث إن «إجمالي إيرادات ٥٠٠ شركة منها يمثِّل ٤٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي من العالم كله»[٢]؛

• وفي الجانب المالي؛ فإن الأسواق المالية العالمية تتعامل يومياً بمبلغ يصل إلى ألف مليار دولار[٣]، كما برزت في التسعينيات اتجاهات جديدة على مستوى عمل المصارف العالمية لمواكبة تيار العولمة؛ حيث «تزايدت عمليات الدمج بين المصارف الكبرى في العالم، وبخاصة في الولايات المتحدة؛ حيث انخفض عدد المصارف الأمريكية بواقع الثلث تقريباً بين عام (١٩٨٦ و١٩٩٨)، وقد تأثّرت موجة الدمج العالمية بعدد من العوامل، أهمها: الحاجة إلى خفض النفقات التي تزايدت بشكل سريع في السنوات الأخيرة بعد تدني مستويات الربحية من ناحية؛ وأهمية اقتصادات الحجم مما يجعل المصارف

(١) حسام عيسى، «نعيش أكثر عصور احتكار المعلومات قوة..»، في العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص: ٦٣.

(٢) إسماعيل صبري عبد الله، «العولمة كلمة مضللة..»، في العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص: ٤٥.

(٣) المرجع السابق، ص: ٤٩.

الكبرى أقدر على المنافسة الدولية في ظل العولمة، وتطور وسائل التقانة وتقنيات الاتصال، وإزالة القيود على التوسع الجغرافي في إطار اتفاقية «الغات» من ناحية أخرى»[1]؛

- أما نزعة التوسُّع؛ فتكمن في كون أن النظام الرأسمالي هو نظام شمولي بطبيعته وهو مدفوع بحافز تعظيم الربح والسعي وراء الأسواق لتجاوز حدوده، فإذا لم يتوسّع فإنه يتعرّض للركود والكساد (أزمات دورية).

- **وجه الانفصال:** يكمن في ميدان الأدوات والآليات الوظيفية، فالرأسمالية الصناعية والمالية احتاجت إلى الاستعمار، فاستعملت القوة العسكرية لاحتلال دول الجنوب والسيطرة على مواردها، واحتاجت الرأسمالية الاحتكارية (الإمبريالية) إلى أدوات اقتصادية متطورة لإخضاع الدول التي انسحب منها الاستعمار عسكرياً، فاستعملت برامج التعاون والقروض والاستثمار[2]، أما الرأسمالية العالمية (العولمة) فتتّجه إلى تسليط منظومة جديدة من التشريعات الاقتصادية التي تقرّ فتح الحدود وحرية التجارة واستثمار ثورة المعلومات والاتصال؛ مما جعل البعض يعتبرها استعماراً اقتصادياً؛ حيث يقول «ماهر الشريف»: «إذ أن العولمة بشكل تمظهرها الحالي، سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ليست في الحقيقة، سوى شكل جديد من أشكال السيطرة والهيمنة، إلى درجة كلمة «استعمار» صارت تلازمها كظلها: «استعمار السوق»، «استعمار الصورة» (...)، وبغض النظر عن الشحنة الإيديولوجية التي يمكن أن تتضمنها كلمة «استعمار»، إلا أنها تعبِّر تعبيراً صادقاً، عن أشكال تمظهر هذه العولمة، لاسيما عند ما يتعلق الأمر بـ «استعمار السوق»، السوق التي لا يحرِّكها سوى البحث عن الربح ومعاظمته، ولا تضبطها أيّة قيود ولا تخضع لأيّ تخطيط»[3].

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٤٠٨.
(٢) المرجع السابق، ص: ٧٠.
(٣) العولمة في الغرب والشرق، «الإسلام والعولمة»، مرجع سابق، ص: ٢٨-٢٩.

من خلال هذه الدراسة التاريخية لمراحل تطور النظام الرأسمالي؛ يتبيّن لنا أن الرأسمالية تستطيع أن تتكيّف مع الأزمات التي تواجهها، وهي تطرح الآن من خلال الليبرالية حلاً جديداً يستخدم مفاهيم قديمة بأساليب جديدة تتمثل في الترويج للعولمة، كمحاولة لصياغة الهيمنة الرأسمالية العالمية، وفي هذا الصدد يقول «عبد الإله بلقزيز»: «فهم العولمة بهذا المعنى معناه حفظ وحدة إدراكنا للنظام الرأسمالي في مختلف أحقاب وأوجه تطوره، بسبب ما ينطوي عليه تاريخه المتنوِّع من وحدة في التكوين أو التركيب، إن شيئاً من نظام العلاقات الرأسمالية لم يتغيّر حتى يفرض علينا أن نغيِّر من إدراكنا له، غير أن نجاحه في تجديد نفسه من الداخل، وفي تجديد أدواته وكيفية اشتغاله، تُملي الحاجة إلى جهد معرفي عميق لتحصيل هدف وعي هذه التغيرات التي تطرأ عليه في وحدة نظامه، ومن هنا الحاجة إلى تجديد الوعي به من خلال مقاربة ظاهرة العولمة فيه من حيث هي اللحظة العليا التاريخية الظافرة في سيرورة تطوره المعاصر»[1].

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٧٠.

المطلب الثالث: تطور النظام الاقتصادي العالمي

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: مرحلة الثورة الصناعية الأولى

ثانياً: مرحلة الثورة الصناعية الثانية

ثالثاً: مرحلة الثورة الصناعية الثالثة

أولاً: مرحلة الثورة الصناعية الأولى

مرّ النظام الاقتصادي العالمي بثلاث مراحل، تغيّرت فيها العلاقة بين المكونات الأربعة: «المنشأة، السوق، الدولة، العالم»؛ حيث تغيّرت طبيعة المنشأة التي تمثِّل مركز اتخاذ القرار على المستوى الجزئي، وعبَّرت هذه التغيرات عن نفسها بتغيُّر في قواعد عمل السوق، كما تغيّر دور الدولة التي هي مركز اتخاذ القرار على المستوى الكلي، وانتقلت البنية العالمية من نظام دولي إلى نظام عالمي[1]، وتُعتبر العولمة الاقتصادية نتاج المرحلة الثالثة.

وشهدت مرحلة الثورة الصناعية الأولى استخدام البخار والفحم، وشغلت بريطانيا موقع القيادة فيها، وأحدثت هذه الثورة قفزة هائلة في تقنية الإنتاج وإنتاجية العمل؛ نتيجة استعمال الآلة في الصناعة (صناعات النسيج والحديد ...).

وكانت المنشأة هي المنتج المفرد الذي يعمل في ظل منافسة حرة؛ حيث ساد الاعتقاد بحرية الفرد، وبأنه لا يوجد تناقض بين سعي الفرد لزيادة أرباحه وبين مصلحة المجتمع، وتركّز مجال النشاط الإنتاجي في هذه المرحلة في السوق الداخلية، أما الدولة فتولّت وظيفة الحارس (الدولة الحارسة)؛ حيث لا تتدخل في الحياة الاقتصادية، وتهتم فقط بخدمات الأمن والدفاع والعدالة.

كما اتصفت هذه المرحلة بخضوع العالم لظاهرة الاستعمار تقوده بريطانيا

(١) راجع: المرجع السابق، ص: ٢٥٦-٢٦١.

أكبر دولة استعمارية؛ بهدف إيجاد أسواق للمنتجات الصناعية، وكانت الآليتان الاقتصاديتان الرئيستان لهيمنتها هما: حرية التجارة وقاعدة صرف الإسترليني بالذهب[1].

إن تسابق الدول الصناعية للحصول على المستعمرات أدى إلى صراع بينها، وتحوّل إلى حروب انتهت بالحرب العالمية الأولى.

ثانياً: مرحلة الثورة الصناعية الثانية

شهدت استخدام الكهرباء والنفط وقادتها الولايات المتحدة، وظهرت صناعة السيارات والطائرات والصناعات الاستهلاكية...، واتخذت المنشأة شكل الشركة الوطنية الكبيرة، وهو ما أدى إلى تنامي قدراتها الاحتكارية، وأصبح من مقومات استمرار هذه الشركات الضخمة في الأسواق هو التطوير المستمر للمنتجات، فكان لا بدّ لها من اتساع الأسواق وتجاوز حدود القطر.

ونتيجة للكساد العالمي في الثلاثينيات تغيّر دور الدولة، وأصبحت تتدخّل في الحياة الاقتصادية للتخفيف من حدّة الأزمات الاقتصادية (الدولة المتدخِّلة) في المعسكر الرأسمالي و(الدولة المنتجة) في المعسكر الاشتراكي و(الدولة الموجِّهة للتنمية) في الدول النامية.

كما اتصفت هذه المرحلة ببروز أمريكا محلّ بريطانيا كقوة استعمارية واقتصادية مهيمنة بعد الحرب العالمية الثانية، وشكلت آليتين اقتصاديتين مشابهتين لآليتي المرحلة الأولى وهما: حرية التجارة وقاعدة صرف الدولار بالذهب[2].

وتحوّل العالم إلى كتلتين: كتلة رأسمالية (الولايات المتحدة) وكتلة اشتراكية (الاتحاد السوفياتي)، كما برزت قضية التنمية في العالم الثالث.

(١) محمد الأطرش، «تطور النظام الدولي»، مجلة المستقبل العربي، ع ١٧١، (١٩٩٣/٥)، ص: ٤٩.
(٢) المرجع السابق، ص: ٥٠.

ثالثاً: مرحلة الثورة الصناعية الثالثة

شهدت ثورة تكنولوجية أدت إلى ظهور الحاسب الآلي وتطور الصناعات الهندسية والكيميائية والطاقة الذرية، وتولّت الولايات المتحدة القيادة، كما ظهرت المعرفة كعنصر إنتاجي مهم وتقدّمت على رأس المال؛ حيث «تم الانتقال من الموجة الثانية الصناعية إلى الموجة الثالثة الخدمية»[1].

وفي هذه المرحلة كان التغيير على الصعيد الإنتاجي؛ حيث تم الانتقال من تطوير المنتجات إلى تطوير أساليب الإنتاج والإدارة، وتحوّلت المنشأة من الشركات الكبيرة إلى عابرات قوميات (شركات متعددة الجنسيات)، ونتيجة لذلك نشأت وتطورت ظاهرة تدويل الاقتصاد وأسواق المال والخدمات لتتجاوز الحدود الوطنية، وتم الانتقال إلى عالمية السوق؛ حيث لم تَعُد حدود الدولة هي حدود السوق؛ بل أصبح العالم كله مجالاً للتسويق في السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات والأفكار والتكنولوجيا (العولمة).

أما الدولة، فقد اختلفت مهامها بحسب الموقع، فهي في الدولة المتقدمة «دولة مدبِّرة» تسهر على تدبير احتياجات الشركات المتعددة الجنسيات المنطلقة أساساً من أراضيها، وهي في الدول المتخلفة «دولة ضعيفة» مسؤولة على تهيئة البيئة التي تراها هذه الشركات ملائمة لها.

كما تتصف هذه المرحلة بالتكتلات الاقتصادية في العالم، استناداً إلى اعتبارات جغرافية واقتصادية وهي: كتلة أمريكا الشمالية، كتلة أوربا الموحَّدة، الكتلة الآسيوية.

من خلال هذه الدراسة التاريخية لتطور النظام الاقتصادي العالمي؛ يتبيّن لنا أن العولمة الاقتصادية غيّرت من صيغة المنشأة؛ ومن ثمّ دور الدولة، صحبه تغيُّر موضوعي آخر هو التغيُّر في أهمية عناصر الإنتاج؛ حيث ظهرت المعرفة، وغيّرت من مفهوم التراكم، وأصبحت هي أهم مصادر القوة السياسية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية!

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٢٥٩.

المبحث الثالث

خصائص وأوهام العولمة

سنتناول هذا المبحث بالدراسة من خلال المحاور التالية:

- خصائص العولمة
- أوهام العولمة الاقتصادية

المطلب الأول: خصائص العولمة

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: العولمة ظاهرة تاريخية

ثانياً: العولمة ظاهرة إيديولوجية

ثالثاً: العولمة ظاهرة تكنولوجية

رابعاً: العولمة ظاهرة انتقائية

خامساً: العولمة تهدِّد مستقبل سيادة الدولة الوطنية

سادساً: العولمة نزعة احتلالية

أولاً: العولمة ظاهرة تاريخية

إن العولمة هي ظاهرة تاريخية، لا تقتصر على الحقبة المعاصرة، وإنما تمتدّ إلى تاريخ طويل، معنى هذا أن الظاهرة ليست وليدة العصر الحاضر، رغم أنها موضوع النقاشات الراهنة.

وفي هذا الصدد حاول العديد من الباحثين والمؤرِّخين وضع ظاهرة العولمة محلّ الدراسة من أجل كشف أسرارها، ومعرفة سماتها، ومع أنهم لم يتّفقوا على تاريخ محدّد لها؛ إلا أنه يتبيّن أننا إزاء عملية تاريخية.

يذكر بعض الباحثين أن العالم قد عرف في الماضي عولمة يونانية وعولمة رومانية بل وعولمة عربية أيضاً، ويذهب «مصطفى الرزاز» إلى حدّ القول أن الفراعنة مارسوا العولمة! «فالعولمة بدأت قبل الميلاد .. وكان النمط الفرعوني هو النمط المهيمن (...)، إذن فكرة العولمة لها جذور تاريخية قديمة، تتمثّل في أن شعباً معيّناً تتجمّع عنده مقوِّمات النهضة... فيصبح هو المهيمن على نظام العالم»[1]،

(١) مصطفى الرزاز، «الفراعنة مارسوا العولمة»، في العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص: ١٢١.

معنى ذلك أن العولمة ظاهرة متصلة بالمسيرات الإمبراطورية عبر التاريخ سواء من جانب دولة مهيمنة، أو مركز إمبراطوري، سواء كان هذا المركز أثينا أو روما أو دمشق أو بغداد أو لندن أو نيويورك.

بينما يذهب «جلال أمين» إلى أن «الظاهرة التي يُشار إليها ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حداثة هذا اللفظ، فالعناصر الأساسية لفكرة العولمة: «ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثِّلة في تبادل السلع والخدمات أو انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثُّر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم»، كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون، وعلى الأخص منذ الكشوف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر؛ أي منذ خمسة قرون»[١]؛ معنى ذلك أن الظاهرة عمرها خمسة قرون على الأقل؛ إلا أنه يشير إلى أشياء جديدة ومهمة قد طرأت على ظاهرة العولمة في الثلاثين سنة الأخيرة، منها[٢]:

- انهيار أسوار عالية كانت تحتمي بها بعض الأمم والمجتمعات من تيار العولمة (أوربا الشرقية والصين)؛
- الزيادة الكبيرة في درجة تنوُّع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الأمم، وكذلك تنوُّع مجالات الاستثمار التي تتّجه إليها رؤوس الأموال من بلد إلى آخر؛
- ارتفاع نسبة السكان التي تتفاعل مع العالم الخارجي وتتأثّر به، داخل كل مجتمع؛
- ظلّ تبادل السلع ورؤوس الأموال هو العنصر المسيطر على العلاقات بين الدول، ثم أصبح تبادل المعلومات والأفكار هو العنصر الغالب؛
- أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات هي المهيمنة على انتقال السلع ورؤوس الأموال والمعلومات والأفكار؛
- التغيُّر الملحوظ على مركز الدولة من هذا النمو في العلاقات بين المجتمعات.

(١) جلال أمين، «العولمة والدولة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ١٥٣.
(٢) المرجع السابق، ص: ١٥٤-١٥٥.

وبالنسبة «لعاصم الدسوقي» يَعتبر «أن فكرة العولمة ليست جديدة، وإنما تأخذ أسماء مختلفة، في فترة من الفترات كان اسمها «النظام الأوربي» وفي فترة أخرى أصبحت «الحرب الباردة»، ثم في الفترة الأخيرة أصبح اسمها «العولمة»[١]، معنى ذلك أنه يمكن توقُّع اسم جديد لـ «ما بعد العولمة».

أما «عمرو محي الدين» فيرى: «العولمة كما نشاهدها اليوم ظاهرة ارتبطت بنشوء الرأسمالية الصناعية، ونتيجة طبيعية لتطورها، واتّخذت أشكالها وأنماطها بحسب درجة تطور الرأسمالية الصناعية العالمية»[٢]، حقيقة لا يمكن فهم العولمة ما لم ترتبط بامتداد النظام الرأسمالي فمبدأ «دعه يعمل – دعه يمر» قام في الصناعة والتجارة، أما اليوم فإن الأنصار المتحمِّسون للعولمة يدعون إلى تطبيق هذا المبدأ عالمياً.

بينما يميِّز «السيد ياسين» بين العولمة القديمة والعولمة الجديدة، فيقول: «نشأة العولمة ترجع إلى القرن السادس عشر؛ أي بداية النظام الرأسمالي لأن هذا النظام كان لديه نزعة منذ البداية إلى توحيد الأسواق وغزوها بالقوة (...)، والعولمة الجديدة تأكّدت وذاعت بحكم شيئين: الثورة العلمية والتكنولوجية وتعمُّق جذورها، ومعناها أن العلم أصبح لأول مرة عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج»[٣].

ويُشير «كريم بقرادوني» أن: «العام ١٩٨٩ هو عام مفصلي في تاريخ الإنسانية، ويعادل في أهميته العام ١٤٢٩ الذي شهد تحولاً في تاريخ الإنسانية، فبينما شهد الأخير سقوط غرناطة؛ آخر معقل إسلامي في أوربا وطرد اليهود من إسبانيا واكتشاف أمريكا أو «الأرض الجديدة»؛ انتقل العالم في عام ١٩٨٩ إلى عصر جديد أُطلقت عليه تسمية «النظام العالمي الجديد»، وهي تسمية تعني

(١) عاصم الدسوقي، «العولمة تصارع ولا تقبل المنافسة»، في العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص: ٩.

(٢) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٣٥.

(٣) السيد ياسين، «ازدواجية المعايير وحقّ التدخُّل لأسباب إنسانية أحد مظاهر العولمة»، في العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مرجع سابق، ص: ٣٠-٣١.

أن الولايات المتحدة انتصرت في مواجهة الاتحاد السوفياتي»[1]، معنى ذلك أنه رغم شيوع واستخدام لفظ العولمة في السنوات الأخيرة؛ إلا أنها لا تمثِّل قطيعة مع الماضي وإنما عودة إلى تسارع وتيرتها.

ويَعتبر «جورج طرابيشي» أن العولمة هي ظاهرة القرن القادم فيقول: «هي الظاهرة التاريخية لنهاية القرن العشرين أو لبداية القرن الواحد والعشرين، مثلما كانت القومية في الاقتصاد والسياسة وفي الثقافة، هي الظاهرة لنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين»[2].

ثانياً: العولمة ظاهرة إيديولوجية

لا يمكن قيام نظام سياسي أو اقتصادي من دون إيديولوجيا؛ فهي: «منظومة متطورة من القيم والمعتقدات والأخلاق والشعارات (...) تنطوي غالباً على حوافز مادية وأهداف مثالية تلهب حماس الناس وعواطفهم»[3].

والعولمة هي إيديولوجيا مستمدة من الليبرالية بمختلف نظرياتها، ومنها: (النظرية النقدية، نظرية رأس المال البشري، نظرية الاختيار العام، النظرية النيوكلاسيكية، نظرية اقتصاديات العرض)، كما أن «الليبرالية الاقتصادية الحديثة تهدف على المستوى الداخلي إلى إعادة الاعتبار للسوق في تخصيص واستخدام الموارد، والاعتماد عليها في توزيع الثروات والمداخيل، وإعطاء الدور الحيوي للقطاع الخاص، وتحجيم وتقزيم دور الدولة الاقتصادي (...)، هذه الخطوة من التطبيق الليبرالي على المستوى الداخلي تتكامل مع مشاريع التدويل والعولمة، فعلى المستوى الخارجي تُعرِّض الاقتصاديات النامية منافسة مدمِّرة تجني مكاسبها الأطراف القوية في العلاقات الاقتصادية الدولية»[4].

وحسب «محمد عابد الجابري»؛ فإن العولمة التي يجري الحديث عنها هي

---

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٥٦.

(٢) نايف علي عبيد، «العولمة.. والعرب»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٢١، (١٩٩٧/٧)، ص: ٢٨-٢٩.

(٣) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ١٨٩.

(٤) صالحي صالح، أوهام وتكاليف الانفتاح الليبرالي والعولمة القسرية، دار الخلدونية، الجزائر، ١٩٩٨، ص: ١٠-١١.

إيديولوجيا تعبِّر عن إرادة للهيمنة باستعمال الوسائل التالية[1]:

- استعمال السوق العالمية أداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية، في نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية؛
- اتخاذ السوق والمنافسة التي تجري فيها مجالاً لـ «الاصطفاء» بالمعنى الداروينى للكلمة؛ أي وفقاً لنظرية داروين في «اصطفاء الأنواع والبقاء للأصلح»، وهذا يعني أن الدول التي لا تقدر على «المنافسة» سيكون مصيرها الانقراض والبقاء للأقوى؛
- إعطاء كل الأهمية والأولوية للإعلام لإحداث التغييرات المطلوبة على الصعيدين المحلي والعالمي، فتكنولوجية الإعلام هي التي تشكِّل حدود المجال الاقتصادي والسياسي، وبدلاً من الحدود الثقافية الوطنية، تطرح إيديولوجيا العولمة حدوداً أخرى غير مرئية؛ ومن ثمّ فإن مروِّجي العولمة «الليبراليون الجدد» تأكّدوا أن للأفكار آثاراً، وأنه يجب البدء بتغيير المحيط الفكري؛ لأن نشر الأفكار شرط يسبق التأثير على الأفراد والمجتمع؛ ولهذا الغرض فقد جنّد هؤلاء مجموعة من المفكّرين المختصين في مجال الاقتصاد والسياسة والثقافة...، «فالمعهد الأمريكي للمؤسسة» مثلاً، مختص في إنتاج الكتب والتقارير والأبحاث والتحاليل والتوصيات لمواجهة كل مظاهر «الدولة الحامية» وقد بلغت ميزانيته السنوية ١٤٨ مليون دولار سنة ١٩٩٣[2]، بالإضافة إلى إسهامات وكتب «ميلتون فريدمان» مثل: «الرأسمالية والحرية»، وكتاب «فرانسيس فوكوياما» الشهير «نهاية التاريخ» الذي بيعت نسخة بالملايين بعدة لغات وفي عدة دول، كل هذا أدى إلى اكتمال الحلقة الإيديولوجية وانتصارها بسهولة بفضل المتابعة الدؤوبة لها؛ وبالتالي فمَن لا يعترف بتأثير الأفكار ينتهي به الأمر إلى المعاناة منها.

(١) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٠٠.
(٢) سوزان جورج، «كيف أصبح الفكر أحادياً؟»، مجلة معالم: الاقتصاد والتجارة والعولمة، مرجع سابق، ص: ٤٠-٤١.

ثالثاً: العولمة ظاهرة تكنولوجية

إذا كانت ظاهرة العولمة عمرها خمسة قرون على الأقل، فبدايتها وغدها مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتقدُّم التكنولوجيا منذ اختراع البوصلة وحتى الأقمار الصناعية، فالعلوم والتكنولوجيا أصبحت المحرِّك الرئيس للاقتصاد العالمي؛ حيث تُستخدم التكنولوجيا الآن كأداة من أدوات المنافسة الشديدة في عالم لم يَعُد ينقسم إلى «أغنياء يملكون وفقراء لا يملكون»؛ بقدر ما أصبح ينقسم إلى «أغنياء يعرفون وفقراء لا يعرفون».

وفي هذا الإطار؛ فإن العولمة تقدِّم تحديات وفرصاً جديدة، فبالنسبة للدول التي لها اقتصاد صناعي مدعوم بتقدم علمي وتكنولوجي هي التي يمكن أن تستفيد من فرص هذه الظاهرة، وهنا نجد أن الشركات التكنولوجية العالية تكافح باستمرار للحفاظ على وضعها كشركة «*Microsoft, XEROX, IBM*»[1]، كما نجد أن ما حقّقته الدول الحديثة التصنيع (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة، تايلندا) هو نتيجة لتشجيعها للاستثمارات في البحث التطوير التكنولوجي وتبنّي سياسات نقل تكنولوجيا ملائمة.

أما بالنسبة للدول (دول العالم الثالث) التي لا تملك المعرفة العلمية والتكنولوجية؛ فإنه لن يبقى لها أيّة جاذبية كالتي شهدتها من قبل، وذلك من خلال وجهة نظر «آدم سميث» الذي أكّد: «أن الثورة الصناعية ستؤدي إلى فك الارتباط (*Dematerialization*) التدريجي للاقتصاد مع المادة، وأن المهارات البشرية والإبداع كانت عام ١٨٠٠ أكثر أهمية من المواد الخام والعمالة غير الماهرة»[2]، وتسارعت عملية فك الارتباط مع المادة كثيراً خلال القرن العشرين، وتكاد تكون مكتملة اليوم فإجمالي الناتج الوطني العام في البلدان الصناعية الرئيسة مرتكزة على العلم، والمواد الخام لا تشكِّل أكثر من (٥٪ إلى ١٠٪) من إجمالي الناتج الوطني[3]. وعلى العكس من ذلك؛ فإن اقتصادات الدول الأخرى (النامية)

(١) أنطوان زحلان، «العولمة والتطور الثقافي»، في العرب والعولمة، المرجع السابق، ص: ٨٦.
(٢) المرجع السابق، ص: ٨١.
(٣) المصدر نفسه.

لا تزال مرتكزة كلياً على تصدير المواد الخام، ومن ثمّ فإنها في «طريقها من الاستغلال إلى الاستغناء»[1].

وتتمثل آثار الانتشار المتسارع للتكنولوجيا في عصر الثورة الصناعية الثالثة في[2]:

- تضاؤل دور المواد الأولية وأصبحت المعرفة العلمية هي المكوِّن الرئيس للثروة، فأغلى عناصر الإنتاج وأندرها هي الكفاءات وبراءات اختراعها وأساليب البحث والتطوير؛
- لم تعُد «التنافسية» في ظل عملية العولمة تُقاس بمجرد الزيادة في الإنتاجية؛ بل أصبحت تُقاس بزيادة القدرة على الإبداع والتجديد والابتكار، ويُعتبر الإنفاق على البحوث وتطوير النظام التعليمي دعامة تلك العملية؛
- يُتوقّع أن تلعب العولمة دوراً استراتيجياً في نقل البطالة من بلد إلى آخر؛ حيث إنه بقدر الأخذ بأساليب التكنولوجيا الحديثة بقدر ما تقلّ اليد العاملة، ومن نتائج ذلك أن البطالة تتزايد بالرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي!
- ظهور مجموعة من «السلع غير الملموسة» مثل: الأفكار والتصميمات والمشتقات المالية وغيرها من الخدمات؛ ومن ثمّ لم تعُد العمليات الإنتاجية مقتصرة على إنتاج «السلع المادية الملموسة» كما كان يحدث من قبل؛
- المزيد من «التوزيع غير المتكافئ» لعناصر القوة الاقتصادية والتكنولوجيا المتقدمة بين العالم الأول والعالم الثالث، ويوضِّح الجدول التالي نمط توزيع إنتاج الإلكترونيات على مستوى العالم بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠:

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ١٤٥.
(٢) راجع: المرجع السابق، ص: ١٢٩-١٣١.

جدول ١: توزيع إنتاج الإلكترونيات على مستوى العالم في عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠

(الوحدة: نسبة مئوية)

المنطقة	النصيب النسبي للإنتاج (نسبة مئوية ٪)	
	الوضع عام ١٩٩٠	المتوقع عام ٢٠٠٠
اليابان والشرق الأقصى	٣٢	٣٧
أمريكا الشمالية	٢٩	٢٣
أوربا الغربية	٢٣	٢٢
بقية العالم	١٦	١٨

المصدر: السيد ياسين وآخرون، ص: ١٣٠.

ويوضح الجدول السابق السيطرة «شبه المطلقة» لبلدان العالم الأول على هذه الصناعة، فمن خلال علم الإلكترونيات ظهرت الحاسبات الإلكترونية وثورة المعلومات وشبكات الاتصال، وهنا تُطرح تحديات أمام العالم الثالث.

وفي الأخير يمكن القول أنه إذا كانت الصيغ السابقة للرأسمالية، يعود القرار فيها لرأس المال، فكان «مَن يملك يستعبد مَن لا يملك»؛ فإننا اليوم في عصر المعرفة والتكنولوجية تكون القاعدة هي أن «مَن يملك المعرفة يهيمن على القرن القادم».

رابعاً: العولمة ظاهرة انتقائية

يتمثّل جوهر عملية العولمة في حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة والتكنولوجيا والمعلومات... إلا أن الواقع يثبت ازدواجية المعايير بالنسبة لتطبيق العولمة.

«ففتح الأسواق حاصل بالنسبة للسلع التي تمتلك الدول الصناعية ميزة تنافسية في إنتاجها وتسويقها، ولكن الأسواق في الدول الصناعية مازالت غير مفتوحة أمام المنتجات الزراعية والمنسوجات التي تمتلك فيها الدول النامية مزايا مهمة»[١]، وعلى الرغم من أن العولمة لا تعترف بالحواجز الجمركية إلا أن

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٥٠.

هناك حواجز أخرى تستخدمها الدول المتقدمة أمام حركة انتقال السلع؛ منها ما يرتبط بالقيود البيئية أو تلك المرتبطة بالمعايير الرئيسة المقرّرة من (منظمة العمل الدولية) التي تقدِّم شكوى إلى (منظمة التجارة العالمية)، ضدّ الدول التي يثبت عليها أن صادراتها تُنتج في ظل شروط تخلّ بالظروف الاجتماعية للعمل (من قبيل استخدام الأطفال والعمل بالإكراه ومنع العمل النقابي)؛ حيث إن «مطالبة التجارة بضرورة مراعاة المعايير الاجتماعية، يمكن أن يكون منفذاً خلفياً لتسلُّل سياسة حمائية محدثة؛ وذلك لأنه سيكون بمستطاع الدول الأكثر ثراءً الاحتجاج بالأمور ذات الطابع الاجتماعي؛ للتخلُّص من منافسة بلدان النصف الجنوبي من العالم المنتجة بتكاليف أدنى»[1].

وإذا كانت العولمة تزيل الحواجز أمام حركة رؤوس الأموال؛ فإنها تضع القيود على حركة العمالة وخاصة إذا كان اتجاه الهجرة وانتقال العمل من الجنوب إلى الشمال؛ حيث «ما يزال قرابة ٩٠٪ من قوة العمل العالمية تعمل للأسواق الداخلية، وما تزال هذه النسبة غير مندمجة في دائرة المبادلات الدولية»[2]. وحتى العمالة تتعامل معها العولمة بشكل انتقائي، فالدول المتقدمة تلتقط من الدول النامية أصحاب الكفاءات العالية (في الجامعات الأمريكية) أو الخبرات الرفيعة المنتقاة (في الشركات المتعددة الجنسيات) وتضع الحواجز أمام الفئات الأخرى. وبالنسبة لنقل التكنولوجيا والمعلومات فهو ليس حراً؛ بل شدّدت الدول المتقدمة من خلال منظمة التجارة العالمية على حقوق الملكية الفكرية، وارتفعت بذلك تكلفة الحصول على التقانة والمعلومات أمام الدول النامية.

يتبيّن من خلال ما سبق؛ أن العولمة هي نتيجة سياسات تصنعها الدول المتقدمة التي تعمِّم الجوانب التي تعظِّم مصالحها، أما الجوانب الأخرى فهي تتعامل معها بمنظور ازدواجي!

(١) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ٢٦٩.
(٢) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ١٩١.

خامساً: العولمة تهدِّد مستقبل سيادة الدولة الوطنية

«يتلازم معنى «العولمة» في مضمار الإنتاج والتبادل: المادي والرمزي، مع معنى الانتقال من المجال الوطني، أو القومي، إلى المجال الكوني، في جوف المفهوم تعيين مكاني: جغرافي (الفضاء العالمي برمته)، غير أنه ينطوي على تعيين زماني أيضاً: حقبة ما بعد الدولة القومية»[١]؛ ولهذا فإن بعض الاقتصاديين تنبّأوا بنهاية عصر المدرسة القومية أو الوطنية عموماً، وفي مجال الاقتصاد بصفة خاصة، وبدت لهم العولمة الاقتصادية نقيضاً للوطنية الاقتصادية، لكن فكرة تلاشي الدولة أو اختفائها طُرحت منذ نهاية الخمسينيات (جون هيرز) وبداية السبعينيات (ريموند فرنون وهاري جونسون)[٢].

أما اليوم فهناك خلاف بين المفكِّرين «فمنهم مَن يعتقد أنه على عتبة عصر جديد يشهد نهاية السيادة الوطنية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، ويذهب بعضهم إلى أن العولمة هي مجرد إفراز من إفرازات الدولة القومية في لحظة تضخُّم قوتها وفيضها على العالم»[٣]؛ حيث إن «الولايات المتحدة وإسرائيل يعملان بصيغة الدولة العابرة القوميات»[٤]؛ وهي حالة شاذة في التيار العالمي السائد لتهميش دور الدولة واضمحلالها.

فهل حقّقت العولمة تقدماً كبيراً إلى الدرجة التي أصبحت فيها الدول الوطنية عاجزة عن ترتيب شؤونها الاقتصادية واستخدام أدواتها السياسية لدعم برامجها الاجتماعية؟

إن العولمة اليوم تقدِّم لنا صورة تراجع عام لدور الدولة وانحسار نفوذها وتخليها عن مكانها لمؤسسات أخرى تتعاظم قوتها، وتجسِّدها «الشركات عابرة القومية»، وفي هذا الصدد يستعمل «جلال أمين» المنهج التاريخي الذي يبيِّن مسار تطور الدولة؛ حيث انتقل من الدولة الإقطاعية إلى الدولة القومية ثم

(١) عبد الإله بلقزيز، «العولمة والهوية الثقافية، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٠٩.
(٢) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ١٧٢-١٧٣.
(٣) المرجع السابق، ص: ١٦.
(٤) المرجع السابق، ص: ٢٦٠.

إلى الدولة الشركة المتعددة الجنسيات، «فكما حلّت الدولة محلّ الإقطاعية تدريجياً منذ نحو خمسة قرون، تحلّ اليوم الشركة متعددة الجنسيات محلّ الدولة، والسبب في الحالين واحد: التقدم التقاني وزيادة الإنتاجية والحاجة إلى أسواق أوسع»[1].

وكانت الدولة هي المحور الأساسي في عمليات البناء الاقتصادي الوطني في ظل الرأسمالية؛ حيث «لم يكن للرأسمالية أن تنتشر وتزدهر إلا في إطار الدولة القومية»[2]، إلا أن التوجُّهات الليبرالية الجديدة تميل إلى تقليص دورها، فحدث تغيير مهم على وظائفها، والأمر أشبه بالعودة إلى عصر الثورة الصناعية الأولى؛ حيث كان الاقتصاديون التقليديون ينادون بتقليص دور الدولة في الاقتصاد، فلا عجب إذن أن «آدم سميث وريكاردو» يشهدان اليوم عصراً ذهبياً جديداً في الفكر الاقتصادي السائد.

تظهر ظاهرة اضمحلال الدولة الوطنية بتأثير عملية العولمة الاقتصادية التي تتخطّى حدود الدول وتُضعف سيادتها الاقتصادية والسياسية والثقافية...

- **فالحواجز الجمركية:** تتخطاها منظمة التجارة العالمية عن طريق تحرير التجارة، وهكذا يصبح من غير الممكن توظيف سياسة «الحماية التجارية»، إلا إذا رغبت الدولة في عزل نفسها عن الاقتصاد العالمي، وهو أمر يضرّ أكثر ممّا ينفع؛
- **وحدود ممارسة السياسة النقدية والمالية:** تتخطاها المصارف الدولية النشاط ومؤسسات التمويل عن طريق برامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي؛ أي فقدت الدولة قدرتها على التشريع الحرّ في نطاقها الجغرافي بشأن تبنّيها للسياسات النقدية والمالية التي تضمن تحقيق قدر معقول من العدالة الاجتماعية؛
- **وحدود السياسة الضريبية:** تتجاوزها الشركات المتعددة الجنسيات عن

(١) جلال أمين، «العولمة والدولة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ١٥٥-١٥٦.

(٢) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية»، مرجع سابق، ص: ١٩.

طريق التهرُّب الضريبي بأساليب لا تخالف القوانين من خلال «التسعيرة التحويلية»، فهي تستغل الفروقات السائدة بين النظم الضريبية الوطنية المختلفة، ولما كانت هذه الشركات والفروع التابعة لها تتعامل فيما بينها (تجارة بينية)، يصعب على الحكومات مواجهة هذه الأساليب؛ حيث تكون تكاليف هذه الشركات في أعلى مستوى في الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة، وفي أدنى مستوى في الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة نسبياً[1]، وبهذا تنخفض نسبة الضرائب (إيرادات الدولة) المفروضة على هذه الشركات؛

- **وحدود السلطة القانونية:** يتجاوزها مرتكبو الجرائم المنظّمة، عن طريق تجارة المخدرات والسجائر والسيارات وإدخال الراغبين في النزوح بطريقة غير شرعية؛ حيث «تُعتبر الجريمة المنظمة عالمياً، أكثر القطاعات الاقتصادية نمواً، إنه يحقِّق للدول أرباحاً تبلغ ٥٠٠ مليار دولار في العام»[2]؛
- **وحدود السلطة السياسية:** يتجاوزها مجلس الأمن والأمم المتحدة والأحلاف العسكرية عن طريق شعارات حقوق الإنسان، بإصدار قرارات للتدخُّل في الشؤون الداخلية للدول وتقرير ما هو مسموح أو ممنوع في مجال التسلُّح؛
- **وحدود السيادة الثقافية:** تتخطاها أفكار من نوع «القرية العالمية»، «المجتمع المدني العالمي»، أو الشعب العالمي المهموم بقضايا عالمية، فالثقافة العالمية الواحدة لا تعطي أهمية للولاء إلى الوطن أو الاتحاد القومي؛
- **وحدود بث المعلومات والأفكار:** تتخطاها الأقمار الصناعية وأجهزة الحاسوب عن طريق شبكة الإنترنت التي تربط البشر في كل أنحاء المعمورة؛
- **وحدود الدولة الجغرافية (الترابية):** تتخطاها التكتلات الإقليمية، وفي ظل «عالم بلا حدود» لم يعُد للبعد الجغرافي أهمية تُذكر؛

(١) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ٣٥١.
(٢) المرجع السابق، ص: ٣٧٠.

وتجدر الإشارة إلى أن الحديث عن اضمحلال الدولة وتلاشي سيادتها هو في نظر بعض الباحثين سابق لأوانه:

- **«فإبراهيم العيسوي»:** يتحفّظ حول ما يدور على تراجع دور الدولة ويشير إلى أن: «نسبة الإنفاق الحكومي ارتفعت في الدول الصناعية من حوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب العالمية الثانية إلى ٤٧٪ في منتصف التسعينيات، كما أنها ارتفعت من نحو ٥٪ إلى ١٠٪ في الدول النامية إلى حوالي ٢٥٪ حالياً، فحجم الحكومة أو دور الدولة لم ينقص طبقاً لهذا المؤشر (نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) بل إنه ازداد»[١].
- **أما «محمد الأطرش»:** فهو لا يعتقد أن سيادة الدولة تلاشت ويعتمد على المؤشر نفسه «ففي عام ١٩٩٥ أنفقت الدولة في أمريكا ٣٣٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، وفي ألمانيا ٤٩٪، وفي السويد ٦٧٪(...)، فإنفاق الدولة يؤدي إلى سيطرتها على جزء كبير من موارد المجتمع وإلى توجيه هذا الجزء لتحقيق الأهداف التي ترغب فيها»[٢].
- **بينما «محمد إبراهيم منصور»:** فيقول: «إن الدولة لم تختف ولا يبدو أنها ستختف وإنما الذي اختفى هو كيانات لا يمكن أن يُطلق عليها اسم الدولة، كيانات هشّة مثل: الصومال ورواندا والكونغو وسيراليون وليبيريا»[٣].
- **وترى «نيفين مسعد» أنه:** «إذا كنا نتحدّث اليوم عن عالم يزيد تكامله وتقلّ عدالته؛ فإننا نتحدّث في اللحظة نفسها عن الحاجة للوظيفة الاجتماعية للدولة»[٤].
- **وفي نهاية فصل حول «مستقبل الدولة القومية» يخلص «بول كينيدي»** في كتابه الاستعداد للقرن الحادي والعشرين إلى أن الدولة كيان لا غنى

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٢٠٦-٢٠٧.
(٢) المرجع السابق، ص: ٤١٧-٤١٨.
(٣) المرجع السابق، ص: ١٩٨.
(٤) المرجع السابق، ص: ١٨٥.

عنه، ولا يوجد بديل مثل الدولة في التعامل مع التغيير العالمي فيقول: «أنه حتى لو تعرّض استقلال الدولة القومية ووظائفها للتآكل جراء الاتجاهات العامة المتخطية القوميات، إلا أن البديل المناسب لم يظهر حتى الآن، ليحلّ محلّ الدولة باعتبارها الوحدة الرئيسية القادرة على الاستجابة للتغيرات العالمية»[١].

- **ويتصور «دانييل دريزنر»:** أن الدولة القومية في الألفية الجديدة تستلزم إعادة تعريف لدورها في النظام الدولي؛ إذ «أن العولمة لا يترتّب عليها ضمور أو تآكل سلطة الدولة القومية؛ بل يترتّب عليها بالأحرى تغيُّر في إستراتيجيات الدولة وإعادة توجيه لطاقاتها»[٢]، كما يعرض الأفكار الأساسية المطروحة حول العولمة والدولة القومية من خلال مناقشته لكتب صدرت حديثا تتنبّأ باضمحلال الدولة[٣]:

- «بنيامين باربر» في كتابه «الجهاد ضد السوق الكونية» نيويورك ١٩٩٥، و«فرانسيس فوكوياما» في «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» نيويورك ١٩٩٢، يعتقدان بأن القوى الاقتصادية العالمية تولِّد الآن ثقافة عالمية متجانسة التكوين؛ مما سيجعل الدولة شيئاً زائداً لا ضرورة له؛
- أما «صمويل هانتنغتون» في «صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي» نيويورك ١٩٩٦، فيرى أن الحضارة تحلّ الآن محلّ الدولة بوصفها الوحدة الأساسية في السياسة العالمية؛
- و«روبرت كابلان»: في «نهاية الأرض: رحلة إلى بدايات القرن الحادي والعشرين» نيويورك ١٩٩٦، يرى أن التغيرات الديمغرافية والبيئية سوف تؤدي إلى نهاية الدولة القومية وبداية الفوضى الشاملة؛
- في حين «كينيشي أوماي» في «نهاية الدولة القومية: صعود الاقتصاديات الإقليمية» نيويورك ١٩٩٥، يرى أن السلطة المخوَّلة إلى الدول القومية تنتقل الآن إلى المنظمات الإقليمية.

(١) بول كينيدي، «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين»، مرجع سابق، ص: ١٨١.
(٢) دانيل دريزنر، «يا عولميي العالم.. اتحدوا»، ترجمة عبد السلام رضوان، مجلة الثقافة العالمية، مرجع سابق، ص: ٤١.
(٣) المرجع السابق، ص: ٣٩-٤٠.

سادساً: العولمة نزعة احتلالية

إن العولمة هي صورة جديدة من الهيمنة على الشعوب تهدف إلى إحياء سياسات استعمارية، فكما يُستخدم تعبير «الدول النامية» للتستُّر على مشكلات التخلف والتبعية والفقر؛ يُستعمل تعبير «العولمة» للتستُّر على إرادة الهيمنة على العالم، وفي هذا الصدد يقول «محمد عابد الجابري»: «إن العولمة ليست مجرّد آلية من آليات التطور الرأسمالي؛ بل إيديولوجية تعكس إرادة الهيمنة على العالم»[1].

إن ما نشهده اليوم هو تصاعد قوي للهيمنة والسيطرة الغربية في جميع المجالات:

- **ففي الميدان الاقتصادي:** تتجسّد في التنسيق بين الدول الصناعية التي تحاول فرض النظام الرأسمالي، ونموذج السوق على الدول النامية، فالعولمة القسرية، هي مفروضة عن طريق الإكراه والإجبار لتبنِّي برامج الانخراط في السوق العالمية، كمحاولة لتعميم النظام الاقتصادي الرأسمالي، ويرى «لستر ثارو» أن ثمّة «رأسمالية عالمية شاملة تنزع إلى أن تفرض نفسها على العالم»[2]، أما «محمود عوض» فيقول: «إن العولمة هي نوع من الهيمنة الرأسمالية المتوحِّشة التي تضع الفرد قبل المجتمع، والاستهلاك قبل الإنتاج، والمال قبل القيم»[3]؛
- **وفي الميدان السياسي:** تظهر في تحويل حلف الأطلسي الذي كان أداة الصراع ضدّ الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة إلى إطار التحالف الغربي بهدف الدفاع عن الأمن والسلام الدوليين، وشنّ الحروب ضد الدول التي لا تتّفق سياستها مع سياسة الحلف، إلى جانب إجهاض أيّ قوة منافسة ومعيقة للغرب؛
- **وفي الميدان الفكري:** برزت من خلال نظريات: (فرانسيس فوكوياما) «نهاية التاريخ» التي تهدف إلى تعميم قيم الغرب وعقائده على مجموع

(١) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات»، مرجع سابق، ص: ٣٠٠.
(٢) عبد الله الدائم، «العالم ومستقبل الثقافة العربية»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٢٢، (١٩٩٧/٨)، ص: ٢٨.
(٣) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٣٢٩.

البشرية فهي تخفي فكرة قيام نظام عالمي خاضع لسيطرة الدول الغربية، إلى جانب نظرية (صموئيل هانتنغتون) «صراع الحضارات» التي تعني أن العلاقات بين مختلف الحضارات هي علاقات صراع مستمر، فهي دعوة إلى الاستعداد للمرحلة المقبلة، مرحلة هيمنة الحضارة الغربية على العالم؛

- **وفي الميدان العلمي:** تشير الإحصاءات إلى تفوق الكتل الثلاث الرئيسة: الولايات المتحدة وأوربا واليابان «فمن أصل ٢٥ مليار دولار مكرّسة للبحث والتنمية في العالم لعام ١٩٩٢، تساهم الولايات المتحدة بـ ٣٨.٥٪ والاتحاد الأوربي بـ ٢٨.٣٪ واليابان بـ ١٥.٨٪، ولا يتجاوز الإنفاق على البحث والتنمية في أمريكا اللاتينية ١٪ من الإنفاق العالمي، ويبلغ ٠.٥٪ في إفريقيا والوطن العربي»[١]؛
- **وفي الميدان الثقافي:** نجد أن الغرب انفرد بالسيطرة على صناعة الإعلام؛ حيث إن «٨٥٪ من الأنباء المتداولة تصل إلى سكان العالم عن طريق خمس وكالات أنباء فقط، وكلها غربية»[٢]، والتي تهدف إلى إقامة أنماط استهلاكية في دول الجنوب لاستيعاب منتجات الشمال، وجعل الأفراد منفعلين بما يحدث في الدول المتقدمة، وهذا يؤدي إلى فقدان خصوصياتها، ويقول «محمد عابد الجابري»: «العولمة (*Globalization*) إرادة للهيمنة وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصي، أما العالمية (*Universalité/ Universalism*) فهي طموح إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي: العولمة احتواء للعالم، والعالمية تفتُّح على ما هو عالمي وكوني»[٣]، بالإضافة إلى أن الشبكات الإعلامية تستخدم لغة معيّنة هي اللغة الإنجليزية، وهي اللغة التي اكتسبت صفة العالمية، «فمعلومات الإنترنت في أكثر من ٨٠٪ منها

(١) برهان غليون، «الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين»، ع ٢٣٢، (١٩٩٨/٦)، ص: ١٨.
(٢) أبو بكر فيظ الله، «تقرير عن مؤتمر صراع الحضارات وحوار الثقافات»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٢٢، (١٩٩٧/٨)، ص: ١٥٤.
(٣) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٠١.

بالإنجليزية»[1]؛ ممّا جعلها تهدِّد العديد من اللغات الأخرى.

إلى جانب هذا فإن كلمة (عولمة) أصبحت مرادفة في الخطابات العديدة للشعوب الفقيرة؛ بل حتى في أوربا، لكلمة (أمركة)؛ حيث تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي الفاعل الرئيس في عملية إنتاج نظام هيمنة جديد تحت شعار العولمة.

من خلال ما سبق؛ نجد أن العولمة لا تعني نشوء إرادة عالمية واحدة ولا إمكانات عالمية متساوية أو متكافئة؛ بل تفتح باب الصراع الدولي أكثر من أيّ حقبة سابقة، ولا تستبعد في هذا الصراع أيّ وسيلة عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو إيديولوجية، فهي «القوة بمفهومها الشامل، الاقتصادي والسياسي والعسكري والتقني والإعلامي والثقافي... وهي الأساس الذي سوف يصنع أو يصيغ شكل النظام العالمي في القرن الواحد والعشرين»[2].

(١) جورج تادونكي، «إفريقيا ليست وحيدة في العالم»، مجلة الثقافة العالمية، مرجع سابق، ص: ٩١.

(٢) نايف علي عبيد، «العولمة.. والعرب»، مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص: ٣٢.

المطلب الثاني: أوهام العولمة الاقتصادية

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: العولمة ظاهرة جزئية وليست كاملة

ثانياً: العولمة ظاهرة محدودة

ثالثاً: مصيدة العولمة

رابعاً: عدم واقعية برامج العولمة

أولاً: العولمة ظاهرة جزئية وليست كاملة

إن أنصار العولمة يروِّجون أنها عملية تُضاعف من ثروة العالم ورفاهية الشعوب ويستعملون للدفاع عنها الحجج التالية: اعتبارات الكفاءة، ورفع معدلات النمو، مزايا التخصص وتقسيم العمل، انتهاء عصر الإيدولوجيا، مزايا الانفتاح الاقتصادي... وغيرها من المزايا والفوائد؛ إلا أن مجموعة من الباحثين يعتقدون أن هذه العولمة ما هي إلا أوهام وأساطير تضلِّل المجتمعات وتستر أكثر ممّا تكشف عن جوانب سلبية ومأساوية في الأوضاع الاقتصادية للعالم.

يرى «محمد الأطرش» أن ما يسمّى بظاهرة العولمة «مبالغ في تعريفها ودرجة شموليتها محدودة جداً»؛ مما يتطلب إعادة النظر في مدى عالمية الظاهرة وعدم الاندفاع في تضخيم حجمها، وهي ليست هذه الظاهرة الشاملة للعالم إلى هذا الحدّ الذي يتصوره الكثيرون، (بحسب المؤشرات التي اعتمدها في تعريفه للعولمة)؛ وذلك للأسباب التالية[1]:

١. **«أن الغالبية العظمى من الشركات الدولية ليست شركات عولمة حقيقية»:**

فأغلب القيمة المضافة (حوالي ٧٠٪ إلى ٧٥٪) والأصول الثابتة والمبيعات تتم في موطنها الأصلي؛

(١) محمد الأطرش، «العرب والعولمة ما العمل؟»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٤١٨-٤٢٠.

٢. «ليست هناك عولمة حقيقية فيما يتعلق بانتقال قوة العمل البشري»: حيث تضع الدول الرأسمالية والمؤسسات المالية مختلف القيود والعراقيل لمنع انتقال أو هجرة اليد العاملة، فالقرنان ١٨ و ١٩ اتصفا بدرجة أكبر بكثير من حرية الهجرة؛

٣. «أن عولمة رأس المال المتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة محدودة جداً»: فأغلب الدول تموِّل استثماراتها من ادخاراتها الوطنية، وليس من الادخارات الأجنبية، كما أن هذه الاستثمارات مركَّزة لدرجة كبيرة في عدد من الدول النامية في جنوب شرق آسيا وفي أمريكا اللاتينية، إذ إن نسبة الاستثمارات الأجنبية للدول النامية في الشرق الأوسط وأوربا لا تتجاوز خمس الواحد بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي، يضاف إلى هزالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن «جزءاً معتبراً منها لا يمثِّل استثمارات بالمفهوم الاقتصادي؛ أي لا يؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية في البلدان المضيفة (...)، وإنما يمثِّل شراء الشركات الدولية أو مستثمرين آخرين لمنشآت وطنية قائمة ضمن إطار برامج الخصخصة فيها؛ أي يمثِّل إحلال ملكية الأجانب لهذه المنشآت بدلاً من الملكية الوطنية»؛

٤. «أغلب دول العالم تحقِّق الجزء الأكبر من دخلها الوطني نتيجة فعاليات اقتصادية داخلية»: وليس نتيجة تصدير السلع والخدمات، فنسبة الصادرات، من سلع وخدمات لأهم ثلاث قوى اقتصادية في العالم وهي: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي واليابان تتراوح ما بين ٩٪ و١١٪؛ أي أن حوالي ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لهذه القوى يتشكّل داخلياً[١].

وفضلاً عن ذلك؛ يرى «محمد الأطرش» أن الفترة (١٨٤٠ و١٩١٤) كانت أكثر اندماجاً في مجالات عديدة منه في الوقت الراهن، سواء في مجال حرية التجارة أو حرية الهجرة البشرية أو نسبة تدفُّق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٥١.

ويسير في هذا الاتجاه «إبراهيم العيسوي»؛ حيث يبيِّن أن عملية العولمة هي جزئية وليست بعد كاملة، وهذا باعتراف البنك الدولي في تقريره الأخير عن التنمية في العالم ١٩٩٧ فيقول: «مازالت قطاعات واسعة من العالم بمعزل عنها (العولمة)، إن ما يزيد على ثلاثة أرباع النشاط المعوْلم سواء على صعيد التجارة أو على صعيد رؤوس الأموال يجري بين الدول الصناعية المتقدمة والظاهرة مازالت إلى حدٍّ كبير ظاهرة شمالية، لم تمسّ معظم الجنوب بعد»[١].

ثانياً: العولمة ظاهرة محدودة

يرى «داني رودريك» أن النقاش الدائر حول العولمة يتوسّع، وأن الجدل الكبير القادم في السياسة الخارجية سيدور حول «العولمة» حسب ما يتوقعه «توماس فريدمان»، كما يتساءل: «هل العولمة هي مصدر للنمو الاقتصادي والازدهار؟ أو هي خطر على الاستقرار الاجتماعي والبيئة؟ (...) أو ربما لا تكون العولمة إلا إحدى المصطلحات العالية الرنين التي ليس لها كل هذه النتائج؟»، وهو يشير إلى حدود العولمة من خلال النقاط التالية[٢]:

١. **الاقتصادات الوطنية معزولة عن بعضها البعض:** إن الاقتصادات القومية تحتفظ بدرجة عالية من العزلة عن بعضها بعضاً؛ حيث «توجد أدلة كثيرة على عدم صحة الفرضية التي تذهب إلى أن الاقتصاديات المحلية أصبحت غارقة في سوق عالمية موحّدة، ولنعتبر حالة أمريكا الشمالية؛ حيث العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وكندا من أكثر العلاقات تحرراً في العالم، ومن أقلها تأثُّراً بنفقات النقل والاتصالات، ومع ذلك فالتجارة بين مقاطعة كندية وولاية أمريكية (التي هي تجارة دولية) لا تزيد – في المتوسط العام – عن ٢٠/١ (جزء من عشرين) من التجارة بين مقاطعتين كنديتين (التي هي تجارة داخلية) ومعنى هذا أن السوق

(١) المرجع السابق، ص: ٥٠.

(٢) داني رودريك، «المعقول وغير المعقول في الجدل الدائر حول العولمة»، ترجمة: سعد زهران، مجلة الثقافة العالمية، مرجع سابق، ص: ٩٢-٩٤.

الكندية لا تزال غير مرتبطة إلا بدرجة ضئيلة، بنظيرتها الأمريكية، وإذا كانت هذه هي حال العلاقة بين السوقين الأمريكية والكندية، فلا بدّ أن تكون العلاقة التجارية الثنائية الأخرى أقل ترابطاً بكثير».

وإذا اعتبرنا حركية رؤوس الأموال؛ فإن الحقيقة تتناقض أيضاً مع الأفكار السائدة؛ حيث تسلِّم المناقشات الدائرة بأن رؤوس الأموال تتمتّع – حالياً – بحرية كاملة في عبور الحدود القومية بحثاً عن أعلى عائد ممكن... «فحوافظ الأوراق المالية الأمريكية أمْيل إلى أن تظلّ متمركزة، بدرجة كبيرة في البورصات الأمريكية».

٢. **الاقتصاد العالمي أقل تكاملاً:** تتبيّن الطبيعة المحدودة للعولمة حين نضعها في السياق التاريخي، «ذلك أن الاقتصاد العالمي كان، بمعايير كثيرة، أكثر تكاملاً ومكوناته القومية أكثر اندماجاً في زمان ذروة التعامل وفق قاعدة الذهب في أواخر القرن التاسع عشر، عمّا هو اليوم... ليست التجارة الأمريكية اليوم، ولا التجارة الأوربية، أكثر انفتاحاً مما كانت أيام قاعدة الذهب (نسبة التجارة إلى الدخل القومي)، أما اليابان فإن نسبة صادراتها إلى دخلها القومي اليوم أقل مما كانت في فترة ما بين الحربين».

فضلاً عن ذلك؛ يرى «داني رودريك» أن خلاصة هذه النتائج محتمل أن تقودنا إلى خطأ مفاده أن العولمة غير جديرة بالاهتمام، فبالعكس العولمة مهمة، فهي تفتح آفاقاً وتتيح فرصاً وتفرض توجُّهات على صانعي سياسات الدول القومية الذين مازالوا يتمتعون بدرجة من الاستقلالية أعلى بكثير مما تفترضه الكتابات الحديثة التي تتكلم كثيراً عن تآكل السيادة القومية، والمشهد الذي تقدِّمه العولمة اليوم هو «تجارة أكثر وحكومة أضخم»؛ حيث «إن العولمة ليست إلا جزءاً من توجُّه أوسع يمكن أن نسميه أعمال قوى السوق، وليس تقليص حجم الحكومات (...)، والتحدي الأوسع القادم في القرن الواحد والعشرين هو التوصل إلى توازن جديد بين السوق والمجتمع»[١].

(١) المرجع السابق، ص: ١٠٥.

ثالثاً: مصيدة العولمة

انتقد المؤلفان الألمانيان (هانس وشومان) بعنف شديد فوضى العولمة وطغيانها المدمِّر على العدالة الاجتماعية؛ حيث تناولا قضية العولمة من أبعادها المختلفة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية... من خلال رؤية إنسانية، وأهم الأفكار التي وردت في كتابهما (فخ العولمة) هي:

١. **العالم الثالث ومصيدة العولمة: العولمة لن تشكِّل قرية كونية متشابهة:** لقد أثبتت المشكلات المتعاظمة في الدول المتقدمة بُطلان مزاعمهم المتفائلة؛ إلا أن الخبراء لدى المؤسسات الرائدة في الاقتصاد العالمي (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الصندوق والبنك الدوليين) يُصرّون على أن «إزالة الحدود أمام السوق يعبِّد الطريق أمام العالم الثالث للخروج من مأزق الفقر والتخلف، إلى جانب هذا «فالعولمة تحسِّن من فرص البلدان النامية للِّحاق اقتصادياً بركب البلدان الصناعية»[١]؛ إلا أن العولمة حسب المؤلفان تؤدي إلى «انصهار العدد الهائل من الاقتصاديات القروية والإقليمية والوطنية، في اقتصاد عالمي شمولي واحد، لا مكان فيه للخاملين؛ بل يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء»[٢]؛

٢. **العولمة هي النتيجة الحتمية لسياسة البلدان الصناعية الغربية:** ينتقد المؤلفان الحجة التي يروِّجها منظِّرو العولمة بأنها من قبيل الحتميات الاقتصادية والتكنولوجية الشبيهة بالأحداث الطبيعية التي لا يمكن الوقوف في وجهها، والواقع أن: «التشابكات الاقتصادية ذات الطابع العالمي، ليست حدثاً طبيعياً بأيّ حال من الأحوال، إنما هي نتيجة حتمية خلقتها سياسة معيّنة بوعي وإرادة، فالحكومات والبرلمانات (في الدول الصناعية الغربية) هي التي وقّعت الاتفاقيات وسنّت القوانين التي ألغت الحدود والحواجز»[٣] الاقتصادية؛

(١) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ٢٥٠.
(٢) المرجع السابق، ص: ٥٧.
(٣) المرجع السابق، ص: ٣٣.

٣. **العولمة تُفقد عنصر العمل أهميته:** يربط المؤلفان النمو المطّرد للبطالة بظاهرة العولمة؛ وذلك نتيجة التنافس والصراع بين جميع القطاعات من أجل تخفيض تكلفة الإنتاج الذي أدى إلى الضغط على عنصر العمل، للوصول بالأجور إلى أدنى مستوى ممكن... فقد صارت المنافسة كل شيء ولم تعد هناك أهمية لفرص العمل إذ إن: «توزيع الثروة والمكانة الاجتماعية سيحدِّدها في المستقبل النموذج العالمي الجديد القائم على صيغة ٢٠٪ يعملون و٨٠٪ عاطلون عن العمل»[١]، فمسيِّرو العالم في طريقهم لبناء حضارة مجتمع الخُمس (الثري) وأربعة الأخماس (الفقراء)، «فما كان يزعمه الماركسيون قبل مائة عام من مزاعم، كانت خاطئة كلية آنذاك، أضحى الآن حقيقة، فالرأسماليون يزدادون ثراءً، والطبقة العاملة تزداد فقراً، وأن المنافسة المعولمة تطحن الناس طحناً وتدمِّر التماسك الاجتماعي»[٢]؛

٤. **العولمة تزيد الحالة البيئية العالمية سوءاً:** ينتقد المؤلفان تجاهل الدول الصناعية الغربية لمشكلات البيئة، فمنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (١٩٩٢) لم يحدث أيّ تغيّر ملموس في النمط العالمي لاستهلاك الموارد الطبيعية، «فأغنى الدول (٢٠٪) لا تزال تستحوذ على ٨٥٪ من الاستهلاك العالمي للخشب وعلى ٧٥٪ من الحديد والصلب، وعلى ٧٠٪ من الطاقة»[٣]، وهذا يعني أنه لن يكون بوسع كل سكان المعمورة التنعُّم معاً بهذا الرفاه المتحقِّق على حساب الطبيعة، فرغم أن المؤتمر قد أعلن عن توجُّه اقتصادي لا يترك الأجيال القادمة تقف إزاء بيئة وموارد طبيعية سيئة، والواقع أن «كل الدلائل تؤكِّد أن الاستهلاك العالمي للطاقة سيبلغ في عام ٢٠٢٠ ضعف الاستهلاك الحاضر، وبالتالي سترتفع كمية الغازات

(١) المرجع السابق، ص: ٢٨.
(٢) المرجع السابق، ص: ٢٢٥.
(٣) المرجع السابق، ص: ٧٠.

الملوِّثة للبيئة بمقدار يتراوح بين ٤٥٪ إلى ٩٠٪»[١]؛

٥. **دكتاتورية السوق والانعكاسات السلبية للعولمة على الجانب الاجتماعي:** يرى المؤلفان أن: «التصور الذي عمّ الحكام المؤمنين بالاقتصاد الليبرالي في القرن التاسع عشر، والذي كان مفاده أن من الأفضل لهم ترك مجتمعاتهم تدار من قِبل نظام سوقي دولي الأبعاد ينظِّم نفسه بنفسه، ليس سوى «وهم» خطر يحمل في طياته أسباب فشله؛ وذلك لأن سياسة دع المرء يعمل بما يخدم مصلحته والبضائع تنتقل عبر الحدود تحقيقاً لربح أوفر، تدمِّر الاستقرار الاجتماعي باستمرار ولنفس هذا الوهم يخضع اليوم أيضاً كل أولئك الذين كتبوا على راياتهم إضعاف دولة الرعاية الاجتماعية وتحرير قوى السوق دونما قيد أو شرط»[٢].

وفضلاً عن ذلك؛ إن الأمر المهم بالنسبة للمؤلِّفيْن هو أن يوجَّه التنافس على السوق العالمية ذو الأبعاد المدمِّرة حتى الآن، إلى ما يخدم المعايير الاجتماعية والديمقراطية وإلى ما يحوِّل عولمة اللاعدالة إلى مساواة شمولية. وهذا ما يجعل العولمة القائمة على السوق والانفتاح العالمي، مسألة مقبولة إنسانياً.

رابعاً: عدم واقعية برامج العولمة

يُبرز «صالحي صالح» أن مشاريع وبرامج العولمة التي تزيل الحواجز والقيود أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والكفاءات وأنماط الحياة ومنظومات الأفكار والقيم»، والتي تهدف إلى هيكلة الاقتصادات النامية للتخفيف من حدّة الأزمات الداخلية التي تعاني منها الدول المتقدمة؛ ما هي إلا أوهام أثبتت التجربة التاريخية عدم صحتها، ونوجز هذه الأوهام فيما يلي[٣]:

١. **«وهم الكفاءة المنتظرة للمعالجات الجزئية للأزمة الشاملة»:** حيث إن الدول النامية تعاني من أزمة شاملة (اقتصادية وسياسية واجتماعية

(١) المرجع السابق، ص: ٧١.
(٢) المرجع السابق، ص: ٣٨١.
(٣) راجع: صالح صالحي، مرجع سابق، ص: ٤٠-٥١.

وثقافية...)، ولمعالجة هذه الأزمة يعطي خبراء الدول المتقدمة الأولوية للجانب الاقتصادي على باقي الجوانب الأخرى؛ في حين أن المنطق يتطلب إستراتيجية شاملة تعالج كافة جوانب الأزمة؛

٢. **«وهم الاعتماد على الحلول الجاهزة من الخارج في معالجة الأزمات الداخلية»:** إن مشاريع العولمة تهدف إلى تعويم المنهج الرأسمالي الليبرالي تحت ضغط الأزمات الداخلية في معظم دول العالم؛ لذلك يستحيل الاعتماد على حلول داخلية وليدة التطور الحضاري للمجتمعات الرأسمالية وفلسفتها في الحياة، وزرع المناهج المستوردة في مجتمعات نامية تختلف عنها حضارياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً؛ وبالتالي فمن غير الممكن إضفاء طابع العالمية على برامج التحرير الليبرالي ومشاريع التدويل والعولمة؛

٣. **«وهم ارتباط الإنعاش الاقتصادي استراتيجيات التكييف والتغير الهيكلي»:** يتمثل هذا الوهم في أن الإنعاش الاقتصادي يرتبط بضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمجموعات التمويلية التابعة له، التي تُعتبر كمؤسسات تعمل على فرض التحولات التي تساعد على توسيع دائرة العولمة الانتقائية من خلال برامج التكييف والتعديل الهيكلي التي تدمِّر الجهود التنموية التي أقيمت بتكاليف كبيرة خلال عقود متوالية، وكانت نتيجة عمليات التكييف التي طُبِّقت في مجموعة من الدول هو الإخفاق كما هو الحال في البرازيل والمكسيك وبلدان شرق آسيا ...؛

٤. **«وهم كفاءة برامج التحرير والعولمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي»:** إن هذا الوهم يقوم على افتراض خاطئ، وهو تشابه الظروف الاقتصادية وتقاربها في معظم الدول؛ ومن ثمّ تعميم الإستراتيجيات للتخفيف من الأزمات، وما دامت طبيعة المشكلات تختلف في الدول المتقدمة والدول

النامية؛ فإن هذا يتطلب وجود برامج مختلفة لتحقيق الازدهار والاستقرار الاقتصادي في كل منهما .

ويمكن تلخيص المشكلات في كل من الدول المتقدمة والنامية في الجدول التالي:

جدول ٢: طبيعة المشكلات في الدول المتقدمة والدول النامية

طبيعة المشكلة	الدول المتقدمة	الدول النامية
الهدف	الرشادة في توظيف الموارد الاقتصادية البشرية	القيام بعملية التنمية الشاملة
نوع البطالة	دورية	هيكلية
طبيعة التضخم	ركودي	بنيوي + مستورد (يبيِّن درجة الارتباط السلبي والتبعية الخارجية للدول المتقدمة)
سبب اختلال ميزان المدفوعات	صراع اقتصادي بين التكتلات الاقتصادية في السوق العالمية	اختلالات هيكلية في الداخل وضعف وزنها الاقتصادي في الخارج
توزيع الدخول والثروات	أقل حدّة	أكثر حدّة

المصدر: راجع: صالحي صالح، مرجع سابق، ص: ٥١-٤٨ .

وفضلاً عن ذلك؛ يرى «صالحي صالح» أن مشاريع العولمة وبرامجها تُعدّ مرحلة متقدِّمة لتجديد إستراتيجيات التغريب والتبعية؛ لضمان استمرار الهيمنة الغربية في القرن المقبل بصورة تضمن انتعاش الاقتصادات المتقدمة .

خلاصة الفصل الأول

أصبحت «العولمة» مصطلح الفترة الحالية، فاضمحلت أمامها مصطلحات تداولها العالم قبل بداية القرن الحادي والعشرين، وقد اختلفت مواقف الباحثين إزاء التعامل مع هذه الظاهرة:

- فهناك مَن يقبلها ويبرِّر ذلك بحتميتها؛
- وهناك مَن يرفضها بحجّة الأمركة والتغريب؛
- وهناك مَن يتّخذ موقفاً وسطاً، وينادي بضرورة فهمها أولاً، ثم التعامل معها ثانياً.
- كما تباينت وجهات نظر المجتمعات تجاه العولمة:
  - فبعضهم يرى أنها لا تشكِّل خطراً عليهم؛
  - ومنهم مَن يرى أنها لا تثير اهتمامهم؛
  - وآخرون هم بين المواجهة والتقبُّل.

ولم يتّفق الكتّاب على مصطلح واحد للظاهرة: فالعولمة والكوكبة والكونية والشمولية والتدويل، كلها أسماء لحالة واحدة.

كما تعدّدت التعاريف المعطاة للعولمة؛ إلا أنها تُشير أن الظاهرة ذات مضمون اقتصادي في الجوهر، ويكاد يُتّفق على أنها «حرية انتقال عوامل الإنتاج والمعلومات والثقافة على مستوى كوني؛ حيث تتداخل فيها أمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك».

وحدّدنا وجهة نظرنا التي تُميِّز بين المعنى المطروح في أوساط المفكرين، والمعنى الحقيقي للظاهرة.

وقد تبيّن لنا أن العولمة متعدِّدة الجوانب والأبعاد، ويمكن تصنيفها إلى:

١- **العولمة الاقتصادية:** ترتكز على مفهوم اقتصاد السوق أو وجود سوق

عالمية بلا حدود؛

٢- **العولمة السياسية:** ترتبط بمفهوم تعويم الرؤية الغربية للديمقراطية وحقوق الإنسان؛

٣- **العولمة الثقافية:** تعتمد على مفهوم توحيد القيم والأفكار وأشكال السلوك في ثقافة عالمية واحدة؛

٤- **العولمة الاجتماعية:** تشتمل على مفهوم وجود قضايا ومشكلات إنسانية عالمية ومشتركة؛

٥- **العولمة الاتصالية:** تستند إلى مفهوم القرية الكونية ومعلومات بلا حدود.

وتعدّدت الطرق في وضع العولمة في سياقها التاريخي، ونميِّز بين ثلاثة أساليب:

١- **نموذج روبرتسون:** حيث مرت العولمة بخمس مراحل: المرحلة الجنينية، النشوء، الانطلاق، الصراع من أجل الهيمنة، عدم اليقين؛

٢- **تطور النظام الرأسمالي:** حيث مرت الرأسمالية بخمس مراحل: الرأسمالية التجارية، الصناعية، المالية، الاحتكارية، العالمية (العولمة)؛

٣- **تطور النظام الاقتصادي العالمي:** حيث مر بثلاث مراحل: مرحلة الثورة الصناعية الأولى، الثورة الصناعية الثانية، الثورة الصناعية الثالثة (العولمة).

كما تتميّز العولمة بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

١- **العولمة ظاهرة تاريخية:** من المؤرخين مَن أرجعها إلى ما قبل الميلاد، أو خمسة قرون على الأقل، ومنهم مَن اعتبرها ظاهرة ما بعد ١٩٨٩؛

٢- **العولمة ظاهرة إيديولوجية:** حيث تستمد أفكارها من النظريات الليبرالية الاقتصادية؛

٣- **العولمة ظاهرة تكنولوجية:** حيث ترتبط بالتطور التقاني الحاصل نتيجة الثورة الصناعية الثالثة؛

٤- **العولمة ظاهرة انتقائية:** حيث يتم تطبيقها وفق معايير ازدواجية؛ مما يعظِّم مصلحة الدول المتقدمة؛

٥- **العولمة تهدِّد مستقبل سيادة الدولة:** من المفكرين مَن يعتقد بأن العولمة تمثِّل نهاية السيادة الوطنية في جميع المجالات بسبب الشركات المتعددة الجنسيات، ومنهم مَن يرى أن العولمة تعيد النظر في دور الدولة وإستراتيجيتها بسبب عدم وجود بديل لها؛

٦- **العولمة نزعة احتلالية:** حيث تعبِّر عن إرادة الهيمنة على العالم في جميع المجالات.

رغم المزايا والفرص التي يدعو إليها مروِّجو العولمة (الرفاه والتقدم...)؛ إلا أن بعض الباحثين يعتبرونها مجرّد أوهام وأساطير، ويمكن ذكر هذه الأوهام فيما يلي:

- **عدم شمولية الظاهرة:** فالغالبية العظمى من الشركات الدولية ليست شركات عولمة حقيقية، وليست هناك عولمة حقيقية فيما يتعلق بإنتقال قوة العمل البشري، كما أن عولمة رأس المال المتمثِّل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة محدودة جداً، وأغلب دول العالم تحقِّق الجزء الأكبر من دخلها الوطني نتيجة فعاليات اقتصادية داخلية؛
- **العولمة ظاهرة جزئية وليست كاملة:** فهي ظاهرة شمالية لم تمسّ دول الجنوب بعد؛
- **ظاهرة العولمة محدودة:** فالاقتصادات الوطنية معزولة عن بعضها البعض، والاقتصاد العالمي أقل تكاملاً؛
- **العولمة فخ ومصيدة:** حيث إنها لن تشكِّل قرية كونية متشابهة، وهي النتيجة الحتمية لسياسة البلدان الصناعية الغربية، كما أنها تُفقد أهمية عنصر العمل، وتزيد الحالة البيئية العالمية سوءاً، وهي لا تراعي الجانب الاجتماعي؛
- **وأن برامج العولمة في منظورها الليبرالي لم تثبت صحتها واقعياً؛ من خلال الأوهام التالية:**

- وهم الكفاءة المنتظرة للمعالجات الجزئية للأزمة الشاملة؛
- وهم الاعتماد على الحلول الجاهزة من الخارج في معالجة الأزمات الداخلية؛
- وهم ارتباط الإنعاش الاقتصادي بتطبيق إستراتيجيات التكييف والتغيير الهيكلي؛
- وهم كفاءة برامج التحرير والعولمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثاني

الجانب الوظيفي للعولمة الاقتصادية

(مؤسسات العولمة وشبكاتها)

سوف نتعرض ضمن هذا الفصل إلى المباحث الأساسية التالية:

- المبحث الأول: دور مؤسسات العولمة وآثارها
- المبحث الثاني: دور شبكات العولمة ومظاهر الهيمنة
- خلاصة الفصل الثاني.

المبحث الأول

دور مؤسسات العولمة وآثارها

سنتناول هذا المبحث بالدراسة من خلال المحاور التالية:

- صندوق النقد الدولي وآلية تشكيل العولمة
- البنك العالمي وآلية تشكيل العولمة
-
- منظمة التجارة العالمية وآلية تشكيل العولمة

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي وآلية تشكيل العولمة

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: برامج الصندوق كآلية في تسريع الاندماج السلبي في حركة العولمة

ثانياً: آثار تطبيق برامج صندوق النقد الدولي في البلدان النامية

أولاً: برامج الصندوق كآلية في تسريع الاندماج السلبي في حركة العولمة

صندوق النقد الدولي، مؤسسة نقدية ومالية دولية قوية تضطلع بمَهمة إدارة نظام النقد الدولي؛ حيث تُعتبر برامج «التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي» أحسن سياسة اقتصادية للصندوق بهدف تحقيق التوازنات النقدية والمالية التي تسهِّل مَهمة الدولة للاندماج في الاقتصاد الدولي والمشاركة في حركة العولمة الاقتصادية.

ولقد أصبحت هذه البرامج المقترحة على الدول منذ عدة سنوات هي مفتاح السياسات الاقتصادية المطبّقة في العالم محاولة أخذ مكان السياسات التنموية، فالتحوُّل الوظيفي الذي يشهده الصندوق يبيِّن حركيته في ظل العولمة؛ حيث كان يهدف عندما بدأ يمارس مهامه إلى إدارة وضمان استقرار النظام النقدي العالمي؛ لكنه أصبح يفرض برامجه على الدول التي هي بحاجة للاقتراض منه أو بحاجة إلى جدولة ديونها، فأصبح أكبر مؤسسة مانحة للقروض في العالم، وهذا دليل على تزايد دور الصندوق في إدارة أزمة المديونية الخارجية.

وتتمثل إجراءات الصندوق لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيما يلي[1]:

- ضرورة تحرير التجارة وتحرير أسعار الصرف؛
- الالتزام بتخفيض العملة ومكافحة التضخم؛

(١) الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، ١٩٩٦، ص: ١٣٧.

- الحدّ من عجز الموازنة عن طريق تخفيض النفقات العامة وزيادة الضرائب؛
- إلغاء الدّعم للأسعار لكل السلع والخدمات؛
- توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي...

إن هذه الوصفة الموحَّدة التي يفرضها الصندوق على جميع الدول تمثِّل «وصفة العولمة»، فهو لا يُقرض ولا يتعامل مع أيّة دولة إلا إذا التزمت بشروطه القائمة أساساً على إزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛ ومن ثمّ فخلفية هذه المؤسسة هي محاولة إعادة دمج الاقتصادات الضعيفة في حركية الاقتصادات القوية عن طريق العولمة الاقتصادية.

إلى جانب هذا الدور عمل الصندوق على اعتماد طريقة التعاون الفني والتقني؛ إذ أصبح يبعث بخبرائه وموظّفيه إلى البلدان النامية لتقييم الأوضاع واقتراح الحلول، هذا إلى جانب مراقبته المستمرة لتنفيذ السياسة الاقتصادية للبلدان الأعضاء التي تعاني الاختلالات النقدية والمالية.

وتظهر فعالية المراقبة من خلال الوسائل التي يستخدمها الصندوق، نوردها على النحو التالي[1]:

- الزيارة الميدانية لخبراء الصندوق إلى الدول المتخلفة؛
- القيام باستشارات سنوية للمتابعة في تقييم برامج الإصلاحات التي تُملى على الدول المتخلفة وتُلزمها بتنفيذها؛
- القيام باستشارات فصلية بهدف الوقوف على تقييم مدى تقدُّم برامج الإصلاحات الاقتصادية؛
- يطلب من الدول المعنيّة، برنامج مالي كمي يتطابق وبرامج الإصلاحات الاقتصادية.

من خلال هذه المراقبة يتبيّن أن الاطِّلاع على وضعية الاقتصاد للبلد العضو بالتفصيل يُعتبر إشرافاً مباشراً على السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول؛ حيث تسعى الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى الهيمنة

(١) المرجع السابق، ص: ١٣٨.

على الاقتصاد العالمي ومحاولة ترسيخها من خلال الصندوق الذي ينفِّذ السياسات التي تحقِّق مصالحها، ومصالح الأطراف القوية التي تسيطر على إدارة الصندوق.

ثانياً: آثار تطبيق برامج صندوق النقد الدولي في البلدان النامية

إن تطبيق تلك البرامج لم تؤدِّ إلى تحسين أوضاع الاقتصادات النامية تحسيناً يؤهِّلها للاندماج الايجابي في حركة العولمة والانفتاح الحالية والمستقبلية؛ بل أدت إلى تحميل تلك البلدان بتكاليف أخرى تضاف إلى تناقضاتها الهيكلية؛ سنشير إلى أهمها في الفقرات التالية:

١. التكاليف الاقتصادية:

إن الإحصاءات تشير إلى عدم تحقُّق أيّ من النتائج التي وعد بها منظِّرو صندوق النقد الدولي في التخفيف من حدّة تفاقم أزمة المديونية؛ حيث ارتفعت ديون الدول النامية إلى ١٩٤٠ مليار سنة ١٩٩٦؛ أي أنها ارتفعت إلى ضعف ما كانت عليه قبل سنوات[١]، وخلال الأزمة المكسيكية (١٩٩٤) منح الصندوق قرضاً استثنائياً بـ ١٧,٧ مليار دولار وهو أكبر قرض في تاريخ الصندوق؛ بهدف تغطية إخفاق النموذج الليبرالي، فالمكسيك كان يُفترض بأنه بلد وفِّق في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وحقّق تحرير الاقتصاد والتجارة، الذي كان سيرفعه إلى مقام دول الشمال ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وحسب «ضياء مجيد الموسوي»: «إن منطق صندوق النقد الدولي هو منطق مالي وتقني لا يهمّه الجانب الاجتماعي والجانب التنموي؛ لأن الاقتصاد في منظوره عبارة عن «ميكانيك» إذا عرفت بعض الاختلالات يجب العمل على معالجتها والرجوع إلى نقطة البداية؛ أي إلى التوازنات الأساسية (توازن الميزان التجاري، توازن ميزان المدفوعات، توازن ميزانية الدولة) (...) وواقع الحال هو أن التنمية لا يمكنها أن تتحوّل أو تُقحم في التوازن، الذي يشكِّل مفهوماً مجرّداً،

(١) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ٦١.

ويتغيّر محتواه ومدلوله بتغيير المعطيات والأوضاع، أما التنمية فهي الصراع ضد المرض والبطالة والأمية وسوء التغذية، والتنمية هي استعادة واسترجاع الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرار»[١]، فمن وجهة نظر الصندوق تمثِّل روسيا حالة مهمة للدلالة على إمكانية تحويل السياسات التنموية من التخطيط إلى اقتصاد السوق ولهذا وافق على منحها قرضاً بمبلغ ١٠ مليار دولار[٢].

يستمدّ الصندوق فلسفته النظرية من الفكر الليبرالي الذي يدعو إلى عدم تدخُّل الدولة في المجال الاقتصادي، وتخلِّيها عن دعمها للقطاع العام؛ أي عليها أن تترك للمنافسة الحرة مجالها عبر مبدأ «دعه يعمل» عبر إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد بهدف إدماج اقتصادات الدول في السوق المعولمة؛ وهذا ما تجسِّده سياسة التكييف الهيكلي التي تهدف إلى إضعاف مكانة الدولة وتقزيم دورها في المجال الاقتصادي؛ من خلال تخفيف القيود والعوائق الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً تلك المتعلقة بتشريعات العمل والضمانات الاجتماعية.

٢. التكاليف الاجتماعية:

إن التكاليف الاجتماعية لإستراتيجيات التكييف والتغيير الهيكلي تمثّلت في[٣]:

- زيادة معدلات البطالة في المجتمع: نتيجة تطبيق قوانين الخصخصة وتسريح العمال؛
- تعميم الفقر وتوسيع دائرته: نتيجة رفع الدعم عن السلع الضرورية وتثبيت الأجور؛
- تعميق الاختلال في توزيع الثروات والدخول: حيث تستفيد من تحوّلات الاندماج الاقتصادي فئة قليلة على حساب الأغلبية؛
- زيادة درجة الانحرافات الاجتماعية ونمو عوامل التمزق الاجتماعي: بسبب التركيز على الجانب الاقتصادي وإهمال الجانب الاجتماعي.

إن برامج التصحيح الاقتصادي تمثِّل برنامجاً مجتمعياً يطغى عليه الطابع

(١) ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة: آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. ت، ص: ٣٦
(٢) المرجع السابق، ص: ١١٤.
(٣) صالحي صالح، مرجع سابق، ص: ٣٥-٣٧.

الاقتصادي ويغيب فيه الجانب الاجتماعي والإنساني؛ باعتباره لا يولي اهتماماً إلا لجوانب المقاييس الاقتصادية الخاضعة لمنطق النجاعة والمنافسة، «إن هذه المعالجة الجزئية تجعل التوازن الاقتصادي أهم من التوازنات الاجتماعية فتهملها؛ الشيء الذي يؤكِّد بأن تطبيقها سيؤدي إلى اضطراب اجتماعي وثقافي يَحرِم المجتمع من الاستقرار الضروري المطلوب»[1].

٣. التكاليف الثقافية:

إن هذه البرامج تهدف إلى تغيير ثقافي؛ حيث تعمل على إقحام المجتمعات داخل القواعد والعادات السلوكية والاستهلاكية والأخلاقية للمجتمع المتقدم؛ «ذلك أن المقصد النهائي لتلك البرامج والسياسات هو تعميم الخصوصية الحضارية الغربية في النمو والتطور وما يرتبط بهما من أنماط حياة وسلوك اجتماعي وقيم ثقافية»[2]؛ حيث تتمثل سياسة الصندوق في تقديم وصفة واحدة تُعتبر علاجاً كونياً تشفي جميع الأمراض التي تعاني منها الدول النامية، فالصندوق يرى أن العلاج واحد يصلح للبرازيل كما يصلح لتشاد ... بغض النظر عن بنية الاقتصاد وموارده ودرجة تطوره، وطبيعة المجتمع وثقافته.

٤. التكاليف السياسية:

إن إجراءات صندوق النقد الدولي تترافق مع شروط سياسية ميّزت موقف الدول على المستوى الداخلي والخارجي[3]:

- **على المستوى الداخلي:** «تزامنت الليبرالية الاقتصادية مع استبداد كبير من أجل فرض سياستها وتنفيذ إجراءاتها، ويعود هذا الاستبداد إلى تهميش دور الجماهير في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلِّقة بالإصلاح»؛
- **أما على المستوى الخارجي:** «فقد تزايدت التبعيّة السياسية في القرارات والمواقف الدولية؛ حيث أصبحت البلدان النامية الملتزمة باتفاقيات وبرامج الإصلاح الاقتصادي أكثر تبعية في قراراتها ومواقفها للقرارات والمواقف التي

(١) المرجع السابق، ص: ١٦.
(٢) المرجع السابق، ص: ٣٨.
(٣) المرجع السابق، ص: ٣١-٣٣.

تتبناها الدول المتقدمة».

فلقد لعب الصندوق دوراً سياسياً خطيراً من خلال فرضه لاختيارات اقتصادية مالية ونقدية مغايرة؛ وذلك تحت شعار التدخُّل التقني من أجل إصلاح اختلال ميزان المدفوعات، «ولكن لا يمكن أن نعتبر الصندوق مؤسسة محايدة لا علاقة لها باختيارات اقتصادية عالمية معيّنة، في الوقت الذي نجد فيه أن ٦٢٪ من رأسمالها مراقب وموجَّه من قِبل الدول الرأسمالية المتقدمة، و٢٧٪ من رأسمالها يعود لمجموعة الدول المنتجة والمصدِّرة للنفط (١٣ دولة)، و١١٪ فقط لـ ١٠٩ دولة من دول العالم الثالث»[١].

إن صندوق النقد الدولي الذي أسِّس من قِبل الدول القوية لهدف دولي جماعي وهو ضمان استقرار نظام النقد الدولي وتسهيل وتطوير الحركة التجارية العالمية، قد ظل القرار بداخله يخضع لهيمنة الدول الخمس الكبرى (الولايات المتحدة، ألمانيا، اليابان، فرنسا، إنجلترا) التي تتحكّم في آلية صنع القرارات التي تعتمد على نظام الحصص والتصويت؛ ومن ثمّ فإن هذه الدول المهيمنة تشكِّل محور إدارة الصندوق، وهو ما يؤكِّد طابعه الحقيقي منذ نشأته.

(١) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص: ٣٧.

المطلب الثاني: البنك العالمي وآلية تشكيل العولمة

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: دور البنك العالمي في تشكيل المحيط الاقتصادي للعولمة

ثانياً: آثار تطبيق برامج البنك الدولي

أولاً: دور البنك العالمي في تشكيل المحيط الاقتصادي للعولمة

البنك العالمي هو ثاني مؤسسة فوق حكومية ذات اعتبار كوني بعد صندوق النقد الدولي؛ حيث يقوم بمنح قروض طويلة الأجل أهمها «قروض التكييف الهيكلي»؛ بهدف دفع تيار العولمة.

إن دور البنك العالمي يتكامل مع دور صندوق النقد الدولي الذي حدّدته لهما اتفاقيات بريتون وودوز سنة ١٩٤٤، والتي كلّفت الصندوق بالسهر على ضمان قواعد الاستقرار النقدي الدولي وتنمية العلاقات النقدية المتعددة الأطراف، وكلّفت البنك العالمي بتقديم العون المالي الضروري لتمويل التنمية طويلة الأجل، وازداد هذا التكامل مع استفحال المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية واضطراب العلاقات النقدية وتدهور العلاقات التجارية والمالية بين مختلف الدول؛ بحيث كيّف الصندوق والبنك شيئاً فشيئاً سياستهما وبرامجهما لإعانة الدول النامية وسعيهما للقضاء أو الحدّ من إشكالياتها النقدية والمالية والهيكلية؛ «حيث يبدو أنه هناك تقسيم وظيفي للعمل بين الهيئتين؛ حيث يتكفل الصندوق بالجانب الظرفي للتسوية[1] [تقليص العجز في الموازنة العامة، الحدّ من الإصدار النقدي، تخفيض قيمة العملة]، بينما يتكفّل البنك بجانبها الهيكلي [استبدال التخطيط بالسوق، والقطاع العام بالقطاع الخاص]؛ ويظهر ذلك في اقترابهما لواقع الظواهر الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتخلفة وفي

(١) يُطلق على برامج الإصلاح الاقتصادي سياسة التكييف الهيكلي أو سياسة التسوية الهيكلية.

اقتراحاتهما التي تُقدَّم سواء عبر سياسات التسوية الهيكلية أو قروض التسوية الهيكلية»[١].

وتتّضح لنا الرؤية أكثر إذا علمنا أن العضوية في البنك العالمي مشروطة بالعضوية في صندوق النقد الدولي، كذلك ومن خلال الأدبيات الاقتصادية التي ما إن تكتب عن الصندوق إلا وتتبعه بالبنك فهما مؤسستان توأم لنظام بريتون وودز. إن البنك العالمي هو أقوى وكالات التنمية والتمويل الدولية؛ حيث يستخدم أمواله لأغراض شتّى أهمها: تمويل مشروعات البنية الأساسية وتشجيع رأس المال الدولي الخاص، وتسريع وتيرة الخوصصة:

١. قروض البنك لتمويل المشروعات: يشترط البنك عند منحه لقروضه جملة من الإجراءات، تتكون من ست مراحل يسميها البنك «بدورة المشروع» وهي كما يلي[٢]:

- **التحديد:** التعريف بالمشاريع المزمع تمويلها وتكون طبقاً لمعايير البنك؛
- **الإعداد:** تحضير المشروع ودراسته التقنية والاقتصادية والمالية وإعداده للإنجاز من قِبل البلد المقترض؛
- **التقرير:** يقوم موظّفو البنك باستعراض شامل ومنتظم لجميع جوانب المشروع في تقرير هو أساس المفاوضات؛
- **المفاوضات:** وهي مناقشة بين البنك والبلد المقترض حول التدابير اللازمة لنجاح المشروع وتدوين هذه الاتفاقات؛
- **التنفيذ والإشراف:** المقترض هو المسؤول عن تنفيذ المشروع والبنك هو المسؤول عن الإشراف على التنفيذ؛
- **التقييم:** وهي آخر مرحلة تعقب آخر دفعة من أموال البنك للمشروع.

من خلال هذه الدورة؛ يتبيّن لنا أن البنك العالمي يحاكي الصندوق من حيث الإشراف والمراقبة ببعث موظّفيه للاطّلاع على تنفيذ شروط القرض من

(١) أحمد شفير، «سياسيات التسوية الهيكلية»، مجلة العمل والتنمية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، ع ٩، د. ت، ص: ٣٨.

(٢) شيريل بيبار وعرض إيناس حسني، «البنك الدولي، دراسة نقدية»، مجلة العربي، ع ٤٥٢، (جويلية ١٩٩٦)، ص: ١٩٦.

المشـروعات المموَّلـة.

٢. تشـجيع تغلغـل الشـركات متعـددة الجنسـيات: كمـا أن البنـك العالمـي يسـخِّر قوته الماليـة لتشـجيع رأس المـال الخـاص الـدولي وذلـك بشـتى الطـرق منهـا: «العمـل كوسـيط لتدفُّق الأموال إلى الخارج، وتقديم مسـاعدات مباشـرة إلى شـركات معيّنة متعـددة الجنسـيات، والضغـط مـن أجـل زيـادة الإعفـاءات الضريبيـة للاسـتثمارات الأجنبيـة، ورفـض إقـراض الحكومـات الـتي تؤمِّـم الممتلـكات الأجنبيـة، ومعارضـة إقـرار حـدّ أدنـى للأجـور أو ممارسـة النشـاط النقابـي أو تحسـين حصـة العمـال في الدخـل القومـي، والإصـرار علـى أن يتـم الشـراء مـن خـلال العطـاءات الدوليـة المفتوحـة الـتي تكـون عـادة لصـالح كبرى الشـركات المتعـددة الجنسـية، ومعارضـة الحمايـة الـتي تُمنـح للمشـروعات الوطنيـة»[١].

يتّضـح لنـا أن البنـك العالمـي يقـف إلى جانـب الشـركات المتعـددة الجنسـية، ليـس وحدهـا فقـط؛ بـل يكمِّـل عمـل مؤسسـات التمويـل الدوليـة الأخـرى.

٣. جهـود البنـك في تنميـة آليـات وأسـاليب الخصخصـة: شـهدت السـنوات الأخـيرة اندفاعـاً شـديداً نحـو تعظيـم الـدور الـذي يمكـن أن يلعبـه القطـاع الخـاص في عمليـة التنميـة؛ وذلـك لفسـح المجـال أمـام عمليـة العولمـة، وللبنـك العالمـي دور في عمليـة حثّ الـدول علـى تصفيـة القطـاع العـام كشـرط مـن شـروط تقديـم القـروض والمسـاعدات؛ حيـث تقـول «مـاري شـيرلي» وهـي واحـدة مـن خـبراء البنـك العالمـي في هـذا الصـدد: «إن تصفيـة المشـروعات العامـة غـير القـادرة علـى الاسـتمرار وقـد أصبـح شـرطاً مـن شـروط الاقـتراض لأغـراض التكييـف الهيكلـي»[٢].

كمـا تمثِّـل «المؤسسـة الماليـة الدوليـة» (SFI) جنـاح مجموعـة البنـك العالمـي المعنـي بالقطـاع الخـاص؛ حيـث يقـول «يانيـك ليندبيـك» رئيـس هـذه المؤسسـة: «ليسـت الخصخصـة غايـة في حـدّ ذاتهـا؛ ولكنهـا وسـيلة لتحقيـق هـدف، والهـدف هـو التحـوُّل مـن الاقتصـادات الموجَّهـة إلى الاقتصـادات القائمـة علـى آليـات السـوق»[٣].

(١) المرجع سابق، ص: ١٩٥.
(٢) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص: ٢٩
(٣) «الرئيس الجديد للمؤسسة المالية الدولية يتحدّث عن تحديات المستقبل»، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٩٤، ص: ٢٧

ثانياً: آثار تطبيق برامج البنك الدولي

تعتمد برامج البنك الدولي على إستراتيجية الخوصصة لتحويل الاقتصادات النامية نحو مزيد من الانفتاح والاندماج في الاقتصاد الدولي المعولم؛ ولذلك سنركِّز على مناقشة برامج الخوصصة وآثارها:

١. مبررات معارضي الخوصصة:

يجري تبرير القطاع العام على أساس أنه ضروري للتنمية، فلا يمكن تحقيق أهداف تنموية؛ دون أن تلعب الدولة دوراً كبيراً في الاقتصاد عبر القطاع العام وتجنُّب الآثار السلبية التي تترتّب على الخوصصة وأهمها ما يلي[١]:

- تراجع الأهداف الاجتماعية التي كان يهتم بها القطاع العام كتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين محدودي الدخل، وتوفير فرص عمل والقضاء على الأمية...؛
- يهدف المشروع الخاص إلى الحصول على تكنولوجيا عالية حديثة؛ وبالتالي أقل عمالة حيث تحرِّكه اعتبارات وضغط التكاليف؛
- لا شك في أن التحوُّل في ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص سيتّجه في بدايته إلى المشروعات العامة الجيّدة التي يرغب القطاع الخاص في تملُّكها، وهذا ما يعني تحويل هذه المشروعات وترك المشروعات ذات الأعباء الاقتصادية في يد الدولة، وذلك بالتأكيد لن يقلِّل من أعبائها على موازنة الدولة، وحرمان هذه الأخيرة من إيرادات متوقّعة من المشروعات الجيدة؛
- يجب عدم إغفال الآثار السياسية المحتملة نتيجة تحويل بعض المشروعات الحيوية والمرافق العامة؛ الأمر الذي سيؤثِّر بالطبع في بعض اعتبارات السرية والأمن القومي.

٢. حجج مؤيِّدي الخوصصة:

يجري تبرير القطاع الخاص على أساس قدرته على توفير إدارة كفؤة؛ مما

(١) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص: ٧٢-٧٤.

يخفِّف من الأعباء التي تتحمّلها الدولة من حيث تمويل المشاريع العامة الخاسرة والمفلسة، ونوجز الآثار الناجمة عن الخوصصة في مستويين:

- **الآثار على المستوى الكلي**[1]:

- **اتساع قاعدة الملكية وانتعاش سوق رأس المال**: حيث إن امتلاك العمال والمواطنين لأسهم يحفِّزهم لزيادة إنتاجيتهم؛ ومن ثمّ يؤدي بصورة غير مباشرة إلى زيادة الاهتمام بأداء الاقتصاد الوطني، ومن ناحية أخرى فإن سوق رأس المال (البورصة) تسهِّل عملية تجميع وتعبئة المدخرات وتوجيهها إلى استثمارات منتجة؛
- **تدعيم القوى التنافسية في المجتمع**: «إن تنافس المشروعات التي تنتج نفس السلع وتواجه نفس الأسعار؛ مما يحتّم عليها العمل على تطوير التكنولوجيا المستخدمة وإدخال التحسينات الفنية والإدارية من أجل خفض تكاليف الإنتاج والأسعار أمام المستهلك... وهو ما يعني استفادة المستهلك والمنتج معاً»[2]؛
- **زيادة إجراءات الدولة**: تؤدي الخوصصة إلى حصول الدولة على رؤوس أموال نتيجة تحوُّل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، ويوضِّح الجدول التالي التدفقات من برنامج الخوصصة في الدول النامية:

جدول ٣: الزيادة في نشاط التخصيصية:

المشروعات الكبرى التي تم بيعها في الدول النامية وكانت ملكاً للدول

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
التدفقات	٧.٦٣٤	١٤.٦٧٤	٣٤.٧٤٨	٤٥.٧٧٢

المصدر: هالة حلمي سعيد، مرجع سابق، ص: ٢٢.

(١) هالة حلمي السعيد، «الآثار الاقتصادية لبرامج التخصيصية في الدول النامية مع التطبيق على التجربة المصرية»، سلسلة رسائل البنك الصناعي، ع٤٩، جوان ١٩٩٧، ص: ١٨-٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص: ١١.

- **الآثار على المستوى الجزئي[1]:**

- **المستهلك:** عند خوصصة مشروع يتعرّض للخسارة بسبب عدم الكفاءة يتحوّل العمل في بيئة تنافسية، وهذا يؤدي إلى رفع مستوى وتحقيق ربحية عالية دون الحاجة إلى رفع الأسعار، وهذا يكون في صالح المستهلك؛
- **المستثمر:** تحفِّز الخوصصة المستثمر المحلي على زيادة إنتاجيته وتحقيق الكفاءة الاقتصادية؛ حيث يهدف إلى تخفيض التكاليف وزيادة أرباحه لرفع قيمة أسهم مشروعه في البورصة، وفي حالة وجود المستثمر الأجنبي فإنه يعمل على إدخال فنون تكنولوجية حديثة؛ مما يؤدي إلى تحفيز المستثمر المحلي على تحسين أدائه؛
- **العمالة:** من أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية في تطبيقها للخوصصة في المدى القصير هي أنها تؤدي إلى تسريح جزء من العمالة؛ بسبب وجود قوى عاملة زائدة عن حاجة المشروعات العامة، أما في المدى الطويل فإن ارتفاع مستوى الربحية يؤدي إلى توفير فرص عمل بديلة.

٣. مبررات أنصار الاعتماد على القطاعين العام والخاص:

يكاد يتّفق بعض الاقتصاديين على أهمية الحاجة إلى القطاعين العام والخاص، والمناقشة يجب أن تدور حول حجم هذا الدور، وحول القطاعات التي يجب أن يوجد فيها كل من القطاعين من أجل تحقيق الأهداف الكلية؛ لأن «معظم دول العالم وخاصة الدول النامية التي توسّعت في تطبيق برامج التحرير والتدويل والعولمة كانت محصّلتها مزيداً من التفكيك للبنية التكاملية للقطاعين العام والخاص»[2].

والحجج التي يستند إليها دعاة الاعتماد على القطاعين العام والخاص نوردها من خلال هذه الآراء التي تتعلق بالدولة والتخطيط والسوق:

يرى «مهدي الحافظ»: «أن التجربة تبيِّن أن هناك أشكالاً عديدة لاقتصاد

(١) المرجع السابق، ص: ٢٤-٣٠.
(٢) صالحي صالح، مرجع سابق، ص: ٢٦.

السوق؛ الأمر الذي يستدعي النظر في إمكانية الإفادة من عامل السوق كآلية جنباً إلى جنب دور الدولة؛ أي استحداث توليفة أو مزاوجة بين دور السوق ودور الدولة على نحوٍ يحقِّق آلية فعالة وكفؤة لإدارة الاقتصاد»[1].

وحسب «عمرو محي الدين» فإنه يرى بضرورة المزج بين التخطيط وآلية السوق ويؤكِّد قائلاً بأن: «المزج بينهما ضروري، فإذا كانت المعلومات ظاهرة ومعروفة فإن آلية التخطيط أكثر كفاءة في التنسيق بين هذه المعلومات، وإذا لم تكن هذه المعلومة ظاهرة، وهي في حاجة إلى عملية كشف فإن آلية السوق أكثر كفاءة في الكشف عن المعلومة، وهكذا يمكن القول أن آلية السوق هي الآلية الكفء للكشف عن المعلومة، وآلية التخطيط هي الآلية الكفء للتنسيق بين المعلومات»[2].

أما «إبراهيم العيسوي» فإن رأيه بشأن المزواجة بين القطاعين فهو كالتالي: «إن القول بالمزج بين دور الدولة من خلال التخطيط ودور السوق أمر جيد (...) وأنا من الذين يذهبون إلى أن للدولة الدور الحاسم في بلد يريد التنمية، كما أن على مَن يقولون بمقولة المزج بين السوق ودور الدولة من خلال التخطيط أن يدركوا أن السماح بدور التخطيط يعني ضمناً عدم قبول بعض جوانب العولمة والحاجة إلى تقييدها أو تفاديها»[3].

رغم الآثار الناجمة عن الخوصصة (لاسيما في جانبها الاجتماعي)؛ إلا أن البنك العالمي يحرص على تحسين حياة الفقراء ومستويات المعيشة من خلال إعطائه أولوية قصوى لموضوعات مثل: تعزيز النمو الاقتصادي، وتنمية الموارد البشرية، والحفاظ على البيئة، وتنمية القطاع الخاص! فدعوته للخوصصة ليست نابعة من رغبته في تحقيق تنمية سليمة في الدول النامية وإنما من مصلحته في زيادة اندماج اقتصاداتها في السوق المعولمة... وتنكشف الحقيقة حول فلسفة البنك عندما يكون هناك تضارب صريح بين أهدافه وجدول أعماله الحقيقي.

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٤٧١.
(٢) المرجع السابق، ص: ١٩٠.
(٣) المرجع السابق، ص: ٢٠٨.

المطلب الثالث: المنظمة العالمية للتجارة وآلية تشكيل العولمة

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: دور المنظمة العالمية للتجارة في تهيئة التحولات التجارية لتشكيل العولمة

ثانياً: آثار تطبيق الاتفاقات الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة

أولاً: دور المنظمة العالمية للتجارة في تهيئة التحولات التجارية لتشكيل العولمة

تمثِّل منظمة التجارة العالمية أحد الركائز الأساسية للثالوث المؤسساتي، المؤطِّر للاقتصاد العالمي؛ حيث يُعتبر مبدأ «حرية التجارة» هدف المنظمة، فهي تقود حركة تحرير التجارة العالمية بهدف تسريع عملية العولمة.

لقد حلّت منظمة التجارة العالمية محلّ اتفاقية «الغات» كمراقب مؤقت للتجارة العالمية، وباشرت مفاوضات شاقّة ومعقّدة آخرها استمرت ٧ سنوات (١٩٨٦-١٩٩٣) اشتهرت باسم «جولة الأورغواي» نتيجة ظروف دولية متغيِّرة كزيادة حدّة الصراع بين الدول الصناعية حول الأسواق الخارجية، وظهور قوى اقتصادية جديدة آسيوية أدّت إلى تدهور النفوذ الأمريكي.

فكانت نقطة تحوّل مهمة في نظام التجارة العالمية، وهو تحوّل أضفى على الاقتصاد العالمي بعداً جديداً؛ إذ كان في اتفاقية «الغات» الالتزام الطوعي والمتبادل بين أعضائها دون وجود جهة مكلَّفة بتطبيق ومراقبة السياسات التجارية، أما في المنظمة العالمية للتجارة فقد تمّ إيجاد هيئة لتسوية النزاعات وجهاز لمراقبة ومتابعة السياسات التجارية، «كما أن المنظمة العالمية للتجارة قد أرغمت من الآن فصاعداً، بلدان الجنوب على قبول أيّ استثمار أجنبي وأن تُعامل كل شركة أجنبية تعمل على أراضيها، كأيّ شركة وطنية، سواء كان ذلك في الزراعة والمناجم، أم في الصناعة والخدمات، وأن تلغي حقوقها الجمركية

ونظام حصص الاستيراد على كل البضائع، بما في ذلك المنتجات الزراعية، كما أجبرتها على إزالة كل العراقيل غير الجمركية في وجه التجارة»[١]، ومما لا شك فيه أن تحرير التجار العالمية، يترتب عليه أن تعمل أسواق الدول الأعضاء في المنظمة وفقاً لنظام موحَّد تجاه باقي دول العالم.

إن منظمة التجارة العالمية وضعت قواعد تغطي تجارة السلع بالإضافة إلى مجالات جديدة (لم تشملها الغات) تمثّلت في الاتجار في الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ومعايير الاستثمار المتصلة بالتجارة.

١. تحرير التجارة في السلع:

- **السلع الزراعية:** حيث يتم تحرير التجارة الدولية في المحاصيل والمنتجات الزراعية، على أن يكون هذا التحرير في قطاع الزراعة تدريجياً خلال فترة ٦ سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و١٠ سنوات بالنسبة للدول النامية[٢]، وتحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية؛
- **السلع الصناعية:** حيث تم تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة ٣٣٪ على أن يتم الخفض خلال ٥ سنوات؛
- **المنسوجات المتعددة الألياف:** تم إلغاء هذا الاتفاق تدريجياً على مدى ١٠ سنوات.

٢. التجارة في الخدمات:

كان إدراج التجارة في الخدمات انعكاساً لأهميتها المتزايدة في الاقتصاد العالمي، «ففي الفترة (١٩٨٢-١٩٩٢) زادت الصادرات العالمية من الخدمات بمعدل ٩,٥٪ بالمتوسط؛ في حين بلغ معدل الزيادة في صادرات السلع ٧,١٪»[٣]، كما تبلغ نسبتها في التجارة العالمية حوالي ٢٠٪[٤]، مثل: الخدمات المالية، خدمات الاتصالات، خدمات السياحة والسفر والنقل...

---

(١) ادوارد غولد سميث، «انتعاش الشركات الكولونيالية»، مجلة معالم الاقتصاد والتجارة والعولمة، مرجع سابق، ص: ١٤٠.
(٢) نبيل حشاد، «الغات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية»، سلسلة رسائل البنك الصناعي، ع٤٢، سبتمبر ١٩٩٤، ص: ٣٢.
(٣) ريتشارد هارمسن، «جولة أوروغواي: نعمة للاقتصاد العالمي»، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٥، ص: ٢٣.
(٤) نبيل حشاد، مرجع سابق، ص: ٤٠.

٣. حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة:

توجد علاقة وثيقة بين حقوق الملكية الفكرية والتجارة؛ وذلك لأن السلع والخدمات هي نتاج فكري أُنفق عليه الكثير من خلال الأبحاث والدراسات؛ حيث تزايدت أهميتها في التجارة الدولية. «فبالنسبة لمجموعة السبع الكبار، ارتفع إجمالي دخل الملكية الفكرية من ١,٧٪ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٣٠ مليار دولار في عام ١٩٩١»[١]؛ حيث تم التركيز على حماية هذه الحقوق نتيجة تضرُّر بعض الدول المتقدمة منها بسبب تزايد الغش والتزوير والتقليد في العلاقات التجارية وبراءات الاختراع والتصميمات الصناعية وحقوق النشر والتأليف.

٤. التدابير الاستثمارية المتعلقة بالتجارة:

لعب الاستثمار الأجنبي دوراً كبيراً في الاقتصاد العالمي؛ خصوصاً في العقدين الأخيرين؛ حيث أعطت الدول حوافز لتشجيع الاستثمارات بها، لكن منظمة التجارة العالمية وضعت قيوداً لهذه المزايا التي تقدَّم للاستثمارات الأجنبية، فعلى سبيل المثال «أن الدولة المستضيفة للاستثمار الأجنبي تشترط على المستثمر الأجنبي أن يستورد المواد التي يحتاجها لأغراض عملياته الإنتاجية بنسبة معيّنة من قيمة صادراته، وأحياناً تشترط بعض الدول أن لا يستورد المستثمر الأجنبي أكثر ممّا يصدِّر»[٢]، وهذا ما يُطلق عليه شرط التوازن التجاري، بالإضافة إلى شرط المحتوى المحلي وحدود التصدير وتوازن العملات الأجنبية.

ثانياً: آثار تطبيق الاتفاقات الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة

بالرغم من أن الوقت مازال مبكِّراً لتحديد آثار تطبيق الاتفاقات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية؛ إلا أن بعض الدراسات حاولت تقدير المكاسب التي سوف تعود على العالم، من بينها الدراسة التي قام بها «غولدين وكودسن

(١) ريتشارد هارمسن، مرجع سابق، ص: ٢٣.
(٢) نبيل حشاد، مرجع سابق، ص: ٤٥.

ومنزبروغ» سنة ١٩٩٣ لتقدير مكاسب الدخل التي سوف تعود على الدول المختلفة، وقد كانت نتيجة الدراسة أن الدخل سوف يزيد بمقدار ٢٣١ دولار في عام ٢٠٠٢، وهو ما يعادل تقريباً ١٪ من الدخل العالمي في عام ١٩٩٢[١]، وسوف يكون توزيع هذا الدخل كما يلي:

جدول ٤: توزيع الدخل العالمي على الدول المختلفة

(الوحدة: مليار دولار)

مكاسب جولة أورغواي	الدخل المقدّر
دول المجموعة الأوربية	٦١
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٦
اليابان	٢٧
كندا	٤
أستراليا ونيوزيلندا	٢
دول أوربا الغربية وغير الأعضاء في دول المجموعة الأوربية	٨
الدول في مرحلة التحول الاقتصادي (تشمل دول الاتحاد السوفياتي سابقاً ودول أوربا الشرقية)	٣٧
الدول النامية	١٦
مصدِّرون زراعيون باستثناء المشار إليه سابقاً	١٢
مستوردون زراعيون باستثناء المشار إليه سابقاً	٧
المجموع	**٢١٣**

المصدر: نبيل حشاد، مرجع سابق، ص: ٧٧.

والجدير بالذكر أن الدراسة السابقة أشارت إلى أن هناك بعض الدول النامية سوف تخسر أثناء تطبيق الاتفاقية؛ حيث ستخسر دول إفريقيا جنوب الصحراء «حوالي ٢,٦ مليار دولار وكذلك أندونيسيا بمقدار ١,٩ مليار دولار، بالإضافة إلى بعض جزر الكاريبي»[٢].

كما يُلاحَظ من نتائج الدراسة أن معظم الفوائد سوف تعود على الدول المتقدمة بينما أقلّها سوف يعود على الدول النامية.

وتوصلت دراسة أخرى قامت بها «أمانة الغات» إلى نتيجة مفادها «أن جميع

(١) المرجع السابق، ص: ٧٧.
(٢) المرجع السابق، ص: ٧٨.

الدول المشاركة في الاتفاقية ستستفيد استفادة مباشرة واستفادة غير مباشرة، ويجب أن يُؤخذ في الحسبان الآثار أو الاستفادة غير المباشرة التي سوف تكسبها الدول النامية من تحرير تجارتها، وتتمثل في زيادة درجة المنافسة في التجارة العالمية؛ ومن ثمّ فإن الدول النامية سوف تعمل على تحسين مستوى إنتاجها واستغلال الموارد المتاحة لديها أفضل استغلال ممكن؛ وبالتالي سوف يؤدي ذلك إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وينعكس ذلك إيجاباً على الناتج القومي الإجمالي؛ ومن ثمّ مستوى معيشة الأفراد»[١].

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدراسات التي أُجريت حول تأثيرات «تحرير التجارة» في اقتصادات الدول النامية تمّت تحت غطاء المنظمات الدولية أو بتمويل منها، وهي مسألة تحتاج إلى تأكيد في عالم الحقيقة.

وتشير مجلة التمويل والتنمية إلى أن «ازدياد اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي يمثِّل فرصة كبرى قد تكون أهم الفرص للنهوض برفاهية البلدان النامية والبلدان الصناعية على السواء على المدى الطويل؛ حيث إن للعولمة آثاراً عميقة على البلدان النامية، فهي تخلق فرصاً جديدة هامة: إقامة أسواق للتجارة، إيجاد مجموعة كبيرة من السلع وتدفقات أكبر من رؤوس الأموال الخاصة للداخل، وتحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيا»[٢].

إلا أن «يوسف صايغ» يرى أنه «في إطار منظور العولمة لتحرير التجارة الخارجية فالبلدان الصناعية المتقدمة يلائمها كل الملاءمة التشديد على أولوية تحرير التجارة؛ فهي تُنتج الكثير من السلع والخدمات القادرة على المنافسة في التجارة العالمية، ثم إن قدراتها الإنتاجية المتفوقة ذات سعة أكبر بكثير من قدرة أسواقها الداخلية على الاستيعاب؛ ولذلك فإن انفتاح الأسواق الأخرى أمامها سيكون في مصلحتها»[٣]، كما أن الاعتماد المتبادل لا يعدو في حالات كثيرة أن يشكِّل في الواقع تبعية الضعيف والمتخلِّف للقويّ والمتقدِّم.

(١) المرجع السابق، ص: ٨٠-٨١.

(٢) ضيا قريشي، «العولمة: فرص جديدة وتحديات صعبة»، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٦، ص: ٣١.

(٣) يوسف صايغ، «الاقتصاد العربي على عتبة القرن الواحد والعشرين»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، (١٩٩٦/٦)، ص: ٢٧؛ ٣٢.

لا شك أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية لها أهميتها في المفاوضات الدولية داخل منظمة التجارة العالمية، بما يؤمِّن للتكتُّل تحقيق مصلحة أعضائه في مجال التجارة العالمية؛ حيث تمكّنت هذه التكتلات الاقتصادية من تعزيز مواقفها في المناقشات والمباحثات، بعد أن توصّلت واتفقت فيما بينها (أي بين الدول الأعضاء) على تحديد سياسات عامة لمنطقتهم ودعم هذه السياسات بالقوة الاقتصادية للمنطقة؛ أي أن «القوة الاقتصادية ووحدة الهدف» هو شعار النجاح في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، فقد «نجحت الولايات المتحدة في فرض تحرير قطاعات رئيسية من الإنتاج على الدول الصناعية الأخرى، وبشكل خاص المواصلات والمعلوماتية، التي تحظى فيه بالتفوق النسبي، في حين نجحت أوربا لضمان مصالحها في العديد من القطاعات الإنتاجية وخاصة الزراعية، وفرضت أيضاً قاعدة «استثناء الثقافة» من تطبيق قاعدة حرية التجارة (...) وكان الهدف هو: حماية الإنتاج السينمائي الأوربي، وضمان الحضور الثقافي والهوية الثقافية الأوربية، في مواجهة الزحف الكاسح للغة والثقافة الأمريكية»[1].

ويُلاحَظ أن الخطاب الداعي إلى الاحتماء من الغزو الثقافي ليس مقتصراً على الدول النامية فقط؛ ولكن المخاوف من شبح العولمة امتدّ أيضاً إلى الدول المتقدمة وإلا كيف نفسِّر طلب إدراج بند «استثناء الثقافة» في منظمة التجارة العالمية.

إن الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لحرية التجارة هو القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة للدول النامية والتي لا تقوى على مواجهة المنافسة القوية وغير المتكافئة في الأسواق المعولمة؛ من جانب المنتجات اليابانية والغربية، والعواقب الاجتماعية لذلك معروفة ومن بينها الاستغناء عن العمالة التي تعمل في هذه الفروع.

إن حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، لها أثر سلبي على اقتصادات الدول النامية بالنسبة لتحويل التكنولوجيا إليها، والاستفادة في هذا المجال

(١) برهان غليون، «الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين»، مجلة المستقبل العربي، ع٢٣٢، (١٩٩٨/٦)، ص: ١٧.

سوف تكون للدول المتقدمة فقط.

لقد كرّست منظمة التجارة العالمية الحرية المطلقة للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال دون تمييز باستثناء تنقُّل الأشخاص؛ بسبب كون الهجرة على عكس اتجاه البضائع والسلع؛ أي أنها من الدول النامية نحو الدول المتقدمة وليس العكس، وهذا مظهر من مظاهر الانتقائية التي تميِّز العولمة.

وكان من المفروض أن تحترم الدول الصناعية المتقدمة أهداف منظمة التجارة العالمية وقواعدها ومبادئها من أجل تقدُّم ملموس وعدالة حقيقية في المبادلات التجارية العالمية، والعمل على الحدّ من النتائج السلبية التي انعكست على معظم الدول النامية، غير أنه لوحظ تناقض صارخ بين تلك المبادئ والأهداف التي أُنشئت من أجل تحقيقها على أرض الواقع.

المبحث الثاني

دور شبكات العولمة ومظاهر الهيمنة

سنتناول هذا المبحث بالدراسة من خلال المحاور التالية:

- الشركات المتعدِّدة الجنسيات والعولمة
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والعولمة
- مجموعة السبع الكبار والعولمة

المطلب الأول: الشركات متعددة الجنسيات والعولمة

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: دور الشركات المتعددة الجنسيات

ثانياً: معالم الهيمنة ومخاطرها

أولاً: دور الشركات المتعددة الجنسيات

تشكِّل الشركات المتعددة الجنسيات محوراً رئيساً في العولمة؛ بحيث تختلف خصائصها عن الشركات الاحتكارية التي ميّزت بداية القرن ٢٠، فهذا التحوُّل يجسِّد لنا مدى إسهام (ش م ج)[١] في تسريع وتيرة العولمة، ويتجلّى دورها من خلال الآليات التالية:

١. **الانتشار الجغرافي:** حيث كانت الاحتكارات السابقة تركِّز معظم نشاطها داخل دول محدودة، وتحاول حماية السوق الوطنية من المنافسة الخارجية، وكان لبعضها فروع في مجال التعدين وبعض النشاط المالي أو التجاري داخل هذه الدول أو خارجها ولكن في أضيق الحدود، أما نشاط (ش م ج) فهو ينتشر في العالم بأسره؛ فقد تطورت بشكل مذهل خلال العقدين الأخيرين؛ حيث انتقل عددها من ١١ ألف شركة تتحكم بـ ٨٢,٠٠٠ فرع عام ١٩٧٥ إلى ٣٧,٥٠٠ شركة تتحكم بـ ٢٠٧,٠٠٠ فرع عام ١٩٩٥[٢]، وهذا يبيِّن لنا مدى اختراق هذه الشركات لحدود دول العالم.

٢. **حركة السلع والخدمات:** كانت الشركات الاحتكارية السابقة مرتبطة ببضاعة محدّدة تشكِّل نشاطها الأساسي، وتحمل اسم شخص أو عائلة (فورد، فرانكلين، كارنيجي...)، بينما (ش م ج) تنوّعت نشاطاتها ومنتجاتها

(١) نظراً لتكرار هذا المصطلح في عدة مواضع؛ سنوجزه بالرمز (ش م ج)، كما تُعرف بعبارات شتى من بينها: عبرات القوميات، الشركات عابرة القومية، شركة متعدية الجنسية، مشروعات متخطية القوميات، الشركات الاحتكارية دولية النشاط...

(٢) نايف علي عبيد، «العولمة.. والعرب»، مرجع سابق، ص: ٢٩.

حالياً؛ وذلك لعدة اعتبارات اقتصادية أهمها: تفادي مخاطر تقلبات الأسعار والأسواق والكساد وأيضاً مواجهة الصراع التنافسي العالمي، كما أصبحت تحمل اسم الشركة الأم مضافاً إليه مجال نشاط خاص؛ فالشركة «ميتسوبيشي» تضم سبع شركات هي: «ميتسوبيشي السيارات، ميتسوبيشي الكهرباء، بنك ميتسوبيشي، وميتسوبيشي للصناعات الثقيلة، وميتسوبيشي للكيماويات، وميتسوبيشي المصرفية وميتسوبيشي للمواد»[١]؛ مما يؤدي إلى سيطرتها على كافة النشاطات الاقتصادية، وكنتيجة لهذا التنوع في النشاط والإنتاج أدى ذلك إلى كبر حجم صادراتها؛ ومن ثمّ التحكم في حركة التجارة العالمية.

ففي سنة ١٩٩٢ وصلت المبيعات المحقّقة بالنسبة لـ (ش م ج) خارج بلدها الأم إلى ٥,٥٠٠ مليار دولار؛ أي فاقت قيمة الصادرات العالمية للسلع والخدمات (٤,٧٠٠ مليار دولار)[٢].

٣. **حركة رؤوس الأموال:** تتجسد هذه الحركة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وانتقال عوائدها التي تحقّقها من الخارج؛ حيث تُعتبر (ش م ج) الأداة التي تُعبِّر عن الاستثمار الأجنبي المباشر بحثاً عن فرص الربح وهذه الأرباح تحوَّل من الفروع إلى الشركة الأم، فرصيد استثماراتها بلغ ٢,٧٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٥، مقابل رصيد استثمار قدره ٣٧٠ مليار دولار عام ١٩٧٨[٣].

وتدفع ظروف النمو الاقتصادي البطيء أو موجات الانكماش مسؤولي هذه الشركات إلى الحذر من الاستثمار الإنتاجي، وتفضيل استخدام فائض السيولة لديها في عمليات المضاربة في أسواق الصرف وأسواق الأوراق المالية (استثمارات غير مباشرة) عن طريق القطاع المالي (بنوك، تأمين، مؤسسات ادخار واستثمار...) ففي عام ١٩٧٧ بلغ حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف ١٨

(١) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية»، مرجع سابق، ص: ١٣.
(2) Fereydon A. Khavand, *Le Nouvel Ordre Commercial mondiale: du GATT à l'OMC*, Nathan, 1995. P. 117.
(٣) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٣٦.

مليون دولار أمريكي، في حين بلغ عام ١٩٩٥ هذا الحجم ١,٣٠٠ مليار دولار[١].

٤. **حركة المعلومات:** لقد أسهم التطور التكنولوجي في آلية عمل (ش م ج)؛ حيث برزت ظاهرة جديدة «العمل عن بعد» باستعمال «الحاسوب الإلكتروني متعدِّد الجنسيات»[٢]، من قِبل هذه الشركات خاصة في العمليات المصرفية والنقدية؛ ممّا سمح لها بتوافر المعلومات والبيانات الاقتصادية.

ثانياً: معالم الهيمنة ومخاطرها

تُعتبر (ش م ج) قوة تجارية وتسويقية وإدارية وتكنولوجية، «فهذه الشركات ضخمة بحيث إن قيمة المبيعات السنوية لإحداها تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول المتوسطة الحجم»[٣]، وتتجلّى ملامح الهيمنة ومخاطرها فيما يلي:

١. **الحد من سيادة الدولة:** فنظراً لحجم استثمارات (ش م ج) المباشرة وغير المباشرة في الكثير من دول العالم؛ فإنها قادرة على الانتقاص من سيادة هذه الدول، فإذا رغبت دول ما في إتِّباع سياسات معيّنة تؤثِّر سلباً في أرباح أحد الفروع؛ تقوم الشركة الأم بإغلاق الفرع، وتنقله إلى مكان آخر، فهي تملك الحرية الكاملة في التنقُّل عبر العالم وهذا في حدّ ذاته يشكِّل رادعاً للدولة المضيفة.

كما تقوم الشركات المالية عابرة القوميات (كالمصارف وشركات التأمين...) والتي توجد فيها استثمارات غير مباشرة أو توظيفات في العديد من الدول، بإلزام الدول المضيفة لهذه الاستثمارات بمعايير أداء معيّنة، فإذا لم تلتزم الدول المضيفة بهذه المعايير نزحت الاستثمارات غير المباشرة؛ مما يؤدي إلى انخفاض أسعار عملات وأسعار أسهم وسندات الدولة المضيفة وانخفاض احتياطات

---

(١) المرجع السابق، ص: ٤٨١.

(٢) ميرونوف. أ، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة: القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. ت، ص: ٢٣.

(٣) محمد الأطرش، «العرب والعولمة: ما العمل؟»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٤١٣.

بنوكها المركزية من العملات الأجنبية؛ الشيء الذي يقود إلى حدوث إفلاسات واختلالات مالية فيها، وهذا يبيِّن لنا أثر (ش م ج) في سيادة الدولة.

كما تمكّنت (ش م ج) من توريط دول العالم فيما يسمى «تنافس النظم الضريبية»؛ حيث أصبحت الدول تتنافس فيما بينها من أجل استقطاب الاستثمارات بتحقيق عوامل جذب (ش م ج)، من خلال جعل معدلاتها الضريبية أقل ما يمكن «ففي ألمانيا انخفض متوسط الضريبة الفعلية على أرباح الشركات... منذ عام ١٩٨٠ من ٣٧٪ إلى ٢٥٪ فقط في عام ١٩٩٤، وفي الواقع فإن هذا التطور ليس ظاهرة ألمانية بحتة، ففي ظل التنافس الضريبي السائد تنخفض نسبة الضرائب المفروضة على الشركات، ليس في بلدان معيّنة فحسب؛ بل هي في انخفاض مستمر على مستوى العالم»[١]، وهذا يبيِّن قدرة (ش م ج) على تحديد معدلات الضريبة.

٢. **تمركز الشركات متعددة الجنسيات وتحالفاتها:** يُبرز بعض الكتّاب أن أغلبية المقرات الرسمية لـ (ش م ج) موزَّعة –على التساوي تقريباً– بين ثالوث جغرافي: الولايات المتحدة (١٥٣) والاتحاد الأوربي (١٥٥ شركة) واليابان (١٤١ شركة)[٢]؛ إلا أن هذا لا يُخفي مصالح الشركات الأمريكية واليابانية والأوربية في إطار التحالفات الثالوثية، فمثلاً بين (*IBM*) و (*TOSHIBA*) و (*SIEMENS*) التي تهدف إلى مراقبة سوق أو قطاع على المستوى العالمي، ومنه نتساءل عن مصير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل هذه المعادلة!!؟

٣. **السيطرة على الاقتصاد العالمي:** تسيطر (ش م ج) على ٧٠٪ من التجارة العالمية، وهي مسؤولة عن ثُلث الناتج العالمي و٧٥٪ من الطاقة العالمية الخاصة للبحث والتطوير، وهي تستخدم ٧٣ مليون عامل يمثِّلون ١٠٪ من حجم الاستخدام العالمي[٣]؛ وهي تمثِّل العمالة المنتقاة الأكثر كفاءة، كما أن إيرادات أكبر ٥٠٠ شركة (١١,٤٠٠ مليار دولار سنة ١٩٩٥) حسب مجلة

(١) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ٣٥٥.
(٢) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبرالية»، مرجع سابق، ص: ١٥.
(٣) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٣٦.

فورشن *Fortune Magazine* (يوليو ١٩٩٦) تساوي ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول المذكورة في تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٦ (٢٥,٣٠٠ مليار دولار)[١]، كما تلخِّص هذه المجلة إجمالي بيانات الشركات الـ ٥٠٠ في عامي (١٩٩٤-١٩٩٥) في الجدول اللاحق؛ حيث أهم ما يُظهره هو قلّة عدد العمال منسوباً إلى الأصول أو حتى إلى قيمة الأسهم وهذا نتيجة التطور التقني الحاصل، كما أنه في ظرف سنة واحدة فقط زادت الإيرادات بـ ١٠,٧٪ وارتفعت الأرباح بنسبة ١٤,٨٪، هذا وضع ٥٠٠ شركة فقط؛ فكيف نتصوّر حال ٤٠ ألف شركة تمثِّل أخطبوطاً ضارباً أطرافه على العالم كله!!

جدول ٥: إجمالي بيانات الشركات ٥٠٠ في عامي ١٩٩٤-١٩٩٥

البيانات	١٩٩٤	١٩٩٥	نسبة الزيادة (٪)
الأصول (مليار دولار)	٣٠,٩٠٠	٣٢,٢٠٠	٤,٢
إجمالي قيمة الأسهم (مليار دولار)	٣,٢٠٠	٣,٤٠٠	٦,٢
إجمالي الإيرادات (مليار دولار)	١٠,٣٠٠	١١,٤٠٠	١٠,٧
إجمالي الأرباح (مليار دولار)	٢٨١,٨	٣٢٣,٤	١٤,٨
العمالة (مليون عامل)	٣٤,٦	٣٥,٣	١,٧

المصدر: إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية»، مرجع سابق، ص: ١٦.

من خلال ما سبق؛ يظهر لنا جلياً أن (ش م ج) هي شركات متكاملة في مختلف نشاطاتها الاقتصادية، فمراقبتها لكل المراحل والنشاطات الإنتاجية والمالية جعلها تسُهم في درجة تشابك الاقتصاد العالمي الذي أصبح تحت سيطرتها؛ وبالتالي فهي وسيلة لتحقيق مبادئ الليبرالية والشبكة الأكثر فعالية في حركة العولمة.

(١) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبرالية»، مرجع سابق، ص: ١٦.

المطلب الثاني: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والعولمة

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: دور منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

ثانياً: معالم الهيمنة

أولاً: دور منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تُعتبر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الشبكة الممثِّلة للدول الغنية؛ حيث أُطلق عليها تسمية «نادي الأقوياء اقتصادياً»[١]، يتمثّل دورها في كونها تعتمد على البحث والدراسات ومتابعة التطورات الاقتصادية في كل دولة عضو في هذه المنظمة ومقابلة كل هذا بما يجري في بقية دول العالم لمدة ٢٥ سنة قادمة؛ ومن ثمّ تقترح الحلول المناسبة؛ إذ إنها لا تُصدر قرارات ولا تتبنّى إجراءات عملية:

- ففي سنة ١٩٧٥ أعدّت المنظمة مشروعاً بحثياً بعنوان «INTERFUTURS» لتصور نموّ اقتصادات أعضائها، وعلاقة هذا النمو بما يجري في العالم الثالث حتى نهاية القرن؛
- وفي عام ١٩٩٥ أجرت دراسة أخرى تمتد إلى سنة ٢٠٢٠ اسمها «INTERDEPENDENCE» أو الاعتماد المتبادل[٢].

باعتماد سيناريو أول: يفترض نمو اقتصاد أعضاء المنظمة بمعدل ثابت ٣٪ سنوياً طول هذه الفترة، ومعدل نمو الدول غير الأعضاء يبلغ ٦,٧٪، على أساس نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي توفِّر الحرية الكاملة لحركة المبادلات والاستثمار بين كل الدول؛

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٤٠٥.

(٢) إسماعيل صبري عبد الله، «العرب والكوكبة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٨٠-٣٨١.

أما السيناريو الثاني: فمعدل النمو ٣٪ في دول المنظمة و٤,٥٪ في الدول الأخرى على أساس تأخُّر عدد من الدول عن إجراء التحرير الكامل للتجارة الدولية والاستثمار الدولي، وتوصّلت الدراسة إلى ظهور خمس دول كبرى جديدة (روسيا والصين والهند والبرازيل وأندونيسيا) التي ستأخذ نصيباً وافراً من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم وحجم التجارة الدولية، ويظهر ذلك من خلال الجدولين التاليين:

جدول ٦: الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه

البيان	١٩٩٥	سيناريو متحفّظ ٢٠٢٠	سيناريو متفائل ٢٠٢٠
العالم (ألف مليار دولار)	٣٠,٨	٦٦	١٠١
دول المنظمة ٪	٦١	٤٩	٣٨
الخمس الكبار الجدد ٪	٢١	٣١	٣٧
بقية دول العالم ٪	١٨	٢٠	٢٥

المصدر: إسماعيل صبري عبد الله، «العرب والكوكبة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٨١.

جدول ٧: حجم التجارة الدولية وتوزيعه

البيان	١٩٩٥	سيناريو متحفّظ ٢٠٢٠	سيناريو متفائل ٢٠٢٠
العالم (ألف مليار دولار)	٧,٦	١٧	٢٨
دول المنظمة ٪	٦١	٥٩	٤٩
الخمس الكبار الجدد ٪	١٠	١٤	٢١
بقية دول العالم ٪	٢٣	٢٧	٣٠

المصدر: إسماعيل صبري عبد الله، «العرب والكوكبة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٨١.

ثانياً: معالم الهيمنة

ما يُلاحَظ على الجدولين السابقين هو أنه رغم تراجع نصيب دول المنظمة في جميع الأحوال، بالتوازي مع تقدُّم تلك الدول الخمس الجديدة والتحسُّن

المتواضع لبقية دول العالم؛ إلا أنها تبقى تسيطر على حجم الناتج المحلي الإجمالي للعالم وحجم التجارة الدولية بنسبة ٦١٪، وهذا مؤشِّر على هيمنة هذه الشبكة على الاقتصاد العالمي.

كما تتّضح معالم الهيمنة في تمركز (ش م ج) في هذه المنظمة، كيف ذلك؟

- فحسب قائمة فورشن التي تضم أكبر ٥٠٠ (ش م ج)، نجد هناك ٤١٨ شركة تتخذ مقرها الرسمي في واحدة من ١٨ دولة عضواً في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، من بين أعضائها الـ٢٩[١]؛
- لا تزال المنظمة تستقطب ما يزيد عن ٣/٢ الاستثمارات العابرة للحدود ... ففي حين زادت الاستثمارات المباشرة في البلدان النامية في الفترة ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٥ من حوالي ٥٥ مليار إلى ٩٧ مليار دولار في العام؛ ارتفع في الفترة الزمنية نفسها مجموع المبالغ التي أنفقتها المؤسسات الصناعية على استثماراتها المباشرة في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي من حوالي ١١١ مليار دولار إلى ٢١٦ مليار دولار في العام[٢]؛
- نصيب دول المنظّمة من الدخل العالمي ٩, ٧٧٪، ويصل نصيبها من السكان إلى ٧, ١٤٪؛ في حين أن العالم الثالث (منخفض الدخل) يصل نصيبه من الدخل العالمي إلى ٩, ٤٪ ونصيبه من السكان ٥٦٪[٣]، وهذه صورة توزيع الدخل العالمي وما يرتبط من خريطة توزيع الفقر على المستوى العالمي.

من خلال ما سبق؛ يبدو لنا أنه في ظل العولمة هناك احتمال ظهور مراكز قوى اقتصادية عالمية جديدة خارج النطاق الأمريكي – الأوربي، كما تمثِّل هذه المنظمة شبكة مراقبة ومتابعة لمجريات الأحداث الاقتصادية العالمية؛ من خلال استشرافها لمستقبل الاقتصاد المعولم، ففي حالة توقُّع أيّ طارئ فيه؛ ترفع التقارير وتقترح الحلول حتى يتّخذ هذا النادي الاقتصادي الإجراءات اللازمة.

---

(١) المرجع السابق، ص: ١٥ .

(٢) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ٢٧٤ .

(٣) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٤٧٩ .

المطلب الثالث: مجموعة السبع الكبار والعولمة

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: دور مجموعة الدول الصناعية السبع الكبار

ثانياً: معالم الهيمنة

أولاً: دور مجموعة الدول الصناعية السبع الكبار

تتكوّن الدول الصناعية السبع الكبرى من: «الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا»؛ حيث يجتمع رؤساؤها مرة في السنة، «لمحاولة تنسيق سياستها الاقتصادية الكلية، والسعي للحدّ من سلبيات التغيّرات الحادة في أسعار صرف عملاتها»[١]؛ حيث توصف قمة مجموعة السبع (G-7) بـ«مجلس إدارة اقتصاد العالم»[٢].

ثانياً: معالم الهيمنة

تتّضح معالم الهيمنة في تمركز (ش م ج) في هذه الشبكة؛ من خلال ما يلي:

- تضم الدول السبع المقرات القانونية لعدد ٣٢٦ شركة من أصل الـ ٥٠٠ (أكبر الشركات في العالم)، وهي الواردة في قائمة فورشن (أغسطس ١٩٩٧)[٣]؛
- كما تسيطر المجموعة على القطاع المالي فمن بين ٦٩ بنكاً كوكبياً في قائمة فورشن هناك ٥٨ مقرها الأصلي في واحدة من تلك المجموعة، وفي نشاط التأمين تذكر القائمة ٤٧ شركة منها ٣٧ داخل مجموعة السبع،

(١) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية»، مرجع سابق، ص: ١٥.
(٢) إسماعيل صبري عبد الله، «العرب والكوكبة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٦٤.
(٣) المصدر نفسه.

وفي مجال الاتصالات ٢٢ شركة منها ١٩ في دول المجموعة[١]؛

- تركّزت أكثر من ٣/٢ تدفقات رأس المال من دولة إلى أخرى (الاستثمار المتبادل) خلال أربعة عقود بين الدول السبع[٢]؛
- أنفقت هذه المجموعة في عام ١٩٩٦ على أعمال «البحث والتطوير» (R&D)؛ أي أبحاث تحويل المعرفة العلمية التطبيقية إلى تقنيات إنتاج مبلغ ٣٤٥ مليار دولار[٣]؛
- مجموع ناتجها المحلي الإجمالي يمثّل حوالي ٦٨٪ من إجمالي ناتج دول العالم طوال ٣٠ سنة (١٩٦٥-١٩٩٥) بينما نصيب دول العالم الثالث من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للعالم هو في تراجع، ويظهر من خلال الجدول التالي:

جدول ٨: توزيع مجموع الناتج المحلي الإجمالي في العالم

(الوحدة: نسبة مئوية ٪)

البيان	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٩٥
الدول الصناعية السبع الكبار	٦٩,٧	٦٩,٤	٦٧,٤
دول العالم الثالث	١٥,٥	١٤,٨	١٣,٤
بقية الدول الأوربية والصين	١٥,٣	١٥,٨	١٩,٢

المصدر: إسماعيل صبري عبد الله، «العرب والكوكبة»، مرجع سابق، ص: ٣٦٥.

فبعد كل هذا نتساءل:

هل هذا يعني أن «العولمة» في الشمال و«الهيمنة» في الجنوب هما ظاهرتان ليستا منفصلتين!؟

(١) المصدر نفسه.
(٢) المرجع السابق، ص: ٣٦٦.
(٣) المرجع السابق، ص: ٣٦٤.

خلاصة الفصل الثاني

إن العولمة هي عملية ليست تلقائية؛ بل هي حركية تقودها مجموعة من المنظمات الدولية والإقليمية، وتجسِّدها شبكة من المؤسسات الاقتصادية والتكتلات العملاقة في العالم.

فمؤسسات العولمة: مثل: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة تسعى لفتح الأسواق وتسريع الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال فرضها لشروط على الدول الضعيفة، كما أن هذه المؤسسات تتشابه فيما بينها فيما يتعلق بإدارتها والقوى المهيمنة عليها وتتجلّى حركية هذه المؤسسات في ظل العولمة، من خلال النقاط التالية:

- **التحول الوظيفي:** فالصندوق وُجد لإدارة نظام النقد الدولي؛ لكن أصبح يفرض برامجه على الدول، والبنك العالمي بعدما كان يهدف إلى تمويل التنمية الطويلة الأجل أصبح يتكامل في سياسته مع برامج صندوق النقد الدولي، أما المنظمة العالمية للتجارة فقد حلّت محلّ اتفاقية الغات وأصبحت إطاراً مؤسسياً لتحرير تجارة السلع والخدمات.
- **دورها:** إن صندوق النقد الدولي يقوم بإجراءات لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات للدول من خلال تقديمه لوصفة العولمة التي تسهِّل فتح الحدود التجارية، إلى جانب مجموعة خبرائه التي تقيِّم أوضاع الدول وتراقب تنفيذ البرامج، أما البنك العالمي والمؤسسات التابعة له؛ فإنه يستخدم قروض التكييف الهيكلي التي تموِّل المشروعات وتساعد على تغلغل (ش م ج) وتنمية أساليب الخوصصة، وبالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة؛ فقد توسّع نشاطها ليشمل مجالات جديدة، من تحرير تدفقات السلع إلى تحرير التجارة في الخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية.

- **آثارها:** إن تطبيق برامج مؤسسات العولمة تنجرّ عنها تكاليف اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية...

وتتمثل **شبكات العولمة** في الشركات متعددة الجنسيات ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والدول الصناعية السبع الكبار.

فالعولمة تُعتبر أحدث مرحلة وصل إليها قانون أساسي من قوانين الرأسمالية وهو قانون تركُّز رأس المال والسيطرة والقوة الاقتصادية، وإذا كانت مؤسسات بريتون وودوز تقوم بتشكيل عملية العولمة، كما رأينا سابقاً؛ فإن هذه الشبكات العالمية، هي التي تستفيد من العولمة لأنها تخدم مصالحها وتسمح لها بالسيطرة الاقتصادية على العالم ويمكن إبراز سيطرة هذه الشبكات من خلال النقاط التالية:

- **دورها:** إن الشركات المتعددة الجنسيات تَعتبر السوق الدولية مجالاً حيوياً لنشاطها؛ لكونها تتميّز بمجموعة من الخصائص تتمثّل في الانتشار الجغرافي، تنوُّع وضخامة الإنتاج والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وأضحت بهذا تشكِّل أخطبوطاً في الاقتصاد المعولم، أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فهي جهاز البحث والدراسات الاقتصادية المستقبلية بهدف مقارنة تطورات اقتصادات أعضائها ببقية العالم، وبالنسبة لمجموعة الدول الصناعية السبع الكبار؛ فهي بمثابة مجلس لإدارة الاقتصاد العالمي من خلال اجتماعاتها السنوية.
- **معالم هيمنتها:** تتمركز الشركات المتعددة الجنسيات حول ثالوث جغرافي: الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، اليابان، ويزداد تمركزها في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومجموعة السبع الكبار، كما تسيطر هذه الشبكات على التجارة العالمية وتحقِّق النسبة الكبرى من الناتج العالمي والدخل العالمي وتتحكّم في تدفقات رؤوس الأموال.

الفصل الثالث

الجانب الإستراتيجي للعولمة الاقتصادية
(موقع الدول على الخريطة الاقتصادية العالمية)

سوف نتعرض ضمن هذا الفصل إلى المباحث الأساسية التالية:

- المبحث الأول: أقطاب الثالوثية وأنماط العولمة
- المبحث الثاني: العالم الثالث ورهانات العولمة
- خلاصة الفصل الثالث

المبحث الأول

أقطاب الثالوثية وأنماط العولمة

سنتناول هذا المبحث بالدراسة من خلال المحاور التالية:

- الولايات المتحدة الأمريكية ومشروع الأمركة
- أوربا الغربية ومشروع الأوربة
- اليابان ومشروع الأسينة

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية ومشروع الأمركة

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: الأمركة السياسية

ثانياً: الأمركة الاقتصادية

ثالثاً: الأمركة الثقافية

أولاً: الأمركة السياسية

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم، وبدت الرأسمالية وكأنها نظام التعامل الاقتصادي دون منازع...؛ مما أدى ببعض المستشارين الأمريكيين مثل: (فرانسيس فوكوياما) إلى الإعلان عن «نهاية التاريخ» في بحث نشره سنة ١٩٩٢، الجزء الأهم في تحليلات هذا الباحث يتمثل في المقولات التالية:

- نجاح الرأسمالية وإنهاء الجدل التاريخي بين الاشتراكية والرأسمالية حول النظام الاقتصادي الأنسب للبشرية؛
- انتشار الليبرالية في كل أنحاء العالم، وتقبُّل قوانين السوق لأنها حقائق حتمية؛
- أن الدور المستقبلي في القرن القادم، موزَّع بين أمريكا واليابان.

إن منظور فوكوياما الذي هو أمريكي من أصل ياباني يستشرف نموذجاً للمستقبل؛ فهل سيكون القرن القادم أمريكياً؟

وتركِّز الولايات المتحدة في إستراتيجيتها لفرض نمط العولمة الأمريكية على ثلاث أولويات تكمِّل بعضها بعضاً، وتسعى الولايات المتحدة في إطار الأمركة السياسية إلى إعادة هيكلة العلاقات السياسية الدولية والإقليمية بقواها

وتفاعلاتها، بشكل يجعلها في خدمة الاقتصاد الأمريكي، فمن الناحية الأمنية تمّ توسيع وتطوير مهام الحلف الأطلسي، وزيادة القواعد العسكرية في المناطق الاقتصادية الإستراتيجية الحيوية لأمريكا التي أعادت نشر شبكات مخابراتها عبر العالم وخصّصت لها موازنة ضخمة وصلت في سنة ١٩٩٧ حوالي ٣٠ مليار دولار مخصّصة لوكالة المخابرات المركزية وتكنولوجيا التجسُّس الإلكتروني بواسطة الأقمار الصناعية لتحقيق الأهداف التالية:

- اكتشاف وتخريب الأنظمة المعادية للسياسات الأمريكية الإقليمية أو الدولية (كوريا الشمالية، كوبا، إيران، العراق، ليبيا)؛
- المساعدة على رصد وتعيين المخاطر الجديدة للولايات المتحدة بعد اختفاء التهديد العسكري والإيديولوجي السوفياتي؛ وقد شدّد صاموئيل هانتنغتون على أن الخطر الديني هو الذي يواجه الغرب في السنوات المقبلة.

وفي الجانب العسكري من إستراتيجية التفوُّق، لا يوجد في الوقت الراهن سوى بلدين يحتلان موقع المنافس للولايات المتحدة هما: روسيا والصين؛ حيث «تتألّف القوة العسكرية الأمريكية حالياً من ثلاثة فروع متساوية، هي الجيش والبحرية والطيران، وفي كل منها قرابة الـ ٥٠٠ ألف جندي، الإنفاق العسكري الحالي يقارب ٢٧٠ مليار دولار في السنة»[١]. (الشكل ١ و٢)

ومن الناحية التكنولوجية فهي تقوم على ضرورة الحفاظ على وضع عسكري متفوِّق للولايات المتحدة في صناعة الأسلحة والسيطرة على الفضاء الخارجي؛ حيث ظهر التفوق الأمريكي خلال حرب الخليج ضد العراق وفي حرب البلقان؛ حيث أجرت تجاربها الميدانية في أساليبها القتالية المتطورة.

وفي هذا الصدد يقول «بول كينيدي»: «وتُعتبر الولايات المتحدة في مجال القوة العسكرية قوة لا يمكن مساواتها مع أيّة أمة أخرى، بمن فيهم روسيا والصين

(١) بول سالم، «الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٢١٣.

(...) أما تكنولوجياً فقد أعدّت قواتها المسلّحة للقتال في «الحروب الذكية» مستعملة قاذفات القنابل والمقاتلات من طراز «ستيلت» إلى صواريخ كروز وأسلحة للقتال في المعارك الليلية المعقّدة»[١].

شكل ١: الموازنة الأمريكية لعام ١٩٩٥

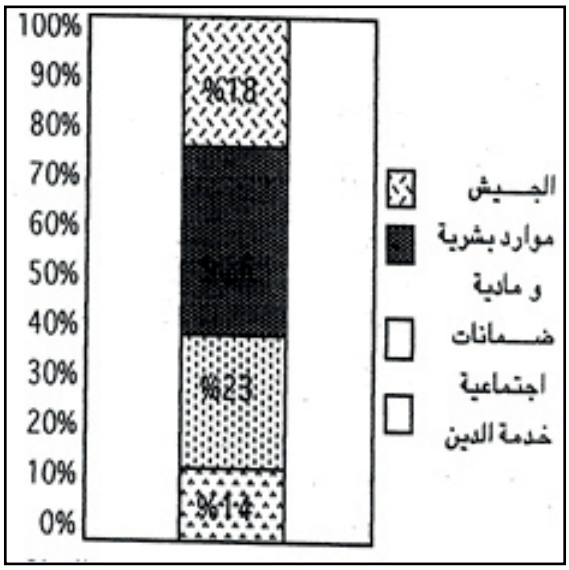

المصدر: بول سالم، «الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٢٢٨.

شكل ٢: بنود الموازنة العسكرية الأمريكية لعام ١٩٩٥

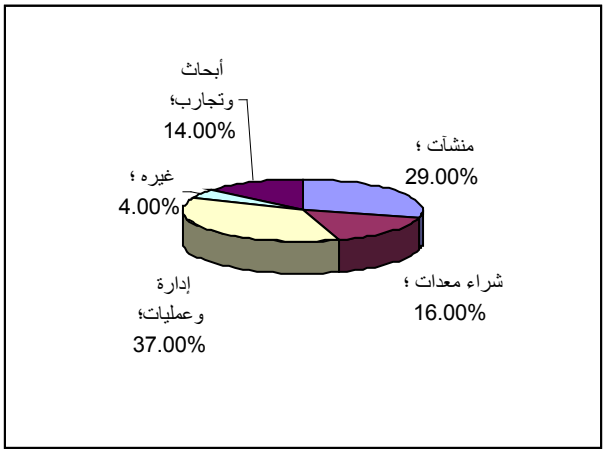

المصدر: بول سالم، «الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٢٣٣.

(١) بول كنيدي، مرجع سابق، ص: ٣٦٢.

ثانياً: الأمركة الاقتصادية

تظهر في استعمال مؤسسات (بريتون وودز) لتوسيع ظاهرة الدولرة وفرض الإيديولوجية الليبرالية، والترويج للعولمة الاقتصادية، وكذلك السيطرة على المصادر الرئيسة للطاقة لمنافسة أوربا واليابان، وفي هذا الصدد طرحت الولايات المتحدة مشروع إقامة التعاون الاقتصادي المشترك بين إسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ حيث «تحتلّ منطقتا إفريقيا والشرق الأوسط لاسيما منطقة الخليج، موقعاً متقدِّماً في مخططات العولمة الاقتصادية»[١].

إن مشروع الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية برز من خلال مؤتمرات الدار البيضاء (نوفمبر ١٩٩٤) وعمّان (أكتوبر ١٩٩٥) والقاهرة (١٩٩٦) لتحقيق الأهداف التالية[٢]:

- الضمان الأساسي للإمدادات النفطية والسيطرة على الاحتياطات في المنطقة خلال الفترة القادمة؛
- الحصول على مكاسب جيو اقتصادية على حساب غربي أوربا واليابان؛
- السيطرة على عمليات التحكم في المنطقة أولاً، والعالم المتطور ثانياً؛
- ترتيب قضايا التسوية بين العرب وإسرائيل؛
- إدخال دول المنطقة في حزام العولمة الاقتصادية.

يضاف إلى ذلك؛ أن هذا المشروع يهدف إلى إيجاد مجالات أوسع للصادرات الأمريكية من سلع وخدمات ورؤوس الأموال وإدماج إسرائيل في النسيج الاقتصادي للمنطقة بشكل يخدم أساساً إسرائيل «التي تتميّز بانسجامها في عملية العولمة إنتاجاً وتبادلاً واستهلاكاً، كما تتميّز ببدء انتقال إسرائيل إلى الصناعات الإلكترونية البالغة التعقيد واندماج رأس المال المحلي في رأس المال العالمي»[٣].

ويُظهر هذا الجدول بعض الأرقام التي تعبِّر عن تأثير العولمة الاقتصادية في

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٢٦٧.
(٢) المرجع السابق، ص: ٢٦٢.
(٣) عزمي بشارة، «إسرائيل والعولمة: بعض جوانب جدلية العولمة إسرائيلياً»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٢٨٦.

إسـرائيل خـلال العقـد الأخـير.

جدول ٩: تأثير العولمة الاقتصادية في إسرائيل

مؤشرات مختارة	١٩٨٨	١٩٩٧
عدد السكان	٤,٣٦٧,٠٠٠	٥,٩٨٩,٧٤٠
معدل دخل الفرد (بالدولار)	١٤,٠١١	١٦,٣٧٦
عدد خطوط الهاتف	١,٣٩٤,٠٠٠	٢,٧٠٠,٠٠٠
استهلاك الكهرباء (بملايين الكيلو واط)	١٥,٤٠٠	٣٠,٠٠٠
عدد الشركات الإسرائيلية في بورصة وولستريت	١٠	١٠٠

المصدر: عزمي بشارة، «إسرائيل والعولمة: بعض جوانب جدلية العولمة إسرائيلياً»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٢٨٧.

تتمثّل القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في أن حجم ناتجها الإجمالي يتراوح ما بين ١٨٪ وحوالي ٢٠٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وتُشير بعض التقارير الحديثة إلى أن «أمريكا سوف تسيطر على ٦٥٪ من إنتاج الغذاء في العالم في السنوات العشر المقبلة؛ ممّا يعني أن الاقتصاد الأمريكي سيستفيد بما يصل إلى ٤٠٠ مليار سنوياً من مبيعات الغذاء في العالم، وستتحوّل ست شركات أمريكية عملاقة إلى شركات ضخمة مسيطرة تتحكم بإنتاج الغذاء في العالم وتطويره وتجارته»[١]؛ ولهذا فإن الولايات المتحدة تستخدم القمح كسلاح لمواجهة استحقاقات العولمة «فحجم صادرات الحبوب في العالم بلغ الآن ٢٠٠ مليون طن سنوياً، وتصدِّر الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها نصف هذه الكمية... إن هذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون في المستقبل في مجال الغذاء أيضاً القوة العظمى دون منازع، وسيتيح هذا الأمر الفرصة لأن يُستغل الغذاء ويتحوّل إلى وسيلة ضغط سياسي... وهكذا لا تعني العولمة «استعماراً ثقافياً أمريكياً» بل ستوزِّع الخبز أيضاً»[٢].

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٢٧٢.
(٢) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ٨٣-٨٤.

كذلك أصبحت الولايات المتحدة وامتداداتها في المكسيك في إطار اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (نافتا) الموقّعة في ١٧ ديسمبر ١٩٩٢ تمثِّل سوقاً واسعة، في محاولة منها لإيجاد كيان اقتصادي أكبر لمواجهة العملاقين الآخرين (أوربا واليابان) والتي من المحتمل أن يشمل مجالها الاقتصادي دول أمريكا اللاتينية، وإذا كان الدور الأمريكي مهيمناً على المستوى السياسي والعسكري؛ فإن هيمنتها الاقتصادية مهدّدة بعوامل داخلية وخارجية منها[١]:

- **المستوى المتدني للادخار المحلي فيها:** مقارنة ببلدان أخرى متطورة؛ حيث إن نسبة الادخار الأمريكي هي ٢/١ نسبته في اليابان وحوالي ٣/٢ نسبته في ألمانيا؛ مما يهدِّد قدرة أمريكا على تمويل النمو. (الشكل ٣)
- **مشكلة توزيع الثروة:** حيث إن ثروتها موزّعة بشكل غير عادل وهو «من الأسوأ في العالم المتقدم» الذي يهدِّد بتوسيع الطبقات المحرومة وتفاقم المشكلات الاجتماعية؛ حيث تتمركز ٦٨٪ من هذه الثروة في أيدي ١٠٪ فقط بينما ٣٢٪ الباقية فهي تتركز في ٩٠٪. (الشكل ٤)
- **العجز في الميزان التجاري:** (خاصة مع شرق آسيا) البالغ قرابة ١٦ مليار دولار في السنة، وتراكم الديون الأجنبية الدولية (خاصة مع اليابان) وهي تبلغ ١,٠٠٠ مليار دولار.
- **ظهور عملة منافسة للدولار (اليورو):** رغم أن بعض الاقتصاديين يعتقدون أن الدولار الأمريكي قوي ومن الصعب إزاحته «فهو لا يزال يحتلّ المرتبة الأولى في ما لدى دول العالم من احتياطي بالعملات الأجنبية، فهو يشكِّل ٦٠٪ مما لدى المصارف المركزية من احتياطي العملات الأجنبية»[٢]، كما تغيّرت هياكل ملكية رأسمال (ش م ج) ولم تَعُد أمريكية في المقام الأول.

(١) بول سالم، «الولايات المتحدة والعولمة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٢١٨-٢١٩.
(٢) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ١٤٠.

شكل ٣: نسبة التوفير من الناتج القومي (١٩٨٥–١٩٨٩)

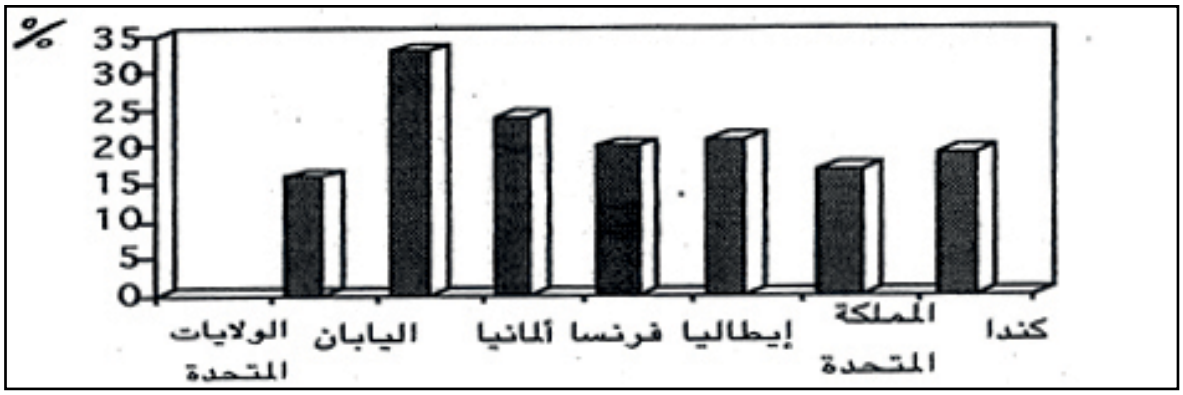

المصدر: بول سالم، «الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين»، في العرب والعولمة، ص: ٢٤٧ .

شكل ٤: توزيع الثروة في الولايات المتحدة الأمريكية

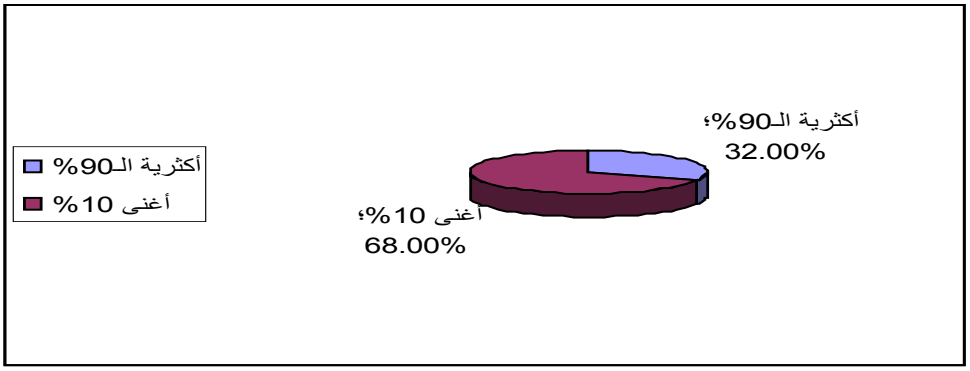

المصدر: بول سالم، «الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين»، في العرب والعولمة، ص: ٢٢٦ .

ثالثاً: الأمركة الثقافية

أما ثالث الأولويات فتتمثل في أمركة الثقافة التي نوجز أسبابها في[١]:

- سيطرة الاقتصاد الأمريكي بوصفه سوقاً مستوردة ومصدِّرة، واعتماد اقتصادات أخرى على الاستهلاك في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى هيمنة شركات الإعلان الأمريكية على التسويق العالمي التي تعمل على قولبة الأزياء وتوجيه الأذواق عالمياً، فالولايات المتحدة تحاول أن تجعل

(١) راجع: بول سالم، «الولايات المتحدة والعولمة»، مرجع سابق، ص: ٢٢٠–٢٢٣ .

من «الكوكاكولا» أول مشروب عالمي قبل الماء «فقد صار العطش يرتبط على نحوٍ مباشر بالحاجة إلى الكوكاكولا»، فشركة كوكاكولا تُتقن صناعة المشاعر والأحاسيس «فهذا العملاق في صناعة المشروبات الغازية يقدِّم إنتاجه في الصين واليابان بمذاقات مختلفة؛ أي أنه يقدِّم مشروبات تختلف نسبة السكر فيها باختلاف الأذواق الوطنية والإقليمية»[١]؛

- إن الولايات المتحدة تدرك أن سوق الثقافة الشعبية أوسع من سوق الثقافة الراقية؛ ولهذا تركت الإنتاج والتصدير الثقافي لهوليود، خلافاً لأوربا الغربية التي تنفق وزاراتها الأموال الباهظة، لدعم أفضل الفنانين والمخرجين السينمائيين، على الرغم من أن للولايات المتحدة نخبة ثقافية من أعلى المستويات، فمركّب الصناعة السينمائية (هوليود) الأضخم في العالم له القدرة على التوزيع وإغراق الأسواق بالمنتجات السمعية البصرية في القارات الخمس على نطاق عالمي واسع لنشر النمط الأمريكي في الأفلام والموسيقى واللباس والسلع الاستهلاكية، إن أمريكا «وحدها تتحكم في ٦٥٪ من المادة الإعلامية في العالم»[٢]؛ حيث يتم الترويج إلى تصنيف البشر حسب مقاييس الأقوى دائماً عن طريق الأفلام التي تمجِّد العنف والجريمة، «فصناعة الأفلام الأمريكية تنفق بالمتوسط ٥٩ مليون دولار على الفيلم الواحد»[٣]، وقد ارتفع نصيب الأفلام الأمريكية من المجموع العام المعروض في أوربا نفسها من ٥٦٪ عام ١٩٨٥ إلى ٧٦٪ عام ١٩٩٤[٤]؛
- إن الولايات المتحدة بلد المهاجرين، ويمكنها تسويق منتجاتها الثقافية في القارات الخمس بسهولة، أكثر من اليابان مثلاً، حتى ولو كان اليابانيون يسيطرون على صناعة السينما والتليفزيون (الشكل ٥)؛
- هيمنة الجامعات الأمريكية (أكثر من ٢٠ ألف جامعة ومعهد) وانفتاحها أمام

(١) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ٥٠.
(٢) نايف علي عبيد، «العولمة.. والعرب»، مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص: ٣٠.
(٣) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ٤٨.
(٤) برهان غليون، «الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٣٢، (١٩٩٨/٦)، ص: ٢٠.

فئة الطلاب الأجانب التي تتخرّج حاملة معها أساليب ثقافية وطرائق تفكير أمريكية، يؤثّرون بها في مجتمعاتهم فيما بعد.

وفي ميدان البحث العلمي تتحكّم الولايات المتحدة في حوالي ٩٠٪ من المعطيات العلمية والتكنولوجية (براءات الاختراع) وتُصدّر جامعاتها ومراكز البحث ٦,٢٠٠ مجلة، تنشر سنوياً حوالي مليوني دراسة أو تعريف باختراع حدث داخل أو خارج الولايات المتحدة. كما أصبح غزو الفضاء بشبكات الإعلام والمعلومات، هو جوهر الإستراتيجية الثقافية للهيمنة الدولية في إطار العولمة. وتصبح الموسيقى الأمريكية والأفلام الأمريكية والبرامج التلفزيونية الأمريكية وبرامج الكمبيوتر الأمريكية أدوات العولمة الثقافية، في ظل عالم يتم فيه تصدير الأفكار والثقافات. (الشكل ٦)

شكل ٥: الهجرة إلى الولايات المتحدة حسب بلاد المنشأ (١٩٥١-١٩٩٠)

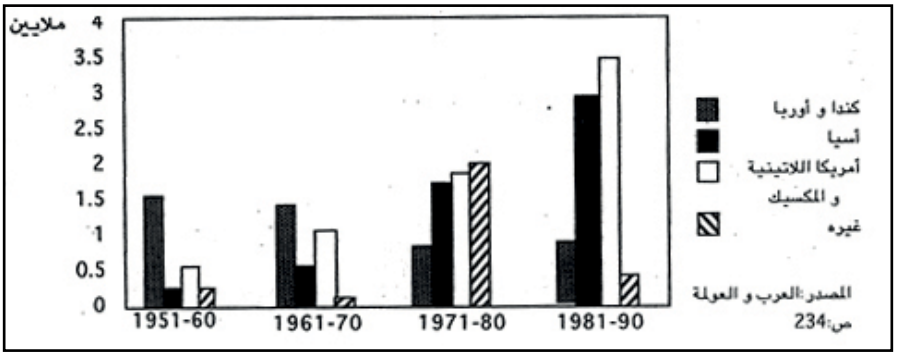

شكل ٦:

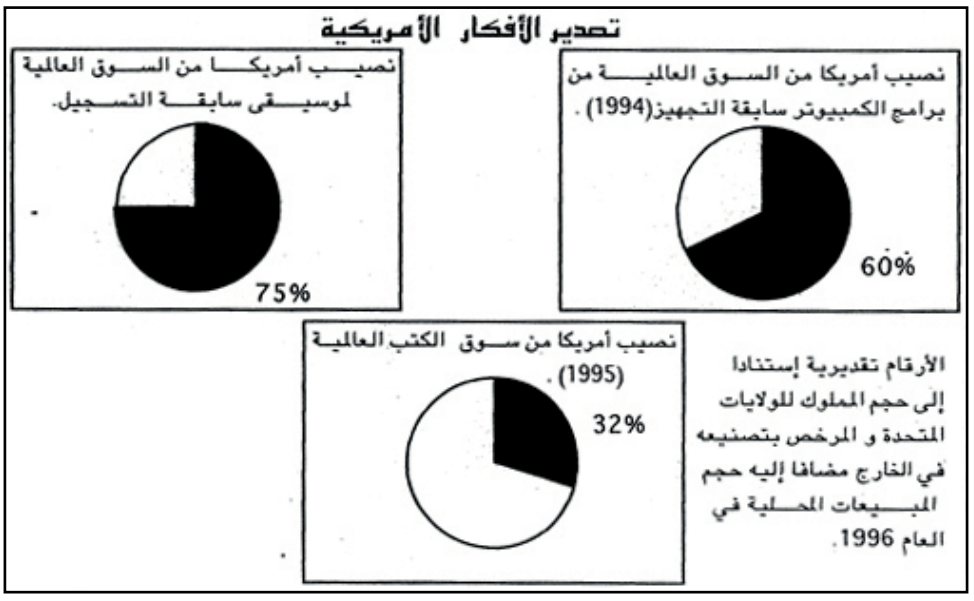

المصدر : دافيد روثكوبف، «في مديح الامبريالية الثقافية»، مجلة الثقافة العالمية، مرجع سابق، ص: ٣٠.

في ضوء هذه المعطيات؛ يتبيّن لنا أن العولمة تخفي في طياتها مشروع «أمركة العالم»، للتحكُّم في مصيره وقولبته وفق مصالحها؛ حيث تتحكّم الولايات المتحدة في معظم أدوات العولمة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، فنفوذها السياسي يتمثّل في أنها تسيطر إلى درجة كبيرة على مجلس الأمن الدولي وغدت «شرطي العالم» تتدخّل متى تشاء باسم السلام أو حقوق الإنسان، ومن الناحية الاقتصادية تَعتبر الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مخوَّلة باسم السبع الكبار مرة؛ وباسم الغرب مرة أخرى؛ وباسم دول الشمال كلّها بتحديد الآليات الاقتصادية للعالم كلّه، وليس من باب الصدفة أن تكون الأمم المتحدة في نيويورك، ولا أن تكون واشنطن مقراً لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي... إن الولايات المتحدة ستدخل القرن ٢١ وهي في موقع سياسي وعسكري مركزي في العالم، بينما سيبقى لها مركز اقتصادي مهم وليس مهيمن في عالم متعدِّد الأقطاب.

أما الجانب الثقافي فقد انتشرت الثقافة الشعبية الأمريكية وسيطرت على أذواق الناس في العالم من خلال وسائل الإعلام وشبكة الاتصالات (الإنترنت)، كما أن اللغة الإنجليزية وخصوصاً اللهجة الأمريكية تكاد تصير لغة عالمية.

شكل ٧: مشروع الأمركة

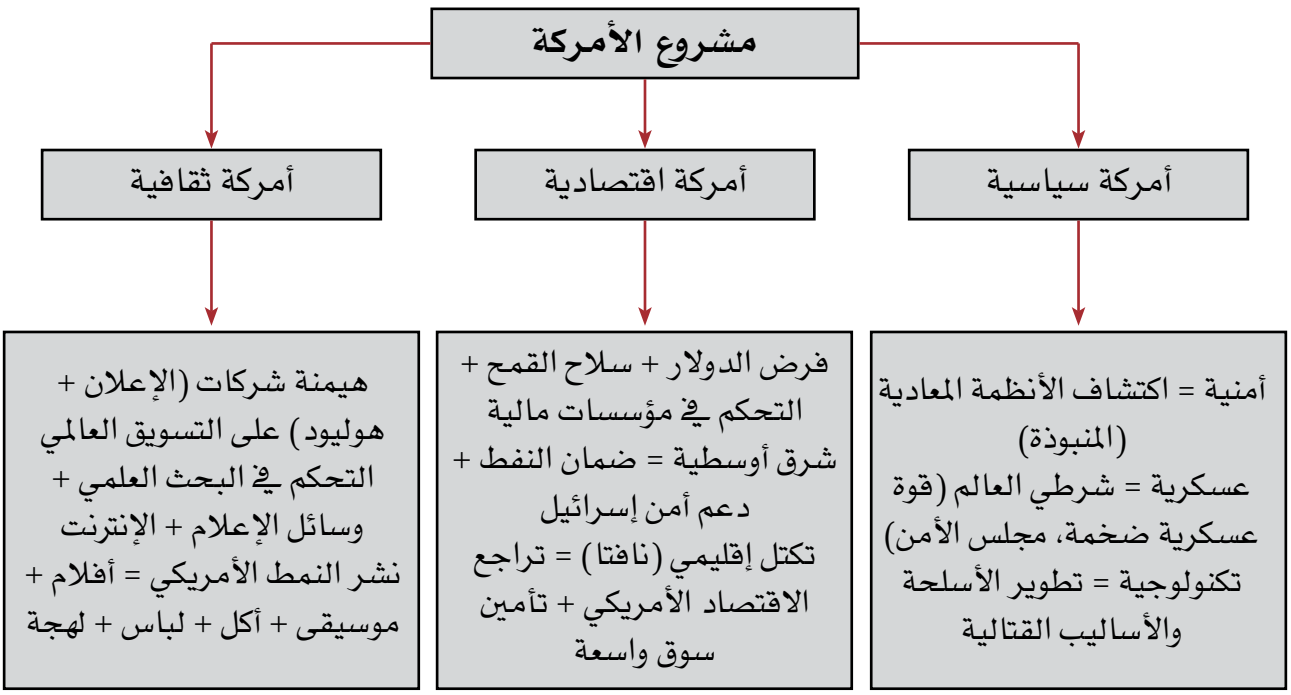

المطلب الثاني: أوربا الغربية ومشروع الأوربة

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: الوحدة النقدية

ثانياً: توسيع الاتحاد الأوربي

ثالثاً: الشراكة الأوربية - المتوسطية

أولاً: الوحدة النقدية

برزت المجموعة الأوربية، مع أمريكا الشمالية واليابان، كواحدة من أعظم ثلاثة مراكز للقوة الاقتصادية في العالم، وسعيُها نحو المزيد من التكامل هو اعترافٌ بأن التعامل مع الاتجاهات العالمية الجديدة (العولمة) تكمن في ضرورة وجود «كتلة» قادرة على التعايش معها، وقد تنبّأ «لستر ثارو» في كتابه «الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان» بأن للاتحاد الأوربي دوراً إستراتيجياً في القرن الواحد والعشرين وأن الموقع الاقتصادي هو إلى جانب الأوربيين، والأرجح أن يكون لهم شرف أن يحمل القرن المقبل اسمهم، وسيسجِّل مؤرِّخو المستقبل أن القرن ٢١ ينتمي إلى البيت الأوربي[١].

ورغم أن هذا الباحث لم يفصل في ملكية القرن ٢١ إلا أن الانعطاف غير المتوقَّع الذي قدَّمه هو أن أوربا الموحَّدة حول ألمانيا ستكسب المنافسة الكونية في القرن المقبل، فهل سيكون نمط العولمة أوربياً؟

تُركِّز أوربا الغربية في إستراتيجيتها لفرض نمط العولمة الأوربية على ثلاثة عناصر أوّلها الوحدة النقدية.

حدّدت معاهدة ماستريخت في ١٩٩١/١٢/١١ تاريخ ١٩٩٩/١/١ موعد صدور العملة الأوربية الموحَّدة (اليورو)، ويمثِّل هذا القرار نقطة متقدِّمة بلغها الاندماج

(١) راجع: لستر ثاو، «لمن القرن الحادي والعشرين»، مجلة دراسات اقتصادية، مرجع سابق، ص: ١٣٠ وما بعدها.

الاقتصادي الأوربي وحافزاً للاندماج السياسي مستقبلاً، كذلك يمثِّل اتفاق (اليورو) تتويجاً لسنوات عديدة من المفاوضات وجهوداً أوربية للاندماج النقدي الذي بدأ عام ١٩٧٩ بإنشاء النظام النقدي الأوربي (الإيكو).

وقد وضعت هذه المعاهدة شروطاً للعضوية في الاتحاد النقدي الأوربي من بينها[١]:

- تخفيض العجز في الموازنة إلى ما يعادل ٣٪ أو أقلّ من إجمالي الناتج للدولة؛
- تخفيض معدلات التضخم إلى ما يعادل ٢٪ أو أقلّ؛
- أن لا تزيد مديونية الدولة على ٦٠٪[٢].

وفصَل اجتماع قمة دول الاتحاد الأوربي في بروكسل (مايو ١٩٩٨) مسألة العضوية في وحدة النقد الأوربية، واتّفق على أن تبدأ الوحدة النقدية بعضوية ١١ دولة فقط من بين ١٥ دولة عضو في الاتحاد الأوربي، الدول الإحدى عشر التي أصبحت تُعرف باسم «دول الوحدة النقدية» أو» مجموعة الإميو»*EMU*[٣]. (*European Monetary Union*)، إن هذه المجموعة «تُعتبر كياناً اقتصادياً قوياً على المستوى العالمي، خاصة عند مقارنتها بكل من الولايات المتحدة واليابان... كما تُعتبر أكبر قوة تجارية في العالم بالرغم من أنها إحدى عشرة دولة فقط من الخمسة عشر الأعضاء في الاتحاد الأوربي»[٤]، ويتّضح ذلك من الجدولين التاليين:

(١) مجلة التجارة العربية البريطانية، «الوحدة النقدية»، غرفة التجارة العربية البريطانية، أبريل/مايو ١٩٩٧، ص: ٢٠.
(٢) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ١٥٢.
(٣) مجلة التجارة العربية البريطانية، «مجموعة الأميو كيان اقتصادي قوي»، غرفة التجارة العربية البريطانية، مايو/يونيو ١٩٩٨، ص: ٢٠.
(٤) المصدر نفسه.

جدول ١٠: مقارنة بين مجموعة الأميو والولايات المتحدة واليابان عام ١٩٩٧

البيان	مجموعة الإميو	الولايات المتحدة	اليابان
الناتج الإجمالي (مليار إيكو)	٥,٥٤٦	٦,٨٤٨	٣,٧١٢
النمو الاقتصادي (٪)	+٢,٥٪	+٣,٨٪	+٠,٩٪
عدد السكان (مليون نسمة)	٢٩١	٢٦٩	١٢٦
نمو السكان (٪)	٠,٣	٠,٩	٠,٢

المصدر: راجع: مجلة التجارة العربية البريطانية، (مايو/يونيو ١٩٩٨)، مرجع سابق.

جدول ١١: إسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١

الوحدة: نسبة مئوية

البيان	مجموع الوحدة النقدية	الولايات المتحدة	اليابان
الزراعة	١,٨	١,٧	١,٩
الصناعة	٣٠,٢	٢٥,٧	٣٦,٥
الخدمات	٦٧,٩	٧٢,٦	٦١,٧

المصدر: راجع: مجلة التجارة العربية البريطانية، (مايو/يونيو ١٩٩٨) مرجع سابق.

سيعوّض «اليورو» جميع عملات الدول الأوربية، وسيكون بذلك للأوربيين ذات العملة التي دخلت حيِّز التداول ابتداءً من ١ يناير ٢٠٠٢ والتي ستجسِّد الاتحاد الأوربي الاقتصادي والمصرفي، إن هذه العملة الدولية من سماتها الاستقرار الذي يسهر عليه البنك المركزي الأوربي إلى جانب البنوك المركزية الوطنية، ولها طابع ثلاثي الأبعاد كونها عملة ادخار وصفقات واحتياطي صرف.

وتتمثّل الآثار الحالية والمستقبلية لعملة (اليورو) في المستويات التالية:

١- على الصعيد الأوربي[١]:

- ستقضي بلدان اليورو في المستقبل على التشتُّت النقدي السائد (اختلاف العملات الأوربية وعدم تجانسها)؛

(١) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ١٥٠.

- لن يدفع المواطنون فارق سعر البيع والشراء للمصارف عند تحويل عملة إلى عملة أخرى؛
- ستتحرّر مجمل التجارة بين البلدان من مخاطر تقلبات أسعار الصرف المفاجئة وخاصة الدولار؛
- سيكون بالإمكان مقارنة جميع الأسعار السائدة في السوق المشتركة على نحوٍ مباشر ودقيق؛
- سيربط البنك المركزي الأوربي بلدان الإتحاد الأوربي بعضها ببعض على نحو أوثق ممّا هو سائد حتى الآن.

وفي حالة نجاح هذا المشروع النقدي سيؤدي إلى ولادة اتحاد سياسي حقيقي.

٢- على الصعيد الإقليمي:

- سيمتدّ استعمال اليورو إلى ما وراء إقليم الإتحاد الأوربي في ثلاث مناطق جغرافية أساسية (أوربا الوسطى والشرقية وإفريقيا [منطقة الفرنك الفرنسي] والبلدان المتوسطية) وسيؤثّر في إدارة الأعمال وخصوصاً من حيث تسيير ديونها واحتياطات صرفها وسياساتها للصرف؛
- ستُقيِّم الدول المتوسطية بعض صادراتها باليورو باعتباره عملة دولية مستقرة؛ لاسيما أن هذه البلدان تعاني من تقلُّبات أسواق المواد الأولية (وخصوصاً المحروقات) التي تقوَّم بالدولار؛
- ستؤثِّر الطريقة التي تنفِّذ بها أوربا مسيرتها التكاملية على مسيرة الوحدة العربية؛ حيث انتقل التكامل من السوق المشتركة إلى الوحدة الاقتصادية والنقدية في انتظار الوحدة السياسية؛ مما سيعطي دفعاً قوياً لعمليتي التكامل العربية والمغاربية المجمَّدتين.

٣- على الصعيد العالمي:

يُتوقع بأن اليورو:

- سيجعل نظام النقد العالمي قائماً على منطقتين هما: منطقة الدولار

ومنطقة اليورو؛ الأمر الذي يُحدث التوازن المفقود في النظام المالي الدولي، وهذا من منطلق أن العلاقات المالية العالمية تخضع إلى هيمنة الدولار؛

- سينافس العملة الأمريكية (الدولار) «وفي حالة نجاح مشروع الاتحاد النقدي سيصبح اليورو العملة الرئيسة في احتياطات العالم، وذلك لاعتماده على أكبر سوق موحَّدة في العالم (٤٠٠ مليون نسمة) وسيكون بوُسع أوربا الوقوف مع الولايات المتحدة الأمريكية الندّ للندّ»[١]؛
- سيقلِّص اليورو بشكل محسوس من عدد العملات الصعبة المتداولة عالمياً؛ مما يسهِّل أكثر التنسيق الدولي في مجال الصرف؛
- سيكون وزن اليورو وزن أوربا التي تعادل خُمس الإنتاج والمبادلات الدولية، وسيدعِّم الهوية الأوربية كفاعل أساسي في العولمة على الساحة العالمية؛ ذلك أن «توحيد الصفوف هو العامل الأوحد الذي يُضفي القوة على الجهود الرامية إلى التحكم في الاقتصاد المعولم والسيطرة عليه»[٢]؛
- وإن قوة اليورو في الأسواق النقدية العالمية مرتبطة بعدة عوامل:
  - حسن ممارسة السياسة النقدية من قِبل البنك المركزي الأوربي؛
  - قوة اقتصاد كل من ألمانيا وفرنسا، وهما الدولتان الأساسيتان لمشروع العملة الأوربية الموحدة؛
  - الاستقرار السياسي داخل الإتحاد الأوربي الذي يؤثِّر بشكل كبير على الاستقرار النقدي.

وفي هذا الصدد يقول «بول كينيدي»: «إذا كان لأوربا أن تستعيد أهميتها النسبية في العالم، التي كانت عليها حوالي العام ١٩٠٠، فيجب عليها، تجنُّب الحروب بين دولها الأعضاء، وأن تجعل ممارستها الاقتصادية منسجمة موحَّدة... ومن خلال عملها المشترك تستطيع هذه الدول خلق تكتُّل من الشعوب الأوربية أكثر ازدهاراً وربما أكثر قوة من أيّة دولة أخرى في العالم»[٣].

(١) المرجع السابق، ص: ١٥١.
(٢) المرجع السابق، ص: ٣٩٩.
(٣) بول كينيدي، مرجع سابق، ص: ٣٢٣.

ثانياً: توسيع الاتحاد الأوربي

شهدت المجموعة الأوربية منذ قيام السوق المشتركة في (٢٥ مارس ١٩٥٧) (معاهدة روما) توسُّعاً مستمراً؛ حيث ارتفع عدد أعضاء المجموعة من ٦ دول مؤسِّسة إلى ١٥ دولة تكوِّن الاتحاد الأوربي (معاهدة ماستريخت ١٩٩١)، وسيشهد الاتحاد الأوربي المزيد من التوسُّع إلى نحو (٢٥-٣٠)[١] دولة مستهلّ القرن القادم إذا نجحت مفاوضات ضم أعضاء جدُد؛ حيث يجري التفكير في توسيع الاتحاد ليشمل ١٠ دول، من شرق ووسط أوربا[٢]، فقد شهدت العلاقة بين الاتحاد الأوربي ودول شرق ووسط أوربا، تقدُّماً كبيراً منذ تحوُّل سياسات هذه الدول من الاقتصاد الموجَّه نحو اقتصاد السوق وقيامها بإعادة تنظيم هياكلها السياسية.

وتعطي معاهدات الوحدة الأوربية (معاهدة ماستريخت) الدول الأوربية، حقّ التقدُّم بطلبات عضوية الاتحاد إذا استوفت ثلاثة شروط رئيسة:

أ- الهوية الأوربية؛

ب- أن تكون دولة ديمقراطية؛

ج- تحترم حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى تبعات سياسية واقتصادية والتي تشمل:

- بناء مؤسسات حماية الديمقراطية، حكم القانون، حقوق الإنسان واحترام وحماية الأقليات؛
- وجود اقتصاد حرّ نشيط، قادر على العمل في ظل ضغوط المنافسة وقُوى السوق في الاتحاد الأوربي؛
- القدرة على تحمُّل التزامات العضوية، بما في ذلك الالتزام بالأهداف السياسية والاقتصادية والوحدة النقدية.

إن الاتحاد الأوربي بهذه الشروط يحاول أن يجعل من المجموعة الأوربية

(١) مجلة التجارة العربية البريطانية، «توسيع الاتحاد الأوربي»، مارس ١٩٩٧، ص: ٢١.
(٢) المرجع السابق، ص: ٢٢.

(أوربا الغربية) قوة اقتصادية كبيرة في المرحلة الأولى ثم اتساعها لبقية أوربا (أوربا الوسطى والشرقية) لتشكيل الفضاء الاقتصادي الأوربي؛ ولكن الصعوبات التي تواجه الاتحاد الأوربي تكمن في: «أن المتقدِّمين لعضويته من دول شرق ووسط أوربا تُعتبر من الناحية الاقتصادية أقلّ تطوراً من الأعضاء في الاتحاد»، وفي هذا الإطار يقوم الاتحاد بتشجيع الدول المتقدمة بطلبات العضوية على إعادة هيكلة اقتصاداتها وذلك بتقديم معونات لها.

وتتمثل آثار التوسُّع السياسية في «تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة؛ ممّا يعزِّز نفوذ الاتحاد في الشؤون العالمية، وينمِّي التعاون في مجالات العدل والشؤون الداخلية»[1]، أما التأثير الاقتصادي للتوسُّع فيتمثّل في أن مجموع سكان الدول العشر لشرق ووسط أوربا نحو ٢٩٪ من مجموع تعداد الاتحاد الأوربي، ومساحته تمثِّل ٣٣٪ من إجمالي مساحة الاتحاد الأوربي، «والإنتاج الزراعي يمثِّل نحو ٨, ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي للدول العشر، ويعمل في الزراعة نحو ٧, ٢٦٪ من إجمالي القوى العاملة، وذلك بالمقارنة بالاتحاد الأوربي الذي يمثِّل الإنتاج الزراعي فيه نحو ٥, ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويعمل في الزراعة نحو ٧, ٥٪ فقط من القوى العاملة»[2]، ولا شك أن ذلك سوف يدعِّم الاقتصاد الأوربي.

إن حركة المجموعة الأوربية تسير بين (الاتحاد الأوربي) الداخلي و(الامتداد الأوربي) الخارجي لتكون أعظم منافس اقتصادي لأمريكا واليابان في القرن القادم.

(١) المصدر نفسه.

(٢) المرجع السابق، ص:٢٢-٢٣.

ثالثاً: الشراكة الأوربية-المتوسطية

وافقت الأطراف المشاركة في المؤتمر الأوربي – المتوسطي (إعلان برشلونة في ٢٧/٢٨ نوفمبر ١٩٩٥) على إقامة شراكة بين الاتحاد الأوربي من جهة؛ والبلدان المتوسطية (دول جنوب منطقة البحر المتوسط)، في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة أخرى، ويمثِّل إعلان برشلونة جزءاً من إستراتيجية الاتحاد الأوربي الخاصة بجبهتها الجنوبية والتي تهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة مع حلول ٢٠١٠، «والتي ستنجَز بموجب اتفاقات ثنائية بين الاتحاد الأوربي وكل دولة من دول المتوسط على حِدة».

وتتضمن هذه الشراكة ثلاثة مجالات: محور أمني وآخر اقتصادي وثالث ثقافي[١]:

١. **الشراكة السياسية الأمنية:** وتهدف إلى العمل على تحقيق السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط من خلال المبادئ التالية:

- العمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- تطوير حكم القانون والديمقراطية في الأنظمة السياسية؛
- العمل على إخلاء منطقة المتوسط من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

٢. **الشراكة الاقتصادية والمالية:** تتضمن ما يلي:

- الإقامة التدريجية لمنطقة متوسطية للتجارة الحرة (سلع مصنَّعة) بحلول عام ٢٠١٠؛
- دعم الاقتصاد الحر وتنمية القطاع الخاص؛
- إزالة الحواجز التي تعترض الاستثمارات (خاصة المتعلقة بالقطاع المصرفي).
- ولدعم الشراكة الاقتصادية والمالية يمنح الاتحاد الأوربي مساعدات مالية خلال الفترة (١٩٩٥/١٩٩٩) بمقدار ٤,٧ مليار وحدة نقدية أوربية

(١) محمد الأطرش، «المشروعات الأوسطي والمتوسطي والوطن العربية»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢١٠، (٠٨/١٩٩٦)، ص: ١٣-١٥.

(٦,٢ مليار دولار)[١].

٣. **الشراكة الاجتماعية والثقافية:** وتتضمن ما يلي:

- الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان ضروريان للتقارب بين الشعوب؛
- أهمية قطاع الصحة في التنمية وضرورة حماية البيئة؛
- تحقيق التعاون المشترك فيما يتعلق بمشكلة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا.

إن ما يجب فهمه من وراء الشراكة الأورو متوسطية يتمثّل في النقاط التالية:

- لا يُعدّ الاهتمام الذي تُوليه أوربا الغربية للمنطقة المتوسطية جديداً، ولن يتطلّب الأمر العودة إلى قِدم التاريخ للتذكير بالحملات العسكرية لبلدان جنوب وشرق المتوسط، والسؤال الذي يُطرح هو: هل إعلان برشلونة للشراكة والتعاون الأوربي المتوسطي يمثِّل إستراتيجية جديدة أم امتداد للعقلية الاستعمارية؛ وإلا كيف نُفسِّر اختيار الأوربيين لتاريخ ٢٧ نوفمبر المصادف للذكرى ٩٠٠ لانطلاق الحملة الصليبية!!؟
- إن أوربا لا تنظر إلى البلدان المتوسطية كشركاء؛ بل كمنافذ لخيراتها ومصالحها؛ بهدف تقوية هيمنتها الاقتصادية في ظل العولمة من خلال إيجاد مجالات أوسع لصادرات الاتحاد الأوربي من سلع وخدمات ورؤوس أموال؛
- إن المشروع (المتوسطي) هو محاولة من الاتحاد الأوربي لمنافسة المشروع (الشرق أوسطي) التي تدعِّمه أمريكا؛ فكلا المشروعين يضم منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ وإلا كيف نُفسِّر تزامن انعقاد مؤتمري عمّان (أكتوبر ١٩٩٥) وبرشلونة (نوفمبر ١٩٩٥)؟

من خلال إستراتيجية أوربا الغربية يتبيّن أن العولمة تخفي مشروع «أوربة العالم» بجعله تحت الإشراف الأوربي، فالوحدة النقدية تجنِّب مشكلات الصرف والتبادل

(١) صالح م، نصولي وعامر بساط وأسامة كنعان، «إستراتيجية الإتحاد الأوربية الجديدة لمنطقة الحر المتوسط»، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٩٦، ص١٥.

بالنسبة للأشخاص والمؤسسات، فتكون أوربا بذلك أكثر نشاطاً، وتنافس الدولار كعملة دولية فتكون أوربا بذلك أكثر قوة فتدعِّم مركزها الاقتصادي وتحفظ هويتها الحضارية، كما أن سياسة الاتحاد الأوربي التوسُّعية تُحسِّن موقع أوربا في العالم؛ ومن ثمّ تستطيع مواجهة الولايات المتحدة بإيجاد دور للأوربيين في الشؤون العالمية.

وصيغ التعاون الإقليمي (الشراكة المتوسطية) تتقاطع في كثير من جوانبها مع العولمة، فالمعونات الأوربية المخصَّصة ضمن برامج الشراكة، هي معونات مشروطة سياسياً واقتصادياً؛ سياسياً (بالديمقراطية وحقوق الإنسان) واقتصادياً بالشروط نفسها التي يفرضها البنك والصندوق الدوليان؛ والتي تقضي باندماج الدول الجنوبية في اقتصاد السوق.

شكل ٨: مشروع الأوربة

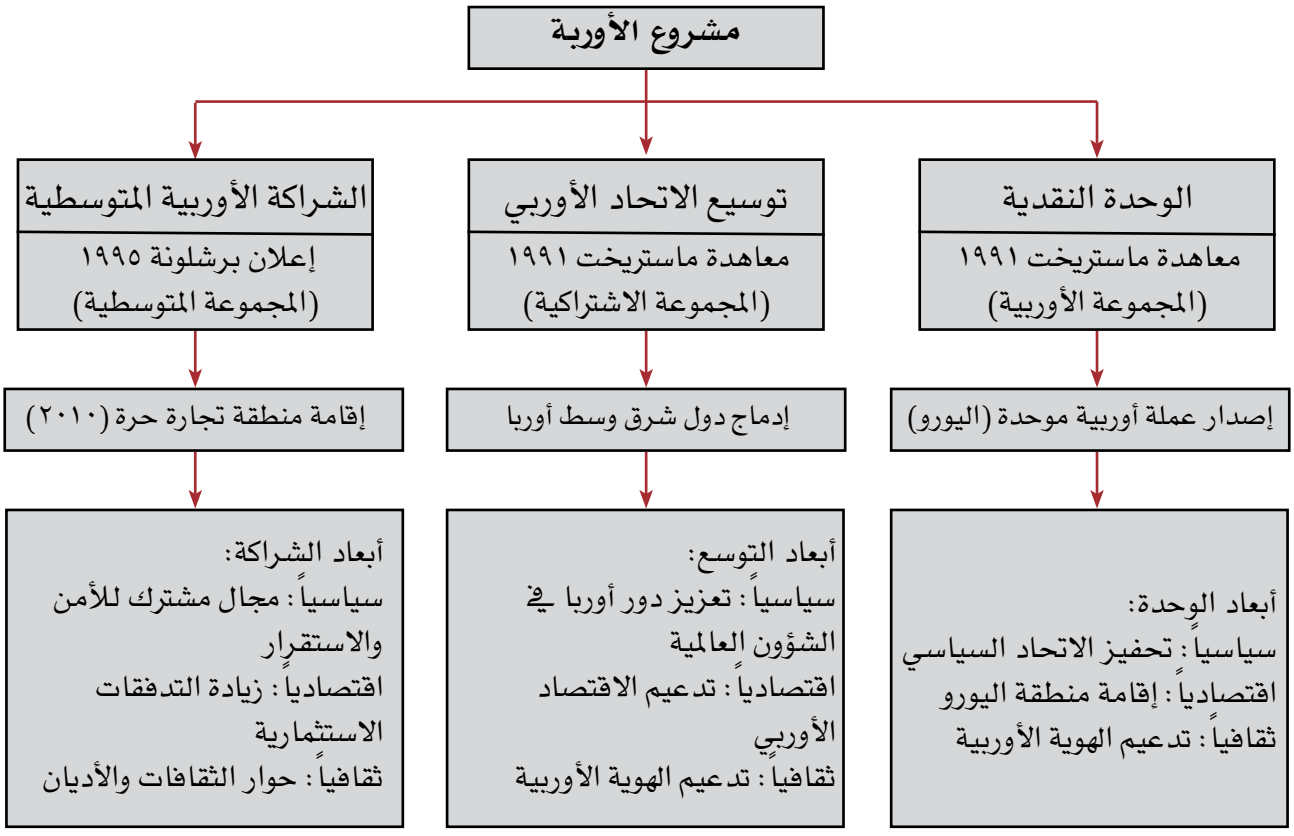

المطلب الثالث: اليابان ومشروع الأسينة

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: الإستراتيجية الثقافية

ثانياً: الإستراتيجية الاقتصادية

ثالثاً: الإستراتيجية السياسية

أولاً: الإستراتيجية الثقافية

على الرغم من أن الموارد الطبيعية باليابان محدودة جداً؛ إلا أن اليابانيين نجحوا في استغلال إمكاناتهم الاقتصادية لإيجاد قلعة اليابان الصناعية، وأصبحت من الدول الصناعية الكبرى في العالم؛ حيث أبرز «بول كنيدي» في كتابه «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين» فصلاً بعنوان» الخطة اليابانية لعالم ما بعد ٢٠٠٠ «، بجعل اليابان أفضل استعداداً للقرن القادم من أيّ مجتمع صناعي متطور آخر، فاليابان وشعبها يواجهون خيارين واضحين[١]:

- يتمثّل الخيار الأول في «إحداث تبدّلات أساسية في نظام ملتزم بمتابعة النمو الاقتصادي، الذي تمّ عبر القرون الأربعة الماضية، وإذا خضع اليابانيون للضغوطات الخارجية (...) فسيكون مجتمعهم أكثر عالمية، وسيكونون بذلك المعنى أقل «يابانية»؛
- أما الخيار الثاني: «فسيشهد أمة يابانية غير متغيِّرة ملتزمة بخلق مبدع للثروة وبنصيب أوسع من السوق العالمية، وسيكون النظام القائم في مكانه، مؤكِّداً على الانضباط التربوي، والمدخرات الكبيرة والإنتاج النوعي، والاستثمار المكثَّف في البحث والتطوير (...) وكل ذلك في ظل شعور قوي «باليابانية».

(١) بول كنيدي، مرجع سابق، ص: ١٩٧.

إن الانعزال الكامل عن الاتجاهات العالمية في ظل العولمة، أصبح أمراً مستحيلاً، حتى ولو اهتم اليابانيون بالحفاظ على «يابانية « اليابان، فهل سيتمكّن من أن يصبح العملاق الاقتصادي القادم؟

تركِّز اليابان في مشروعها على إستراتيجيات ثقافية واقتصادية وسياسية:

وما يميِّز ثقافة اليابان هو التمسُّك الاجتماعي والشعور بالهوية القومية، وفي خضوع الرغبات الفردية لصالح الجماعة؛ الأمر الذي يُدهش الغرب، ويهدف النظام التعليمي الياباني إلى امتلاك المعلومات والمعرفة، بوضع معايير عالية للتعليم نوجزها في النقاط التالية[1]:

- يمرّ تقريباً ٩٢٪ من الطلاب اليابانيين في مرحلة الحضانة، ويحصل كل ياباني على ٩ سنوات على الأقلّ، من التعليم الإجباري؛
- يتخرّج ما نسبته ٩٠٪ من كل السكان من المدارس الثانوية؛ حيث لا يتجاوز معدّل الأمية في اليابان نسبة ٠,٧٪؛
- يدرس الطفل الياباني حوالي ٢٢٠ يوماً في السنة مقارنة بـ ١٨٠ يوماً في الولايات المتحدة؛ وهذا أدّى إلى أن الطفل الياباني البالغ من العمر ١٤ عاماً، يكون قد تعرَّض لتعليم لم يتعرَّض له طفل أمريكي إلا إذا بلغ من العمر ١٧ أو ١٨ عاماً؛
- يحصل الطالب الياباني المتوسّط في اختبارات الذكاء على ١١٧ نقطة مقارنة بـ ١٠٠ نقطة للطالب الأمريكي أو الأوربي.

ونتيجة لهذا النظام التعليمي الهادف فإن خرِّيجي المدارس سيصبحون جزءاً من قوة عمل منضبطة وماهرة ومخلصة لتطوير إنتاجية المؤسسات التي يعملون فيها، فاليابانيون يمتلكون فرضيات خاصة بهم تؤثِّر على أدائهم الاقتصادي.

ومن مميّزات المجتمع الياباني أنه يقدِّس العمل، وقيم الاحترام والتبجيل تكون بالدرجة الأولى للعمل والوطن، ومن خصائص اليد العاملة اليابانية:

- إنتاجية عالمية؛ حيث يُنتج العامل الياباني ما يُنتجه ١٢ عاملاً فرنسياً أو

(١) المرجع السابق، ص: ١٨٦-١٨٨.

٦ عمال في الولايات المتحدة الأمريكية؛

- يبلغ متوسط ساعات العمل السنوي للعامل الياباني ٢,١٥٠ ساعة مقارنة بـ ١,٦٠٠ ساعة للعامل الأوربي و ١,٣٠٠ ساعة للعامل الأمريكي[١]؛
- الاستقرار في العمل، أكسبهم خبرة عالمية؛
- عدم وجود إضرابات عالمية، فالعمال في بقية الدول الصناعية الرأسمالية يُضربون عن العمل؛ حتى تتحقَّق مطالبهم (في زيادة الأجور)، أما عمال اليابان فلا يستخدمون هذا الأسلوب وهذا يُعتبر اختلافاً جوهرياً بين نوعية سلوك العمال في العالم؛ ممّا ينعكس بصورة إيجابية على الإنتاج القومي وعلى الصادرات اليابانية التي تتزايد بمعدّل كبير.

ثانياً: الإستراتيجية الاقتصادية

إن النظام الإنتاجي في اليابان يعود إلى المنافسة القوية بين الشركات اليابانية؛ حيث يكرِّس اليابانيون جهوداً كبيرة لضمان أن تكون منتجاتهم الأفضل «وعندما يصرِّح الخبراء أن اليابان عاجزة في حقل معيّن (مثل: إنتاج السيارات، برامج الحاسب...) يقدِّم اليابانيون جهوداً مكثّفة للتغلُّب على ذلك العجز»[٢].

ونتيجة لهذا التوسُّع الاقتصادي ظهرت الشركات اليابانية العملاقة التي تمتلك إستراتيجية عالمية؛ حيث تقدِّم أعداد الشركات العابرة القومية اليابانية دليلاً على مدى تزايد الارتباط والتداخل الدولي، «ففي نهاية عام ١٩٩٠، وطبقاً لإحصاءات منظمة التجارة الخارجية اليابانية كان هناك نحو ٩,٥٠٠ شركة يابانية تعمل في الولايات المتحدة وكندا، وفي أغسطس ١٩٩١ وُجد أن هناك نحو ٢,٢٩٨ شركة يابانية تعمل في السوق الأوربية؛ بينما بيَّن تعداد في نوفمبر ١٩٨٩ أن هناك نحو ٣,١٩١ شركة مماثلة في أندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاندا؛ وبالتالي فإن جملة عدد الشركات اليابانية في الخارج قد تصل إلى

(١) صادق رباحي، «الجغرافيا الاقتصادية المعاصرة»، دار تانقيث، الجزائر، د. ت، ص: ٢٤٠-٢٤١.
(٢) بول كنيدي، مرجع سابق، ص: ١٨٩.

نحو ١٥,٠٠٠ شركة»[١].

ومن أهم الأسرار الملفتة للانتباه وراء قيام الشركة اليابانية عابرة القومية بالاستثمار المباشر بالخارج هو ملاحقتها للعملاء اليابانيين كيف ذلك؟ «لو أن مشروعاً يابانياً كان له عملاء يابانيون قرّروا فجأة نقل أعمالهم للخارج؛ فإن ذلك قد يدفع هذا المشروع لملاحقة عملائه»[٢].

كما تظهر الهيمنة المالية اليابانية في امتلاكه لأكبر البنوك العالمية؛ حيث ١٠/٧ البنوك الأولى في العالم هي يابانية، «وأن ٢٩ من أكبر ١٠٠ بنك في العالم يابانية، وتمتلك ألمانيا ١٢ بنكاً وفرنسا ١٠، ولكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا ٩ بنوك، والشيء نفسه يمكن أن يُقال عن شركات التأمين العالمية ٤ من أصل أهم ٥ شركات هي يابانية»[٣].

كما أن بورصة طوكيو أصبحت تنافس بورصة نيويورك أكبر بورصة عالمية، «وإذا كان عدد المستثمرين في بورصة نيويورك بلغ ٢٠ مليون مستثمراً؛ فإن عدد المستثمرين في بورصة طوكيو بلغ ١٨ مليون مستثمراً، ولكن ينبغي أن نعرف أن سكان اليابان نصف سكان الولايات المتحدة الأمريكية وفي ١٩٩٤/٤/١ فتحت اليابان أكبر بنك عالمي قيمة الاستثمارات فيه تُقدَّر بـ ٧٠٠ مليار دولار»[٤].

والعملة اليابانية (الين) أصبحت عملة عالمية قوية مطلوبة وقليلة التقلبات؛ حيث شهدت ارتفاعاً أمام الدولار الأمريكي، وهذا ما يوضِّحه الجدول التالي:

جدول ١٢: تطور سعر الين الياباني

السنة	الدولار والين
١٩٨٤	١ دولار = ٢٢٨ ين
١٩٩١	١ دولار = ١٣٧ ين
١٩٩٥	١دولار = ٨٨ ين

المصدر: صادق رباحي، مرجع سابق، ص: ٢٤٩.

(١) بيل إيموت، «الهلع من اليابان، أسطورة الياباني الذي لا يُقهر»، مجلة العربي، ع ٤٣٠ (سبتمبر ١٩٩٤)، ص: ٢٠٣.
(٢) المرجع السابق، ص: ٢٠٥.
(٣) بول كنيدي، مرجع سابق، ص: ٢٠٠.
(٤) صادق رباحي، مرجع سابق، ص: ٢٢٩.

وفي مجال الصناعة؛ فإن اليابان ونتيجة للتطور التكنولوجي السريع؛ تمكّنت من تنويع منتجاتها الصناعية لاسيما في المجال الميكانيكي والإلكتروني؛ حيث أصبح التطور التكنولوجي الياباني يمثِّل المرتبة الأولى في الكثير من الصناعات الحديثة (اختراع أسرع قطار وأسرع مصعد في العالم)، فهي تنتقل إلى مجالات اقتصادية جديدة بهدف ضمان القيمة المضافة العالمية، كما يتّضح من الجدول التالي:

جدول ١٣: القيمة المضافة للصناعات اليابانية الحديثة

(الوحدة: مليار دولار)

المنتج	القيمة المضافة
الأقمار الصناعية	٢٠
المقاتلات النفاثة	٢,٥
محركات الطائرات	٩٠٠
أجهزة الحاسب الأساسية	١٦٠
الغواصات	٤٥
التليفزيون الملوّن	٣٦
السيارات	٣٥

المصدر: بول كينيدي، مرجع سابق، ص: ١٩٦.

ورغم تمكُّن اليابان من غزو الأسواق العالمية بمنتجاتها التي تتميّز بالجودة ودقّة الصنع (فنصيب السيارات اليابانية في الأسواق الأمريكية تمثِّل ٣٠٪)[١]؛ إلا أن أهم مشكل يعانيه اليابان هو الفقر الشديد للثروات الطبيعية؛ إذ يستورد جميع أنواع الثروات الزراعية والمعدنية والطاقوية اللازمة لصناعتها الحديثة، وبنسب كبيرة تتراوح بين ٦٠٪ و١٠٠٪؛ وهو ما يوضِّحه الجدول التالي:

(١) المرجع السابق، ص: ٢٢٤.

جدول ١٤: نسبة واردات اليابان للثروات الطبيعية

(الوحدة: ٪)

الثروات	النسبة
المواد الزراعية: القطن، الصوف، المطاط	٪١٠٠
المواد المعدنية: – البوكسيت– النيكل	٪١٠٠
- الحديد	٪٩٩,٥
- النحاس	٪٨٩
- الرصاص	٪٧٩,٧
- الزنك	٪٦٤
- الخشب	٪٦٣,٩
مصادر الطاقة: –الغاز	٪٦٤,٩
- الفحم	٪٨٥,٢
- البترول	٪٩٩,٨
- اليورانيوم	٪١٠٠

المصدر: صادق رباحي، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

ثالثاً: الإستراتيجية السياسية

هناك من يَعتبر أن الجانب السياسي لليابان هو نقطة ضعف، وهناك من يَعتبره هو من عوامل قوّتها.

فبالنسبة للرأي الأول: ما تعانيه اليابان هو فقدان لقيادتها سياسية تقوم بدور رئيس أمريكي أو رئيس وزراء بريطانيا، وفي هذا الصدد يقول «بول كينيدي»: «وحتى تساهم في النظام العالمي، عليها البحث عن قادة... شجعان لمساعدتها على مواجهة تحولاتها الداخلية والقيام بمساهمات دولية أكبر ممّا تقوم به راهناً، لكن ما تعاني منه اليابان هو نوعية قيادتها السياسية المعتبرة ثغرتها الأكبر وعكس ثغرتها في المواد الخام، على سبيل المثال، لم تتم مواجهة هذه الثغرة (...)؛ ومن ثمّ لن تكون في اليابان «قيادة» كما هي مفهومة في المجتمعات الغربية»[١]، إذن هي دعوة من بول كينيدي (الإنجليزي) لليابان بغرض إدراج «القيادة السياسية القومية» ضمن خانة إستراتيجياتها استعداداً للتعامل مع

(١) بول كنيدي، مرجع سابق، ص: ٢١٢.

قُوى التغيير العالمية (العولمة).

وعلى العكس من ذلك؛ هناك مَن يرى أنه لولا القيادة السياسية الكفؤة لليابان لَما وصلت إلى ثاني أكبر قوة في العالم؛ حيث لو انهمكت في السِّباق نحو التسلُّح، لكان ذلك على حساب قطاعاتها الصناعية الأخرى؛ حيث لم تُنفق سوى ١٪ من دخلها القومي الإجمالي سنوياً على الدفاع مقارنة بالنسب الأمريكية التي تراوحت بين ٥ و١٠٪ وأكثر سنوياً[١].

كما أن اليابان تسعى إلى إقامة تكتُّل في آسيا؛ فهي التي اكتفت بدور القزم السياسي والعسكري؛ تريد أن تصبح عملاقاً اقتصادياً وهي تتّجه إلى إقامة سوق آسيوية من خلال «مجال الرفاه المشترك الشرق الأسيوي الكبير»[٢] الذي يمكن أن توظِّف فيه نجاحها الاقتصادي، وتستطيع من خلاله ممارسة دور سياسي أكبر يتلاءم مع وزنها الاقتصادي... فبالاعتماد على امتداده الطبيعي لفضائه الاقتصادي ليشمل الأسواق الآسيوية يمكن لليابان أن يشهد تنامياً لدوره الاقتصادي والسياسي.

في ضوء متابعتنا للمشروع الياباني في ظل العولمة؛ يتبيّن لنا أن مصدر قوة اليابان هو ثقافتها المتماسكة القوية، وقيادتها السياسية الكفؤة، رغم أن النقاد يشيرون إلى قوة اليابان «ذات البعد الواحد»؛ أي البعد الاقتصادي.

(١) المرجع السابق، ص: ١٩٠.

(٢) المرجع السابق، ص: ١٩١.

شكل ٩: مشروع الأسينة

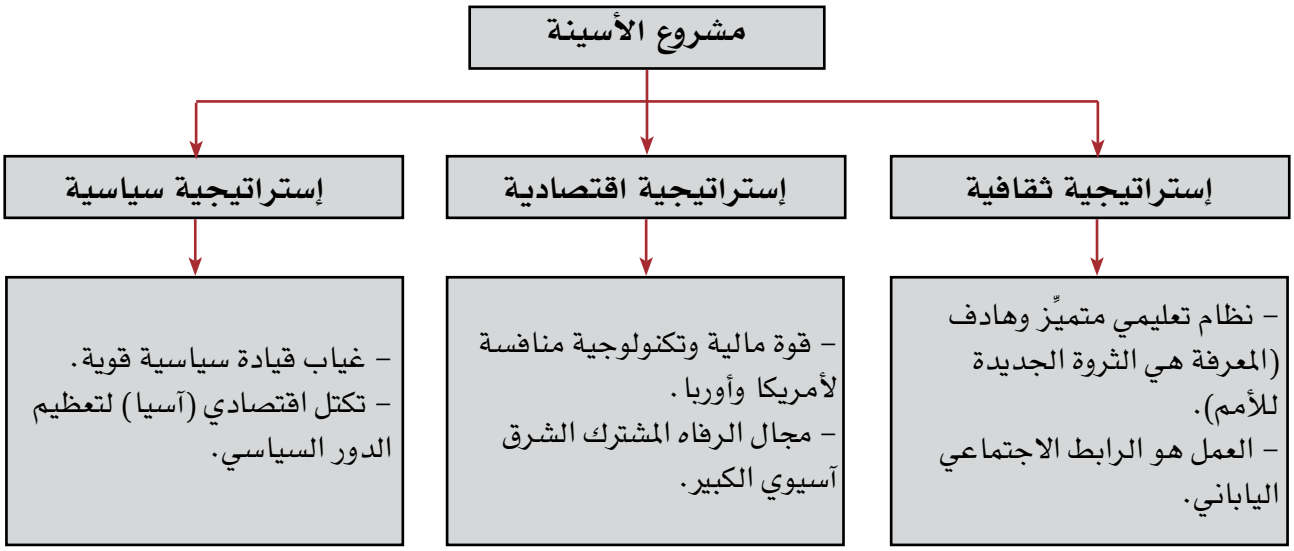

المبحث الثاني

العالم الثالث ورهانات العولمة

سنتناول هذا المبحث بالدراسة من خلال المحاور التالية:

- الدول النامية وتحديات العولمة
- الدول العربية ومخاطر العولمة
- الدول الآسيوية وتجارب العولمة

المطلب الأول: الدول النامية وتحديات العولمة

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: الفقر

ثانياً: التبعية

ثالثاً: التهميش

أولاً: الفقر

تعيش البلدان النامية وضعية مزرية؛ حيث تطرح العولمة عليها جملة من التحديات؛ ولهذا يتعيّن أن تعمل على تحرير نفسها من الفقر والتبعية والتهميش. تعيش أغلب شعوب الدول النامية في حالة فقر، فنسبة السكان الذين يعيشون تحت حدّ الفقر يتجاوز ٤٥٪[١]، كما أن وضعية الدول النامية تعبِّر عنها الأرقام المجرّدة التالية[٢]:

- يموت ٤٨ مليون طفل قبل الوصول إلى سن الخامسة؛
- يعاني مليار إنسان من المجاعة وسوء التغذية؛
- لا يحصل ١,٣ مليار إنسان على ماء نقي غير ملوَّث؛
- هناك ١,٥ مليار نسمة من دون أيّ رعاية صحية؛
- ١٣٠ مليون طفل لا يدخلون أيّة مدارس، فضلاً عن وجود مليار أمّي؛
- تضاعفت ديون الدول النامية فقفزت من ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ١,٣٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٠، «أما في عام ١٩٩٦ فقد وصلت إلى ١,٩٤٠ مليار دولار»[٣]؛

(١) برهان غليون، «الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين»، مرجع سابق، ص: ١٥.
(٢) محمود مرتضي، «حول إشكالية الازدواجية «شمال / جنوب»، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٠١، (١١/١٩٩٥)، ص: ٨٧.
(٣) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ٦١.

- ٩٥٪ من الزيادة السكانية تتمركز في أفقر مناطق المعمورة[١].

ولما تعوّدت الدول النامية الحصول على تمويل من الدول الغنية في إطار «معونات التنمية الرسمية»؛ أي المِنح والقروض الميسّرة المقدَّمة للتغلُّب على الفقر؛ فإن هذه المنح والقروض – في ظل العولمة – هي في طريقها للاختفاء ما عدا «المساعدات الإنسانية» في حالات الكوارث الطبيعية والبشرية التي تحلّ بالدول النامية، فما قدّمته ألمانيا مثلاً من معونة عام ١٩٩٤ هو ٠,٣٤٪ من ناتجها القومي الإجمالي، أما في عام ١٩٩٥ فلم يزد ما قدّمته على ٠,٣١٪[٢]، وتعود أسباب هذا التوجُّه لدى «الدول المانحة» إلى:

- فساد حكومات الدول النامية الذي بدّد المليارات ولم تنتفع به الفئات الفقيرة والمحرومة؛
- انتشار البطالة، وتزايد الفقر بين شعوب الدول المانحة، بدعوى أن الأفضل مساعدة الفقراء في الداخل قبل فقراء الخارج.
- ومن هنا برز مفهوم «الشراكة» التي تبشِّر بها دول الشمال كبديل عن معونات التنمية.

وتشير الإحصاءات إلى أن الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية آخذة في الازدياد، «فهناك ٢٠٪ من دول العالم هي أكثر الدول ثراءً، وتستحوذ على ٨٤,٧٪ من الناتج الإجمالي للعالم وعلى ٨٤,٢٪ من التجارة الدولية، ويمتلك سكانها ٨٥,٥٪ من مجموع مدخرات العالم»[٣]، وهكذا تتفاقم مظاهر الاستقطاب بين الدول الغنية والفقيرة، والجدول التالي يبيِّن الفجوة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف:

(١) المرجع السابق، ص: ٦٤.
(٢) المرجع السابق، ص: ٦٠.
(٣) المرجع السابق، ص: ٧٠.

جدول ١٥: الفجوة الحضارية بين الدول المتقدمة والدول النامية

مؤشرات مختارة	الدول المتقدمة	الدول النامية
عدد السكان (مليون نسمة)	١,٣٢٠	٤,١٨٠
عدد السكان لكل طبيب	٣٨٠ نسمة	٢,١٤٠ نسمة
متوسط عمر الفرد	٧٣ سنة	٥٩ سنة
نسبة المتعلمين	٪٩٩	٪٦٠
نصيب الفرد من السعر الحراري اليومي	٣,٣٩٥	٢,٤٢٢
نسبة الحاصلين على الماء الصالح للشرب	٪٩٧	٪٥١
متوسط دخل الفرد السنوي (دولار)	١٣,٥٠٠	١,٠٨٥
إجمالي الإنفاق العسكري السنوي (مليار دولار)	٧٠٠	١٥٠
الإنفاق السنوي على التعليم (مليار دولار)	٥٦٤,٧٤٣	٩٧,٧٥٤
الإنفاق السنوي على الصحة (مليار دولار)	٥٥٠,٧١١	٣٨,١٩١
متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي السنوي	٤٥٤ دولار	١١ دولار
متوسط نصيب الفرد من الإنفاق التعليمي السنوي	٤٩٠ دولار	٢٨ دولار
إجمالي الناتج القومي (مليار دولار)	١١,٥١٨,١٨٣	٢٥٦٠,٧٩٦
النسبة المئوية إلى الناتج القومي العالمي	٪٧٨	٪٢٢
النسبة المئوية من إجمالي الناتج القومي الصناعي العالمي	٪٩١	٪٩
النسبة المئوية من إجمالي إنتاج الغذاء	٪٨٠	٪٢٠
نسبة المشاركة في الصادرات العالمية	٪٨٨	٪١٢
نسبة الهيمنة على التجارة الدولية	٪٨٣	٪١٧
نسبة امتلاك الأرصدة والأوراق النقدية	٪٨٠	٪٢٠
نسبة امتلاك العملات الأجنبية	٪٩٠	٪١٠
احتياطات الذهب	٪٨٥	٪١٥
نسبة تحقيق الإنتاج واستهلاكه عالمياً	٪٩٠	٪١٠
نسبة الاستهلاك النفطي	٪٨٥	٪١٥

المصدر: مجلة دراسات اقتصادية، ع ١، ١٩٩٩، ص: ٢٠٢-٢٠٣.

يضاف إلى ذلك سوء توزيع الثروة؛ حيث «أن ٣٥٨ ملياردير يمتلكون معاً ثروة تضاهي ما يملكه ٢,٥ مليار من سكان المعمورة؛ أي أنها تضاهي مجموع ما يملكه نصف سكان العالم»[١]، فمع نموّ العولمة يزداد تركُّز الثروة، وتتّسع الفوارق

(١) المرجع السابق، ص: ٦٠.

بين الشعوب والدول والمناطق والأجيال.

كما تزايد دور الشركات المتعدِّدة الجنسيات التي أصبحت تقيِّم أوضاع الدول النامية وتزن احتمالات وحجم الأرباح مع سيرورة «الترحيل» أو «الانتشار» (*Delocalization*)؛ حيث أصبح البحث مرتكزاً على الأماكن التي تتميّز بالخصائص التالية:

- الانخفاض في الأجور والضرائب، والقدرة الشرائية القوية؛
- الاستقرار السياسي الذي يمنع حدوث الانقلابات المفاجئة؛
- سوق كبيرة مبنيّة على عدد السكان ونسبة من سيُرقّون إلى صفوف الطبقة الوسطى، ولكن الفقر لا يجعل «الطلب» بالمعنى الاقتصادي؛ ولهذا فأسواق معظم الدول النامية لا تُغري هذه الشركات.

ثانياً: التبعية

لقد تنامت درجة ارتباط الدول النامية بالدول المتقدمة التي أضحت «تمتلك كل الأوراق الرابحة بين أيديها (رأس المال، التكنولوجيا، السيطرة على وسائل الاتصال، وفرة المواد الغذائية والشركات المتعدِّدة الجنسيات القوية)، وتتنامى مزايا هذه الدول لأن التكنولوجيا تأكل قيمة العمل والمواد اللذيْن هما الموجودات الأساسية للبلدان النامية، ومع أن البلدان النامية مستقلة رسمياً منذ انتهاء الاستعمار، إلا أنها الآن أكثر اعتماداً على أوربا والولايات المتحدة أكثر من قرن مضى من الزمن»[1]، وتتعدّد أشكال تبعيتها كالآتي:

- التبعية المالية والنقدية؛
- التبعية التجارية؛
- التبعية التكنولوجية؛
- التبعية الغذائية...

إن تطبيق سياسات التكييف الهيكلي في البلدان النامية يؤدي إلى تزايد التبعيّة

(١) بول كنيدي ، مرجع سابق، ص: ٢٨٥ .

بدخولها في دوامة جدولة الديون، «وقد نتج عن مشكلة صعوبات خدمة الدين، أن اضطر في السنوات الـ ١٥ الأخيرة ما يزيد على ٩٠ بلداً نامياً إلى قبول برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي»[١]، ففي الوقت الذي تُحثّ فيه الدول النامية على تفكيك القطاع العام وتصغير حجم المؤسسات؛ تتّجه الدول المتقدمة نحو المزيد من الاندماج والتكتّل عن طريق اندماج شركاتها! ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى تعميق التبعية وتكريس التخلف؛ نتيجة تعرّض الاقتصادات النامية إلى منافسة مدمِّرة تجني مكاسبها الدول المتقدمة.

وعلى الرغم من أن الجنوب يضم ٨٠٪ من سكان العالم؛ فلا يزيد نصيبه على ٤٪ من الإنفاق العالمي على البحث والتنمية، وفي القطاعات الحساسة مثل: المعلوماتية والبحث العلمي؛ لا يوجد فيه إلا ٥٪ من الحواسيب المستخدَمة في العالم[٢]؛ ممّا يعمِّق التبعية في مجال التنمية بين الشمال والجنوب.

ثالثاً: التهميش

لقد فقدت المواد الأولية – التي تمتلكها الدول النامية – أهميتها وانخفضت أسعارها؛ نتيجة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية في البلدان الصناعية؛ وذلك للأسباب التالية:

- تراجع نصيب الصناعة في اقتصاد الدول المتقدمة لصالح قطاع الخدمات؛
- تخفيض مكوّن الطاقة والمواد الأولية في قيمة السلعة نتيجة الوعي بقضايا البيئة؛
- تطوير التكنولوجيا أدى إلى أن نصيب المادة الأولية اليوم في ثمن أيّ سلعة لا يزيد على ١٠٪[٣]، وأدى ذلك إلى تدهور معدلات التبادل، وإضعاف وزن البلدان النامية في العلاقات التجارية الدولية.

---

(١) مارتين كور، «العولمة وضرورة تنسيق الحلول المتوخاة في مجال السياسة العامة في الجنوب»، مجلة التعاون في الجنوب، عدد خاص (أغسطس ١٩٩٥)، ص: ١٧.

(٢) برهان غليون، «الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين»، مرجع سابق، ص: ١٢.

(٣) إسماعيل صبري عبد الله، «العرب والكوكبة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٧٠.

كما أن الحوار بين الشمال والجنوب لم يعُد له اهتمام دولي بسبب تجاهل العالم المتقدِّم لمشكلات الدول النامية، فمع تسارع عمليات العولمة؛ فإن المصطلحات التي شغلت الفكر مثل: العالم الثالث والتحرُّر والتقدُّم وحوار الشمال والجنوب والتنمية الاقتصادية، في طريقها للاختفاء، وفي هذا الصدد يقول مؤلفا كتاب «فخ العولمة»: «لقد قضى حوار الشمال والجنوب نحبه، كما قضى نحبه صراع الشرق والغرب... ولم يعُد هناك قاموس مشترك لتسمية المشكلات، فمصطلحات من قبيل «الجنوب والشمال» و«العالم الثالث» و«التحرُّر» و«التقدُّم» لم يبق لها معنى واحد»[1].

كذلك يتجلى إقصاء الدول النامية في ضعف موقفها في الهيئات الدولية؛ فالدول المتقدمة تهيمن على المؤسسات المالية الدولية بما يوفِّر لها السلطات لتحديد الأولويات في حركة العولمة؛ بينما لا يبقى للدول النامية سوى دور ثانوي، كما تسعى الدول المتقدمة إلى تهميش دور الأمم المتحدة بإعفائها من المهام الاقتصادية والاجتماعية والتي وُجدت من أجلها، ويظهر ذلك من خلال التقليل من أهمية بعض أجهزتها مثل: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وهو مكلَّف بتعزيز قدرات البلدان النامية على تطوير اقتصاداتها الوطنية وتحسين مركزها في الاقتصاد الدولي؛ حيث أُسندت صلاحيات أكبر لمنظمة التجارة العالمية، فتراجعت مكانة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصّصة، وهكذا فإن «نفوذ الأمم المتحدة سيظل يتآكل وسيظل صُنع القرار الدولي بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية بكامله بين أيدي مؤسسات ليس للبلدان النامية فيها أيّ تأثير يُذكر»[2].

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما الخيارات المتاحة أمام الدول النامية لتعظيم قدراتها على كسب معركة التنمية في ظل اتجاهات (الفقر والتبعية والتهميش) المتزايدة في عصر العولمة؟!

(١) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ٦١.
(٢) مارتين كور، مرجع سابق، ص: ١٨.

١. **تفعيل أدوار المنظمات الإقليمية للدول النامية:** (حركة عدم الانحياز، منظمة الوحدة الإفريقية، مجموعة ٧٧، مجموعة ١٥ ...).

حيث تعاني حركة عدم الانحياز من أزمة دور، وهي ليست مطالبة بتغيير الاسم فقط بقدر ما هي مطالبة بتغيير الإستراتيجية ضمن مفاهيم العولمة والشركات المتعددة الجنسيات؛ وذلك بضرورة إعطاء البعد الاقتصادي للحركة على حساب البعد السياسي، فإذا أنهت الحرب الباردة معركتها السياسية؛ فإنها لم تنه معركتها الاقتصادية التي بدأت منذ مؤتمر الجزائر عام ١٩٧٣ حين طالب بنظام اقتصادي جديد يقوم على العدالة والمساواة، كما يتعيّن عليها: تعبئة روح التضامن – التي تعاني من مشكلة ضعف – التي لازمت عصر الحركة إبّان أوجّ فاعليتها، إلى جانب العمل على تقوية صلاحيات الأمم المتحدة وترقية حوار شامل ومنصف بين الشمال والجنوب. أما مجموعة الـ ١٥ فقد تشكّلت لتعزيز التعاون بين دول الجنوب، وتفعيل الحوار بين الشمال والجنوب (وخاصة مجموعة الـ ٧) والعمل على تجاوز سلبيات العولمة، وتبلغ نسبة التجارة فيما بين البلدان النامية حوالي ربع إجمالي التجارة العالمية[١]؛ إلا أن التعاون جنوب – جنوب يواجه بعض الصعوبات أهمها أن البلدان المجاورة غالباً ما تنتج السلعة نفسها المعدّة للتصدير، ويقول رئيس زمبابوي موضّحاً في هذا الصدد: «إن زمبابوي تنتج نفس السلع التي تنتجها كينيا؛ الأمر الذي يتعذّر معه الاتجار معها، ويشكّل ذلك أحد أهم عوائق التجارة جنوب – جنوب»[٢]، ولحلّ هذه الصعوبات فإنه يتعيّن على الدول النامية الاهتمام بمجالات النقل والاتصالات وتكنولوجيا الإعلام التي يمكن أن تعزّز قدرة اقتصادات الدول النامية على المنافسة الدولية، ويقول رئيس وزراء ماليزيا: «إن البلدان النامية ينبغي أن تتعلّم كيف تتعرّف على قدرات بعضها البعض؛ وذلك أنه لا بدّ من توافر عاملين هامين

(١) بربارة كوتوار، «التعاون الاقتصادي: جنوب – جنوب»، مجلة التعاون في الجنوب، مرجع سابق، ص: ١١.
(٢) المصدر نفسه.

جداً لتجاوز ذلك ألا وهما: المعلومات والاتصالات»[1].

٢. ضرورة صياغة برنامج عالمي شامل لشعوب العالم لمواجهة تحديات العولمة:

وفي هذا الصدد أصدرت لجنة الجنوب تقريراً بعنوان «التحدي أمام الجنوب»، تدعو فيه إلى صياغة برنامج عالمي للعمل المشترك بين شعوب الدول النامية والدول المتقدمة لاسيما في ظل اتجاهات التطور العالمي وتدويل المشكلات الإنسانية (مكافحة الفقر والجوع، تدهور البيئة، الأمراض الصحية «الإيدز»، تجارة المخدرات، تهريب الأسلحة والعنف والإرهاب...)[2]، ويهدف هذا البرنامج إلى[3]:

- إعادة هيكلة جذرية للنظام الدولي؛
- ضمان إدارة عادلة للتكافل العالمي؛
- إنعاش التعاون بين الدول النامية.

شكل ١٠: تحديات العولمة للدول النامية

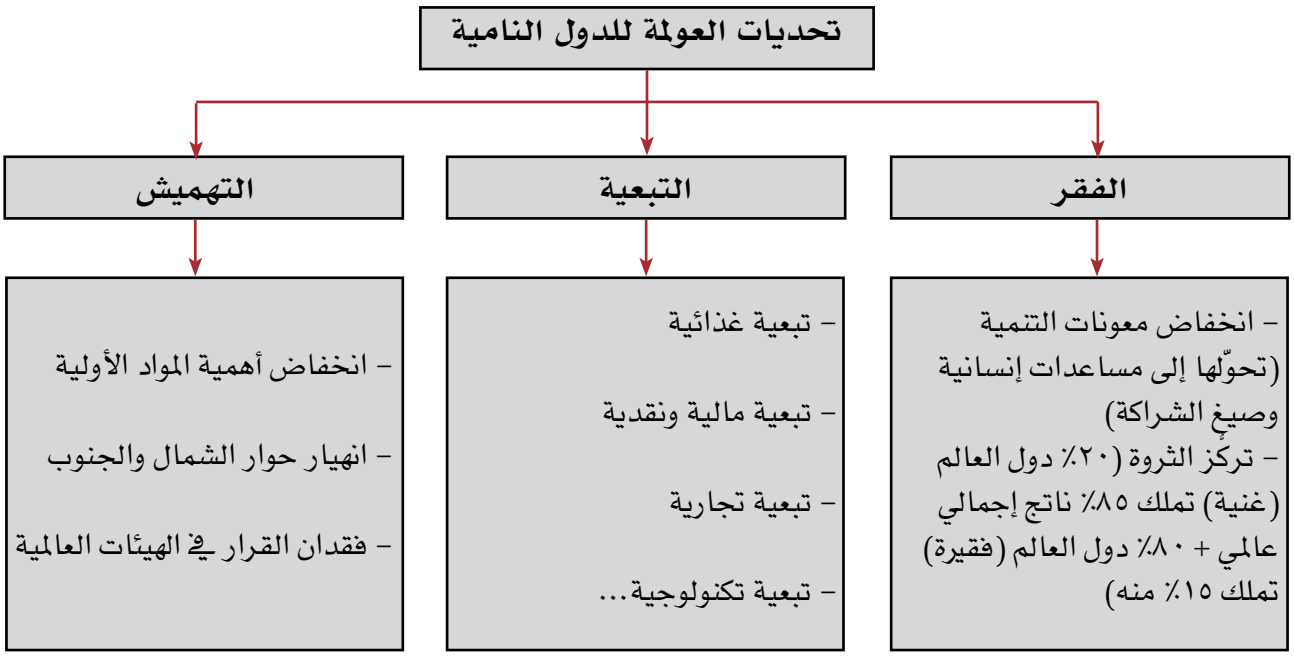

(١) المرجع السابق، ص: ١٢.
(٢) راجع: تقرير لجنة الجنوب، «التحدي أمام الجنوب»، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ديسمبر ١٩٩٠، ص: ٥٩-٦١.
(٣) راجع: المرجع السابق، ص: ٣٢٨-٣٣٢.

المطلب الثاني: الدول العربية ومخاطر العولمة

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: وضعية الاقتصادات العربية

ثانياً: مخاطر عولمة الاقتصادات العربية

ثالثاً: وسائل التخفيف من مخاطر عولمة الاقتصادات العربية

أولاً: وضعية الاقتصادات العربية

يتميّز الاقتصاد العربي بالمعطيات التالية[1]:

- إن اقتصاد الدول العربية يقوم على ثلاثة قطاعات رئيسة: التشييد والنفط والزراعة؛ حيث تستورد ما بين ٦٠ و٧٠ ملياراً لهذا القطاع سنوياً (استثمارات)، أما صناعة النفط فتستورد من ٢٠ إلى ٤٠ مليار دولار سنوياً (مدخلات فنية)، أما القطاع الزراعي فتستورد ما قيمته ٢٥ مليار دولار سنوياً (مواد زراعية)؛
- يتشكّل هيكل الصادرات في الاقتصاد العربي من السلع الزراعية والنفطية والمعدنية، بينما يتمثّل هيكل وارداته في السلع الغذائية والمصنّعة؛
- بلغ حجم مديونية الدول العربية سنة ١٩٩٥ حوالي ٢٢٠ مليار دولار؛ في حين تُقدَّر رؤوس الأموال العربية الخاصة الموظَّفة في الخارج بحوالي ٧٥٠ مليار دولار؛
- قُدِّرت قيمة الناتج القومي في البلدان العربية ٥١٠ مليار دولار، بما فيها قيمة النفط (قريبة من قيمة الناتج الوطني لهونغ كونغ ٤٥٠ مليار دولار، لـ ٦ ملايين نسمة)، أما إذا استثنينا النفط؛ فلا تزيد عن قيمة صادرات فينلندا التي تُعدّ ٥ ملايين نسمة، وتجدر الإشارة إلى أن مجموع سكان

(١) برهان غليون، «الوطن العربي أمام القرن الواحد والعشرين»، مرجع سابق، ص: ٢١-٢٣.

الدول العربية بلغ ٢٥٢ مليون نسمة عام ١٩٩٥[١]؛

- لم يزد نصيب المنطقة من الاستثمارات الأجنبية على ٣٪ مثل إفريقيا السوداء، مقابل ٢٦٪ لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و١٠٪ لأوربا الشرقية وآسيا الوسطى و٥٨٪ لجنوب شرق آسيا؛
- بلغ حجم الإنفاق على البحث والتطوير في الوطن العربي عام ١٩٩٢ حوالي ٦٠٠ مليون دولار ولا يزيد هذا المبلغ على ٠,٠١٤ من الناتج القومي الإجمالي، وتبلغ هذه النسبة ١٪ بالنسبة للدول النامية و٣٪ في بلدان منظمة التعاون والتنمية، ومتوسط إنتاج العلماء العرب يُقدَّر بـ ٠,٤ بحثاً في العام؛
- كما بلغ متوسط النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٦) حوالي ٢,٨٪؛ أي أقلّ من النسبة السنوية لنمو السكان، أما قيمة التجارة العربية البينية، كنسبة لمجمل التجارة العربية فتتراوح بين ٧٪ إلى ٩٪[٢].

ثانياً: مخاطر عولمة الاقتصادات العربية

تواجه الاقتصادات العربية عدداً من التحديات والمخاطر في حال اندماجها السلبي في العلاقات الدولية في ظلّ تدهور أوضاعها الحالية؛ حيث ستواجه خطر التجزئة إذا لم تتّخذ خطوات جادّة لبناء كتلة اقتصادية عربية قوية، وخطر تراجع العائدات النفطية إذا لم يتم تغيير التركيب الهيكلي السلعي للصادرات، وخطر الذوبان الثقافي إذا لم تحافظ على خصوصياتها العربية... وسنركِّز على بعض تلك المخاطر فيما يلي:

١- **خطر التجزئة:** ظهرت أشكال جديدة للاحتواء؛ من أجل إدماج الدول العربية بشكل فردي وجماعي في دوائر نفوذ اقتصادي جديدة على حساب جهود الاندماج الاقتصادي، ويشكِّل المشروعان المطروحان على المنطقة

(١) إسماعيل صبري عبد الله، «العرب والكوكبة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق ، ص: ٣٦٢.
(٢) محمد الأطرش، «العرب والعولمة: ما العمل؟»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٤٢٨-٤٣٠.

العربية تحدياً جوهرياً خطيراً يكرِّس التجزئة، وهما: المشروع الشرق أوسطي والمشروع المتوسطي.

- **فمشروع الشرق الأوسطي-شمال إفريقيا:** تجسّد من خلال كتاب «الشرق الأوسط الجديد» عام ١٩٩٣ من قِبل «شمعون بيريس» رئيس وزراء إسرائيل سابقاً، وتحت دعم الولايات المتحدة؛ ومن أهداف هذا المشروع:
  - **تهميش الصفة العربية الغالبة للمنطقة:** حيث إن «الغرض من ترويج تسمية الشرق الأوسط مردُّه إلى رغبة المؤسسات المالية والإنمائية الدولية ومعها الولايات المتحدة بشكل خاص بين البلدان الصناعية في استخدام تسمية تتيح إدماج إسرائيل في مجموعة الدول التي يضمّها هذا الشرق الأوسط؛ وبالتالي إلغاء أو على الأقل الحدّ من الاعتراف بوزن المجموعة العربية في الشرق الأوسط»(١)؛ ومن ثمّ تفكيك النظام العربي استناداً إلى هوية شرق أوسطية بدلاً من هوية عربية أو عربية إسلامية؛
  - **تحقيق أهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة وهي:**
    - رفض مشاريع الوحدة وعرقلتها، وتشتيت المواقف العربية؛
    - ضمان التفوُّق الإسرائيلي: العسكري والسياسي والاقتصادي؛
    - تحجيم الدور الفاعل للدول العربية القوية كمصر والجزائر والعراق...؛
    - السيطرة على الاحتياطات النفطية وضمان تدفُّق المنتجات النفطية بالأسعار المناسبة والكميات المطلوبة؛
    - فتح الأسواق العربية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والأنماط الثقافية.
- **أما المشروع المتوسطي:** فيتجسّد في الشراكة بين الاتحاد الأوربي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، وأغلب هذه الدول هي عربية، «فالشراكة الاقتصادية

(١) يوسف صايغ، «الاقتصاد العربي على عتبة القرن الواحد والعشرين»، مرجع سابق، ص: ٣٨-٣٩.

هي أداة من أدوات العولمة؛ بل إن لفظ الشراكة نفسه (PARTENARIAT) يختلف عن لفظ المشاركة (PARTICIPATION)؛ من حيث أنه لا يقيم العلاقة بين متساوين»[1]. وتجدر الإشارة إلى الجوانب الخفيّة لهذا المشروع:

- يعكس عدم التكافؤ من حيث القوة التفاوضية بين الدول الأوربية (ككتلة موحَّدة) من جهة؛ والدول العربية المتوسطية (كل دولة على حِدة) من جهة أخرى، وقد يكون من الواضح أن المنطقة الحرة سوف تخدم مصالح الاتحاد الأوربي؛
- يُعدّ تهميش الزراعة الثغرة المحورية، فالاتحاد الأوربي يطلب من الدول العربية المعنيّة أن تزيل القيود الجمركية عن الصادرات الأوربية من السلع الصناعية، وتبقى الأسواق مغلقة أمام الصادرات العربية من المنتوجات الزراعية؛
- يهدف المشروع أساساً إلى فصل دول المغرب العربي عن دول المشرق العربي، والقضاء على إمكانية قيام وحدة اقتصادية مغاربية أو عربية.

٢- **خطر الاعتماد على سلاح النفط:** تجلّت فاعلية توظيف النفط كسلاح سياسي واقتصادي خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣؛ حين قرَّرت الدول العربية المنتجة للبترول استخدام سلاح النفط العربي ضدّ الدول الغربية بمنع تصديره، فقد أعطى للعرب قوة اقتصادية وسياسية عالمية أحدثت تحوُّلات على مستوى توزيع الثروة بين الشمال والجنوب، وقد عزّزت تلك التطورات من مطالب العالم الثالث القاضية بضرورة إصلاح النظام الاقتصادي العالمي السائد، وإرساء ركائز جديدة لنظام اقتصادي جديد أكثر عدالة وتكافؤاً، وليس من قبيل المصادفة التاريخية أن يبدأ حوار الشمال والجنوب خلال هذه الفترة وأن تقوم أوربا بتدشين الحوار العربي – الأوربي!

أما اليوم فقد انقلبت علاقات القُوى، ولم يعُد هذا السلاح فعّالاً، وفي هذا المقام يقول «إسماعيل صبري عبد الله»: «علينا أن نعي أن الثراء المفاجئ الذي عرفته

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٣٥٠.

الأقطار المصدِّرة للنفط في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٢ كان ظاهرة استثنائية، وأن النفط شأنه في ذلك شأن كل المواد الأولية يُباع في سوق يُسيطر عليها المشترون لا المنتجون (...) ففي السبعينيات كنا نهدِّد الدول التي تعادينا، بحظر توريد النفط إليها، وها نحن أولاء في التسعينيات أمام حظر الغرب استيراد النفط من إيران والعراق وليبيا»[١].

كما عرفت أسعار البترول سنة ١٩٩٨ سقوطاً حراً لم يشهد له مثيل منذ ١٩٨٦؛ حيث وصل سعره في شهر ديسمبر ١٩٩٨ إلى ٩,٨٩ دولار للبرميل، وينبغي التنبيه إلى أن سعر النفط حالياً (١٩٩٩) حوالي ١٥ دولار بما يعادل ٣ من دولارات ١٩٧٠، وهذا ما يوضِّحه الجدول التالي:

جدول ١٦: تطور أسعار البترول بالقيمة الاسمية والحقيقية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٩

(الوحدة: دولار للبرميل، سنة الأساس ١٩٧٠ = ١٠٠)

السنوات	القيمة الاسمية	القيمة الحقيقية	السنوات	القيمة الاسمية	القيمة الحقيقية
١٩٧٠	١,٦٧	٢,٣٦	١٩٨٥	٢٧,٠١	١٥,٢١
١٩٧١	٢,٠٤	٢,٦٧	١٩٨٦	١٣,٥٣	٦,٠٢
١٩٧٢	٢,٣٠	٢,٦٨	١٩٨٧	١٧,٧٣	٦,٨١
١٩٧٣	٣,٠٧	٣,٠٧	١٩٨٨	١٤,٢٤	٥,١٤
١٩٧٤	١٠,٧٧	٩,٨٧	١٩٨٩	١٧,٣١	٦,٣٠
١٩٧٥	١٠,٧٣	٨,٧٠	١٩٩٠	٢٢,٢٦	٧,٠٦
١٩٧٦	١١,٥١	٩,٣١	١٩٩١	١٨,٦٢	٥,٧١
١٩٧٧	١٢,٤٠	٩,١٠	١٩٩٢	١٨,٤٤	٥,٣٤
١٩٧٨	١٢,٧٠	٧,٨٨	١٩٩٣	١٦,٣٣	٥,٠٨
١٩٧٩	١٧,٢٨	٩,٤٨	١٩٩٤	١٥,٥٣	٤,٧٦
١٩٨٠	٢٨,٦٧	١٣,٩٤	١٩٩٥	١٦,٨٦	٤,٧٦
١٩٨١	٣٢,٥٠	١٦,٤٣	١٩٩٦	٢٠,٢٩	٥,٦١
١٩٨٢	٣٢,٣٨	١٧,١٦	١٩٩٧	٢٠	٥
١٩٨٣	٢٩,٠٤	١٥,٧٦	١٩٩٨	١٤	٢,٨
١٩٨٤	٢٨,٢٠	١٦,٠٠	١٩٩٩	١٥	٣,١

المصدر: مجلة دراسات اقتصادية، ع١، ١٩٩٩، ص: ٢٠٨.

(١) إسماعيل صبري عبد الله، «العرب والكوكبة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٨٣-٣٨٤.

وفي ظل الأزمات النفطية التي تؤدي إلى تراجع عائدات النفط يُثار التساؤل التالي: كيف يمكن الاندماج في الصراع التنافسي في ظل الاعتماد على مصدر واحد للدخل هو البترول؟ لاسيما أن التركيب الهيكلي للصادرات يتميّز بارتفاع نسبة البترول ومشتقاته بنسب تتراوح بين ٦٠٪ إلى ٩٩٪؛ الأمر الذي يجعلها سريعة التأثُّر بالتقلبات في السوق الدولية، وتنعكس الانخفاضات بشكل مباشر على مشاريع التنمية كما أن الدول المصدِّرة للنفط لم تنتهج سياسة موحَّدة واضحة؛ بل بقيت مقسَّمة ومتصارعة؛ ومن ثمّ تبقى دائماً في موقف ضعف؛ في حين نجد الدول المستهلكة وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تستورد ما قيمته ٩ مليون برميل يومياً في موقع قوة، وبعد حرب الخليج ١٩٩١ بدأت الولايات المتحدة تركِّز اهتمامها على كيفية ضمان سعر أدنى للنفط؛ بدلاً من تركيزها على تأمين مصدر التموين.

٣- **خطر تشويه الهوية العربية:** إن هيمنة الثقافة الغربية على محتوى وسائل الإعلام العربية يُسهم بصورة عامة في تغريب المواطن العربي عن مجتمعه، «فشبكات التلفزيون العربية تستورد ما بين ثلث إجمالي البث (سوريا ومصر) ونصف هذا الإجمالي (تونس والجزائر)، أما في لبنان فإن البرامج الأجنبية تزيد عن نصف إجمالي المواد المبثّة إذ تبلغ ٢, ٥٨٪»[١]، فاستيراد مفاهيم غربية يشوِّه الحياة الثقافية العربية.

وأصبحت وسائل الإعلام العربية منفعلة بما يجري من أحداث ووقائع سياسية واجتماعية في الدول المتقدمة على حساب متابعة تطورات الأوضاع المزرية التي يعيشها المواطن العربي، ولا غرابة إذا وجدنا مثلاً بأن التلفزيون المصري «يقطع برامجه لكي يذيع جنازة الأميرة «ديانا» في لندن، لأكثر من ساعتين، على الهواء مباشرة، وهو شيء لم يحدث في وفاة طه حسين أو عباس محمود العقاد ...»[٢].

وتقطع القنوات العربية إرسالها لبثّ خطاب مباشر لرئيس دولة متقدمة أو

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٣٣٥.
(٢) المرجع السابق، ص: ٣٣٠.

لوزير دفاعها ...

كما يُلاحَظ انتشار استخدام العامية في بعض نواحي الأدب والإعلام؛ نتيجة عدم تحسين إمكانات اللغة العربية على استيعاب المعطيات والمعارف الجديدة، وعدم توحيد المصطلحات وتعميمها، وعلماء اللغة يُنبِّهون إلى أن الصراع القادم هو صراع لغوي، ويقول «كاميليو جوزيسيلا»: «إن ثورة الاتصالات التي اختزلت الزمان ستؤدي إلى انسحاب أغلب اللغات قبل نهاية القرن الحادي والعشرين، ما عدا أربع لغات هي: الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية، وإدراكه أن اللغة العربية ضمن هذه المجموعة أثارت حفيظة الغرب عامة»، وأهمية اللغة والحفاظ عليها قضية جوهرية بالنسبة للهوية القومية؛ فأمريكا مثلاً والتي بدأت خليطاً من الأجناس والأعراق؛ لم تتوحّد إلا بإحدى الوسائل وأبرزها استعمال اللغة الإنجليزية، كما حصر «برهان غليون» مشكلة البحث العلمي في الوطن العربي في أمور ثلاثة: «انخفاض عدد الباحثين بالمقارنة مع البلدان المتقدمة ومع المعدل الوسطي العالمي نفسه، وضعف البنية المؤسسية العلمية، وأخيراً نقص مردودية الباحث العربي»[1].

إن العولمة هي ظاهرة تفوّق علمي بالأساس وكلّ متفوِّق علمياً هو عضو في العولمة، فوجود العلم عند المهزومين في الحرب العالمية الثانية (ألمانيا واليابان) جعلهما قوتين فيما بعد.

ثالثاً: وسائل التخفيف من مخاطر عولمة الاقتصادات العربية

نتساءل أخيراً، أين البلدان العربية ممّا يشهده العالم من تغيُّرات وتحوُّلات؟ وكيف يمكن التعامل معها وتحسين موقعهم في إطار عملية العولمة الاقتصادية؟ ولمواجهة العولمة انتهى «إسماعيل صبري عبد الله» إلى أن «الاختيار الحاسم» في ضوء ما تُثبته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يتمثل في «وحدة العرب الاقتصادية» باعتبارها «طوق النجاة من الأخطار التي تهدِّد مجمل الدول العربية

(١) برهان غليون، «الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين»، مرجع سابق، ص: ٢٢.

مستقبلاً»[1]، ويعتمد في تحليله على دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة ١٩٩٥ التي توصّلت فيها إلى أن خمس دول ستصبح سنة ٢٠٢٠ من الدول الكبرى اقتصادياً هي: (روسيا والصين والهند والبرازيل وأندونيسيا)[2]، ويرجع سبب اختيار المنظمة لهذه الدول الخمس إلى عاملين هما:

- عدد سكان لا يقل عن ١٥٠ مليون نسمة؛
- وناتج محلي إجمالي لا يقل عن ١٥٠ مليار دولار.

وبما أن مجموع سكان الدول العربية هو (٢٥٢ مليون نسمة) وناتج محلي إجمالي (٥٢٨,٧ مليار دولار)؛ فإن الوحدة الاقتصادية العربية هي أساس الصعود إلى مركز دولة كبرى في الاقتصاد العالمي، حسب ما يوضِّحه الجدول التالي:

جدول ١٧: الناتج المحلي الإجمالي مقارناً بعدد السكان في بعض دول الجنوب

الدول	عدد السكان (مليون نسمة)	ناتج محلي إجمالي (مليار دولار)
الهند	٩٢٩,٣	١,٣٢٤
أندونيسيا	١٥٩,٢	١,١٩٨
البرازيل	١٥٩,٢	١,٦٨٨
مجموع الدول العربية	٢٥٢,٨	٥٢٨,٧

المصدر: السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٣٨٢.

إن الوحدة الاقتصادية العربية لن تتحقّق بمعاهدة يوقِّعها الملوك والرؤساء؛ وإنما المطلوب هو: «توحُّد الوطن والأمة؛ أي مشاركة العرب كأفراد وجماعات وأحزاب وحكومات ورجال أعمال وأكاديميين ومثقّفين في العمل الإيجابي الذي يستهدف تحقيق الوحدة»[3].

ويقترح بعض الباحثين مشروعاً متكاملاً يهدف إلى تحقيق وأسباب القوة العربية وتدعيم الموقف العربي تجاه التحديات الدولية الراهنة، وتتمثل عناصر هذا

(١) إسماعيل صبري عبد الله، «العرب والكوكبة»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٣٨٢.
(٢) المرجع السابق، ص: ٣٨١.
(٣) المرجع السابق، ص: ٣٨٥.

المشروع في[1]:

١. **إقامة منظومة عربية إقليمية:** تتمثّل أساساً في إنشاء محكمة عدل عربية للوقاية من النزاعات العربية وتسويتها؛ بهدف تأمين أمن الوطن العربي من داخله بدلاً من استيراد بعض الدول العربية لأمنها من أمريكا؛

٢. **إنشاء سوق عربية مشتركة:** وتستند إلى اعتبارات الهوية العربية، ودعم الأمن القومي العربي، والمصلحة المشتركة، وتهدف إلى:

- دعم المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي الراهن والمؤلَّف من تكتلات اقتصادية كبرى؛
- التخفيف من حدّة التبعية للخارج وتحقيق درجة أفضل من استقلالية القرار العربي.

وتعود أسباب إخفاق التكامل الاقتصادي العربي أساساً إلى عدم توافر الإرادة السياسية لدى معظم الأنظمة العربية، وليس من الضروري إقامة السوق العربية المشتركة دفعة واحدة؛ بل يمكن البدء بإقامتها بين دولتين أو ثلاث أو أكثر، ويمكن أن تشكِّل عامل جذب لأقطار عربية أخرى؛

٣. **التنمية العادلة والمستقلة:** تلك التنمية التي تستفيد منها غالبية الناس والتي لا تؤدي إلى تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول؛ بل التقليل من حدّة الفقر والبطالة واللامساواة؛

٤. **الديمقراطية:** حيث إن مفتاح الحلّ يعتمد على تعبئة الشعب العربي، ومن الصعب أن تتم تلك التعبئة من دون انتشار الديمقراطية.

ولكن هذا المشروع طُرح منذ ١٩٦٤، ويبدو أن إقامة مثل هذا المشروع أمر مستبعد في ظل عدم توافر الإرادة السياسة وفشل تجارب إقليمية (اتحاد المغرب العربي)، والواقع أن الدول العربية تدخل العولمة كل واحدة منفردة، رغم أنها تملك أقدم تنظيم إقليمي في العالم وهو «جامعة الدول العربية» الذي بات من الضروري تفعيل دورها للمضي قدُماً في المنافسة المعولمة.

(١) راجع: محمد الأطرش، «العرب والعولمة ما العمل؟»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٤٢٣-٤٤٠.

ويمتلك العالم العربي الإمكانات والقدرات التي تؤهِّله لإقامة أكبر تكتُّل إقليمي لرفع تحدي العولمة.

شكل ١١: مخاطر العولمة على الدول العربية

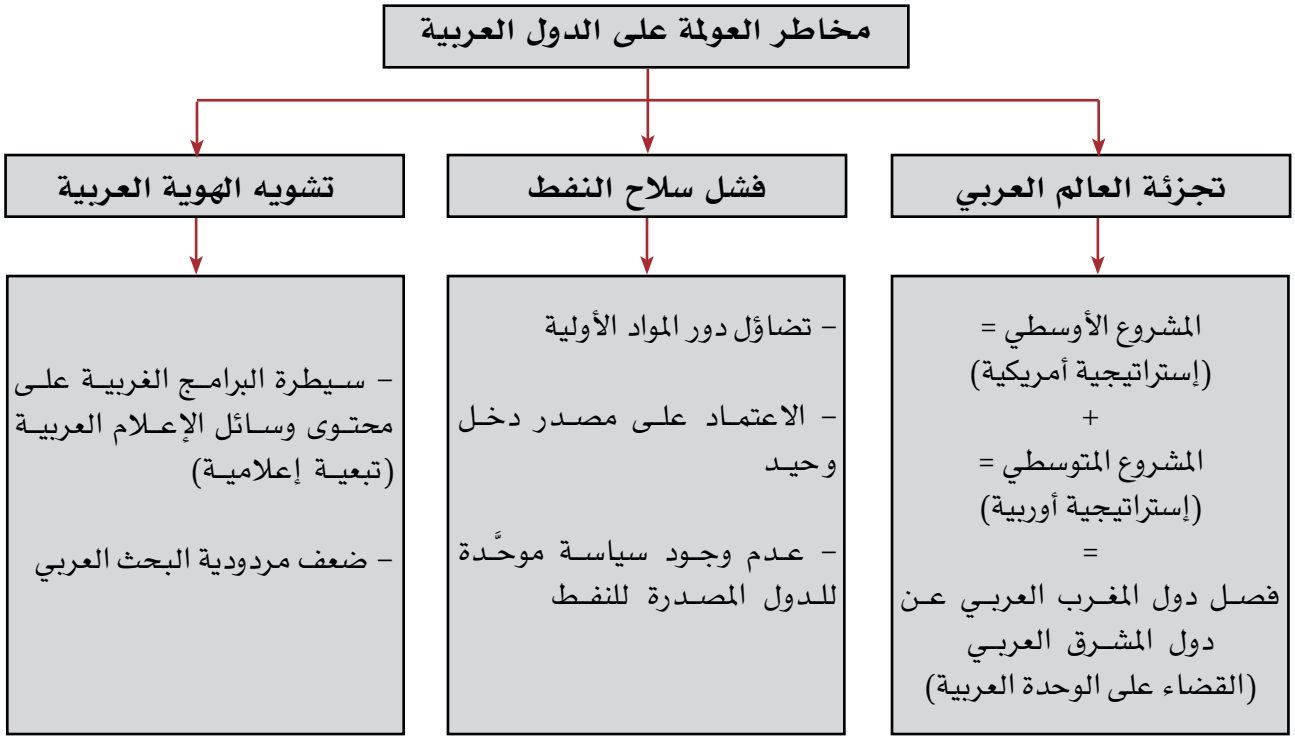

المطلب الثالث: الدول الآسيوية وتجارب العولمة

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: تطور الدول الآسيوية الحديثة التصنيع

ثانياً: أسباب أزمة بلدان شرق آسيا

ثالثاً: الدروس المستفادة من العولمة السريعة للاقتصادات الآسيوية

أولاً: تطور الدول الآسيوية الحديثة التصنيع

أثناء العقود الثلاثة الماضية، أصبح شرق آسيا من أكثر المناطق الاقتصادية أهمية في العالم، ومع إنشاء التكتلات التجارية في أمريكا الشمالية وأوربا؛ بدأ الحديث عن منطقة شرق آسيا ككتلة من هذا القبيل، وإذا كان الحديث عن هذه الدول كمجموعة واحدة؛ فإن اقتصادات شرق آسيا متباينة؛ إذ «توجد اختلافات واضحة بينها في المساحة وعدد السكان والتاريخ، والنظام السياسي وحتى البنية الاقتصادية لهذه البلدان متمايزة في كل بلد»[1]، ورغم هذا الاختلاف إلا أنها تتميّز بعوامل مشتركة تتمثل في[2]: الاهتمام بالتعليم، والمستوى العالي للمدخرات الوطنية، والسياسات المحلية الملائمة، وتشجيع الصادرات، والاقتداء بالنموذج الياباني.

يمكن تلخيص مسيرة النمو الذهبية لدول شرق آسيا في النقاط التالية[3]:

- بعد الحرب العالمية الثانية كان الركود الاقتصادي والفقر سمة العيش في دول شرق آسيا؛
- في عقد الستينيات بدأت ملامح «الإقلاع الاقتصادي» في دول المجموعة الأولى (الجيل الأول) التي عُرفت بالتنينات الآسيوية، (سنغافورة، هونغ

(١) بول كيندي، مرجع سابق، ص: ٢٥٣.
(٢) المرجع السابق، ص: ٢٥٤-٢٥٦.
(٣) صهيب جاسم، «نمور آسيا ..، هل تنهض من جديد»، مجلة المجتمع، ع ١٣٠٢، ٠٢/٠٦/١٩٩٨ ص: ٢٥-٢٧.

كونغ، تايوان، كوريا الجنوبية) وفي عام ١٩٦٧ تشكّلت رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» لتحقيق التكامل الإقليمي؛

- وفي منتصف الثمانينيات ظهرت دول المجموعة الثانية (الجيل الثاني) التي عُرفت بالنمور الآسيوية، (أندونيسيا، ماليزيا، تايلندا، الفلبين)؛ حيث حقّقت نسبة نمو متوسطها ٨٪؛
- وفي عقد التسعينيات ظهرت دول المجموعة الثالثة (الجيل الثالث) والتي عُرفت بالأشبال الآسيوية (الفيتنام، بروناي، كمبوديا، ماينمار، لاوس)؛
- ومنذ عام ١٩٩٣ أصبحت تُعرف تجربة دول آسيا باسم «المعجزة الآسيوية»؛ حيث قام البنك الدولي بدراسة لبحث خبرة اقتصادات شرق آسيا، والسياسات العامة التي دعّمت النمو، وطرحت التساؤلات التالية:
  - ما مصادر نجاح بلدان شرق آسيا؟
  - وهل يمكن للاقتصادات الأخرى تكرار تطبيق السياسات التي طرحتها هذه التجربة أم أن تقليدها أمر مستحيل؟
  - إلى أيّ مدى تقدِّم تجربة آسيا دروساً للاقتصادات النامية الأخرى؟

وقد اختلفت الآراء المتعلقة بتفسير العوامل الأساسية للنجاح:

فهناك مَن يفسِّره بالدور الكبير للدولة، مقابل آراء أخرى تؤكِّد على الحرية الاقتصادية ودور السوق، وهناك مَن يُرجعه إلى دور إستراتيجية تشجيع الصادرات في ذلك التقدُّم، مقابل الآراء التي تؤكِّد أن التنمية المتوازنة مع عدالة التوزيع والاستناد إلى السوق في الوقت نفسه كانت هي العوامل الأكثر أهمية. وهناك مَن يُرجعه إلى الأهمية الفائقة للشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق هذا النجاح، مقابل الآراء التي تؤكِّد على الإمكانات الذاتية. لا شك أن الوصفة التي اتُّبعت لتحقيق ذلك التقدُّم في شرق آسيا تختلف من بلد إلى آخر؛ إلا أنه حسب دراسة البنك الدولي؛ فإن عوامل النجاح الأساسية تعود إلى:

- تراكم رأس المال المادي؛ نتيجة معدلات ادخاراتها العالية؛
- تراكم رأس المال البشري؛ نتيجة تشجيعها لنظام تعليمي جيّد؛
- كفاءة تخصيص رأس المال؛ نتيجة استخدامها مزيجاً من آليات السوق والتدخُّل الحكومي.

كما أنه ليست هناك صلة وثيقة بين الازدهار الاقتصادي في آسيا، ورأسمالية «دعه يعمل؛ دعه يمر»؛ حيث «لا يتدخّل مهندسو التنمية الاقتصادية الآسيويون في توجيه تدفّقات رأس المال قصيرة الأجل في أسواق المال فحسب؛ بل يضعون أيضاً شروطاً دقيقة للاستثمارات المباشرة التي تقوم بها المؤسسات المتعددة الجنسية، فماليزيا على سبيل المثال تراعي على نحوٍ منتظم مشاركة شركاتها الحكومية والخاصة في فروع هذه المؤسسات؛ وذلك رغبة منها في ضمان تلقّي عدد متزايد من العمالة الوطنية للخبرات، والمعارف الضرورية للسوق العالمي، أضف إلى هذا أن كل هذه الدول تُنفق جزءاً معتبراً من ميزانيتها على خلق نظام تعليمي جيّد، وقادر على رفع المؤهّلات العامة لدى مواطنيها»[1].

ثانياً: أسباب أزمة بلدان شرق آسيا

في منتصف ١٩٩٧ انفجرت أزمة مالية في هذه المنطقة غيّرت من المصطلحات من «المعجزة الآسيوية» و«التنينات الآسيوية» و«النمور الآسيوية» إلى «سقوط النمور» و«النمور الورقية» و«القطط الآسيوية» وأصبحت التساؤلات تُطرح كالتالي:

- هل العولمة الاقتصادية هي السبب في الأزمة الآسيوية؟
- هل يمكن لنمور آسيا أن تنهض من جديد؟
- ما مدى قابلية انتقال الأزمة إلى دول أخرى دخلت عالم العولمة بالطريقة نفسها؟

وكانت ملامح الأزمة تتمثّل في: انخفاض قيمة العملة وهبوط الأسعار في

(١) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ٢٦٠-٢٦٢.

البورصة وإغلاق البنوك وارتفاع الديون...

كما توقّع الخبراء أن دول المنطقة تحتاج إلى ٣ سنوات حتى تستعيد نموها، أما الآثار التي بدأت في الظهور: انخفاض نسبة النمو العالمي، وارتفاع نسبة البطالة، وانخفاض دخل الدول المصدِّرة للبترول.

ولقد تفاجأ العالم لهذه الصدمة المالية الآسيوية التي دفعت الكثير من الاقتصاديين إلى البحث عن أسبابها ...؛ ولهذا يمكن رصد الآراء التي تفسِّر أسباب الأزمة:

- بعض الآراء وخاصة الغربية منها تؤكِّد على الأخطاء التي ارتكبتها تلك البلدان ومنها «المبالغة في استدعاء الاستثمارات الأجنبية، والقيام بمشاريع ضخمة احتاجت إلى تمويلات هائلة للقروض مع انعدام أو ضعف المنافسة، وقيام علاقة غير صحيحة بين رجال السياسة ورجال الأعمال أدت إلى انتشار الفساد»[١]؛
- في حين تؤكِّد التحاليل الآسيوية على أن سبب الأزمة يعود إلى «خطة أو إيديولوجية أمريكية يُراد تطبيقها وتعميمها لإحباط أيّ تجربة أخرى متميِّزة أو مختلفة ومؤامرة على اقتصادات آسيا»[٢].

ومن هنا يأتي الدور السلبي للمضاربين والنظام النقدي العالمي الحالي «الذي يفتح الأبواب للتجّار من أصحاب المليارات ليدمِّروا اقتصاديات دول في فترة زمنية خيالية في قصرها، مقارنة بالفترة التي استُغرقت في البناء»[٣]، وهي إشارة إلى المضاربين في أسواق العملات والأسهم وخاصة المضارب الأمريكي اليهودي «جورج سوروس» الذي كتبت عنه المجلة الاقتصادية الأمريكية (*Business Week*) أنه «الرجل الذي يحرك الأسواق»[٤].

وحسب (هانس وشومان)؛ فإن العالم تحوّل إلى رهينة في قبضة حفنة من

---

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٤٨١ .
(٢) المصدر نفسه.
(٣) صهيب جاسم، مرجع سابق، ص: ٢٨ .
(٤) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ١١٧ .

كبار المضاربين الذين يتاجرون بالعملات والأوراق المالية، فالمضاربون في القطاع المالي يشكّلون «وباء الإيدز في الاقتصاد العالمي»[1].

ثالثاً: الدروس المستفادة من العولمة السريعة للاقتصادات الآسيوية

هناك عدة دروس يمكن الاستفادة منها؛ حيث إنه من المفيد للدول تحديد مخاطر العولمة بشكل دقيق عند تطبيق «وصفة العولمة» على ضوء التجارب المعاصرة؛ فهناك تجربة عولمة في أمريكا اللاتينية (المكسيك) وأخرى في جنوب شرق آسيا.

إن الأزمة المالية الآسيوية لم تبرِّر في الواقع سوى مخاطر فرض نظام اقتصادي عالمي يهيمن عليه ذوو رؤوس الأموال الذين لا يبالون بالحدود الجغرافية ولا يتحرّكون إلا بدافع الربح الخاص، بعيداً عن أيّ أهداف تنموية حقيقية.

كما كشفت هذه الأزمة عن الوجه الخفيّ للعولمة الاقتصادية التي تسعى الدول المتقدمة بمساعدة المؤسسات المالية الدولية (وعلى رأسها صندوق النقد الدولي) إلى فرضها على جميع الدول النامية، فالحرية المطلقة التي تتمتّع بها رؤوس الأموال من حيث التحرّك والتداول تجعلها تتميّز بالمرونة والبحث عن أكبر ربح ممكن، دون مراعاة مصلحة الاقتصادات التي تنشط بداخلها، وهذا ما جعل أيّ انسحاب محسوس لرؤوس الأموال الأجنبية من بورصات وبنوك الدول الآسيوية يؤدي مباشرة إلى انهيار الاقتصادات الآسيوية.

وقد استطاعت هذه الأزمة أن تُبرز مدى تبعية الاقتصادات الناشئة لرؤوس الأموال المتداولة دولياً، كما لم تقدِّم الأزمة المكسيكية درساً حقيقياً لاقتصادات جنوب شرق آسيا التي ظلّت تعتمد على رؤوس الأموال الغربية واليابانية في تنشيط أدائها الاقتصادي.

كما أظهرت التجربة الآسيوية أن الاقتصادات الضعيفة لا تستطيع أن تحقِّق الاندماج في السوق العالمية من دون المخاطرة بانهيار اقتصادها، تحت ضغط

(١) المرجع السابق، ص: ٩٨.

الشركات الكبرى القادرة على المنافسة للحدّ من القدرة التنافسية لهذه الدول.
إن المغالطات التي يقدِّمها خبراء الدول المتقدمة حول أسباب الأزمة تثير الشك في مصداقية المؤسسات الاقتصادية العالمية، فهم يركِّزون على أن الخطأ نشأ داخلياً (سوء التخطيط الحكومي، فساد إداري...) وليس هناك عوامل خارجية (العولمة الاقتصادية، ومبدأ تحرير التجارة الخارجية، وفتح الأسواق المالية بين جميع دول العالم).
وبينما كان الحديث قبل الأزمة عن مدح سياسات دول آسيا (المعجزة الآسيوية) أصبح الحديث بعدها عن هشاشة الأسس التي تقوم عليها هذه الدول (مديونية خارجية، غياب النظام الديمقراطي الغربي...)!
كما بيّنت الأزمة المالية أن الدول المتقدمة تهدف إلى تحجيم تجربة النمور الآسيوية وإدخالها إلى حظيرة صندوق النقد الدولي؛ ففي الوقت الذي لا يقبل فيه الغرب أن تنمو هذه الدول بما يجعلها منافساً له في ظل الانفتاح والصراع والتنافس الاقتصادي؛ فهو لا يسمح بانهيارها لأنه شريك فيها وله مصالح معها.
من ناحية أخرى؛ يمكن للأزمة الآسيوية أن تشكِّل تجسيداً لمخاطر العولمة، وهي في حقيقتها تعريف للعولمة على أرض الواقع كما يمكنها أن تعطي درساً مفيداً للدول النامية، فآسيا التي كانت إلى وقت قريب تخيف الدول الغربية وحتى الولايات المتحدة بفعل نموها الاقتصادي المتسارع وسيطرتها على حركة الصادرات العالمية عادت إلى نقطة الانطلاق نتيجة لارتكازها المفرط على رؤوس الأموال الأجنبية، تبعتها هزات اجتماعية أثّرت على الاستقرار السياسي بمعظمها.

خلاصة الفصل الثالث

إن العولمة تقدِّم لنا مشهدين: مشهد للدول المتقدمة، وآخر للدول المتخلّفة:

- **المشهد الأول:**

لقد ظهرت بعض الاستشرافات المستقبلية لخبراء وباحثين غربيين، تعبِّر عن تصوّراتهم في مَن سيملك القرن الواحد والعشرين، «ففرانسيس فوكوياما» في «نهاية التاريخ» يَعتبر أن القرن المقبل سيكون أمريكياً، و«لستر ثارو» في «الصراع على القمة» توقّعه أوربياً أما «بول كيندي» في «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين» فهو ياباني.

إن الوقائع والتطورات الجارية في العالم، تتميّز بتعايش ثلاثة أقطاب اقتصادية مهيمنة على الاقتصاد العالمي، وتتجلى هذه الثالوثية كما يلي:

١. منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (نافتا) بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل مشروع الأمركة؛
٢. الاتحاد الأوربي بزعامة ألمانيا في إطار مشروع الأوربة؛
٣. اليابان وامتداداته الآسيوية ومشروع الأسينة.

لقد تبنّت الدول المتقدمة سياسة «التكتل الإقليمي» كإستراتيجية لمضاعفة فرصها في احتلال مواقع في السوق العالمية، وتجسيداً للأهداف التالية:

- **اقتصادياً:** يسعى كل قطب إلى إحاطة نفسه بمجموعة من الدول التي تشكِّل المجال الإقليمي الاقتصادي الذي يستطيع من خلاله منافسة القطبين الآخرين؛ حيث سيكون التنافس والصراع الشديدين سمة مميِّزة للعلاقات الاقتصادية بين الأقطاب الثلاثة، فمصالحهم لا تلتقي دائماً، سواء على المستوى الصناعي أو التجاري أو المالي كما أن هذه التجمعات الإقليمية في (ظل العولمة) لها أهميتها في المفاوضات الدولية؛

- **سياسياً:** يسعى كل قطب إلى دمج الدول المجاورة والعربية التي يمكن أن تشكِّل مصدراً للاضطرابات في المسيرة العامة للكتلة الأم، وهذا يعني قبول العديد من الدول في إطار التكتُّل القائم، وتقديم المعونة الاقتصادية والمالية لها؛ كي تتجاوز ضعفها وعجزها؛ بهدف إيجاد مناخ من الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي؛
- **ثقافياً:** يسعى كل قطب إلى إبراز الهوية الثقافية والخصوصية الحضارية، فالمجتمعات الإقليمية في ظل العولمة بدأت تخاف على لغاتها وهوياتها وأخلاقياتها وخصوصياتها، وحضاراتها...؛ ومن هنا بدأنا نسمع بالخصوصية الأوربية، والخصوصية اليابانية... وغيرها.

- **المشهد الثاني:**

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ظهرت المعادلة (شمال – جنوب)، فالشمال هو العالم «الغني، القوي، المتقدم»، أما الجنوب فهو العالم «الفقير، الضعيف، المتخلف»، وأصبح عالم الجنوب يضم بلداناً تختلف في تخلّفها؛ لذا اقترح الاقتصادي «بيير موسن» مدير البنك الدولي سابقاً، التمييز بين أربع مجموعات:

- **الجنوب الثري:** يضم البلدان النفطية الغنية مثل: دول الخليج؛
- **الجنوب المنبعث:** يضم البلدان المصنّعة الجديدة، مثل: المكسيك، والأرجنتين، وكوريا الجنوبية، والصين؛
- **الجنوب المستقر:** يضم البلدان التي لا يسمح لها نموها بالخروج من دائرة التخلف مثل: البرازيل والهند؛
- **الجنوب المشهور:** يضم البلدان الفقيرة بشكل حادّ، مثل: إثيوبيا والصومال وكمبوديا ...

إن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية لا يساعد على التموقع بشكل فعّال في مسار العولمة، فالدول النامية، اتّسع نطاقها بتحوّل عدد من البلدان التي كانت في السابق جزءاً من الاتحاد السوفياتي إلى صفوفها، واحتمالات

إقامة أسواق مشتركة أو تجمّعات اقتصادية وإقليمية نادرة ومحدودة جداً، كما أن بعض دول إفريقيا سوف تُمحى من الخريطة الجديدة، فهي مهدّدة بالتفكّك بسبب النزاعات القبلية والحروب الأهلية، والاضطرابات الاجتماعية، وتحديات العولمة في الدول النامية هي: الفقر والتبعية والتهميش، ومواجهتها تتطلّب تفعيل دور منظماتها الإقليمية في إرساء قواعد البناء التكاملي وآليات العمل التعاوني المشترك.

أما العالم العربي، فالمؤسف أنه يستعدّ لدخول الحقبة الجديدة من التطور العالمي وهو أكثر تشتتاً وتمزقاً، فلا النمط الرسمي للتنمية أنتج واقعاً تنموياً حقيقياً، ولا دعوات التكامل والقومية قد أحدثت تكاملاً حقيقياً لشعوبه، وتتمثّل مخاطر العولمة على العالم العربي في التجزئة وفشل سلاح النفط وتشويه الهوية العربية، ولمواجهة ذلك؛ فإن الوحدة العربية أصبحت ضرورية أكثر من أيّ وقت مضى.

كما ظهرت مجموعة من الدول تتمتّع بمستوى اقتصادي يضعها في فئة مميّزة في الوسط، بين الدول النامية والدول المتقدمة، فبرزت الصين كقوة اقتصادية ومن المحتمل أن تكون من عمالقة القرن القادم إلى جانب روسيا والهند والبرازيل وأندونيسيا، كما يُعتبر تجمّع دول آسيا الجنوبية الشرقية (آسيان) تكتلاً اقتصادياً إقليمياً مُهماً؛ إلا أن الأزمة المالية الآسيوية تجسِّد العولمة على أرض الواقع؛ ولهذا فإن كانت الدول تسعى لتقليد تجربة نموها فعليها أن تستفيد أيضاً من أسباب أزمتها، وعلى الرغم من تقدُّم بعض دول العالم الثالث وتراجع دول أخرى؛ فإنه يبقى خاضعاً للاستغلال والتبعية وتشترك دولُه في المشكلات والتحديات التي يواجهها، وأصبح لزاماً عليها تنسيق سياساتها وتوحيد جهودها وإمكاناتها للتخفيف من حجم التحديات التي تواجهها.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، ومعالجة جوانبه الأساسية، توصّلنا إلى جملة من النتائج، نُبرزها فيما يلي:

الجدل الكبير بين الكتّاب والباحثين في تحديد مفهوم المصطلح وقبوله، فمنهم مَن أشار إلى أن كلمة «العولمة» مضلِّلة؛ لأنها تُوحي باشتراك شعوب العالم كلّه في مزايا العولمة.

الاختلاف بين وجهات نظر الدول لهذه الظاهرة؛ بسبب تباين قدرات كل دولة على مواجهة تأثيراتها.

وتبيّن لنا بأن للعولمة: مفهوم متداول وشائع على المستوى النظري، وآخر حقيقي على المستوى التطبيقي، وهي ظاهرة تتشابك فيها أمور السياسة والاجتماع والثقافة والاتصال والاقتصاد الذي يُعتبر جوهر الظاهرة المرتبطة بما يحدث للنظام الرأسمالي الذي يستطيع أن يجدِّد أدواته من الداخل ويتكيّف مع الأزمات على المستوى الخارجي.

وخلُصنا إلى أن العولمة هي: عملية مقنّنة، يُراد بها فرض وتعميم نمط الحضارة الغربية، وتصديرها بصبغة عالمية؛ بهدف انفتاح الأسواق المحلية، وتصريف المنتجات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والإعلامية؛ حيث يصبح كل شيء عبارة عن سلعة، تحت غطاء «سوق المنافسة غير المتكافئة وهيمنة ثقافة الأقوى»؛ الشيء الذي يعني مضاعفة فرص الأطراف القوية التي تسيطر على عناصر القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والعسكرية...

وأن من أهم خصائصها:

- العولمة ظاهرة تاريخية (ليست جديدة)؛
- العولمة ظاهرة إيديولوجية (الليبرالية الاقتصادية)؛

- العولمة ظاهرة تكنولوجية (الثورة الصناعية الثالثة)؛
- العولمة ظاهرة انتقائية (ازدواجية المعايير)؛
- العولمة تهدِّد مستقبل سيادة الدولة (الدولة الضعيفة ازدادت ضعفاً، بينما ازدادت الدولة القوية قوةً)؛
- العولمة نزعة احتلالية (إرادة للهيمنة).

وأن دعاة العولمة يروِّجون لمزايا الانفتاح الاقتصادي الذي يعود على العالم بالرفاهية والتقدّم في ظل اندماج الاقتصادات في سوق عالمية متكاملة وموحَّدة؛ لكن الوقائع الاقتصادية والمؤشِّرات الراهنة تبيِّن أن هذه الفرضية هي مجرد أوهام...

فالعولمة أساسها الصراع الدولي الذي تُستعمل فيه جميع عناصر القوة الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية والعسكرية؛ لتأكيد إرادة الهيمنة على العالم، كما استُخدم تعبير الدول النامية للتستُّر على مشكلات التخلف والتبعية والفقر.

وإن أهم المؤسسات التي تُسهِم في تشكيلها هي: صندوق النقد الدولي الذي تنامى دوره في توجيه السياسات الاقتصادية، وتأكّد طابعه الإيديولوجي منذ نشأته، يكمِّله في ذلك البنك الدولي الذي أظهرت التحوُّلات الجارية التناقض بين أهدافه المعلنة في القضاء على الفقر، ونواياه الحقيقية بإبعاد الدولة عن وظيفتها الاجتماعية؛ عن طريق تشجيعه للخوصصة، إلى جانب المنظمة العالمية للتجارة التي تقوم على مبدأ تحرير التجارة، وتُشير الدراسات المستقبلية حول آثار هذه المنظمة بأن معظم المكاسب سوف تعود على الدول المتقدمة؛ بينما أقلّها سيعود على الدول النامية.

وتأكّد لنا أن الأطراف القوية المتمثِّلة في أخطبوط الشركات المتعددة الجنسيات ونادي الأقوياء اقتصادياً (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، ومجلس إدارة الاقتصاد العالمي (مجموعة السبع الكبار) ستكون من أكبر المستفيدين من العولمة

الاقتصادية؛ لأنها تهيمن على حركة انسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفكار والقيم والمعلومات... وتُعتبر الشركات المتعددة الجنسيات الشبكة الأكثر فعالية في حركة العولمة؛ لكونها قوة تجارية وتسويقية وإدارية وتكنولوجية.

ورغم أن الدراسة المستقبلية التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تُشير إلى احتمال ظهور مراكز قوى اقتصادية عالمية جديدة، خارج النطاق الأمريكي الأوربي؛ إلا أن المؤشرات الاقتصادية تُثبت أن العولمة في الشمال والهيمنة في الجنوب هما ظاهرتان مرتبطتان؛ رغم حرب المواقع الجديدة بين الأطراف القوية في العلاقات الاقتصادية الدولية.

فمشروع الأمركة، ستدخل به الولايات المتحدة الأمريكية القرن المقبل وهي في موقع ثقافي وسياسي وعسكري مركزي في العالم؛ بينما سيكون مركزها الاقتصادي مهماً وليس مهيمناً في عالم متعدِّد الأقطاب. ومشروع الأوربة ستدخل به أوربا لتقوية وتعزيز موقعها السياسي والاقتصادي والثقافي في العالم. أما مشروع الأسينة فسيدخل به اليابان القرن المقبل بثقافة داخلية متماسكة واقتصاد عملاق.

وإن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الراهنة للبلدان النامية تفرض عليها إيجاد إستراتيجية قصد التفاعل مع العولمة تفاعلاً إيجابياً يؤدي إلى تقليص الفجوة بين العالم المتقدّم والعالم النامي، والتقليل من حالة الفقر والتبعية والتهميش التي ستستمر في ظلّ استمرار البرامج الحالية.

كما أن مشاريع العولمة «الأوسطي والمتوسطي» يهدفان إلى القضاء على الوحدة العربية، وجعل العالم العربي يدور في أفلاك أمريكية وإسرائيلية وأوربية؛ ولذلك نؤكِّد بأن الوحدة العربية لم تعُد مجرّد عاطفة قومية؛ بل حتمية اقتصادية بهدف إيجاد موقع للعالم العربي والإسلامي.

ولقد أدت العولمة المتسرِّعة لأسواق النقد والمال إلى تحويل المعجزة الآسيوية إلى أزمة آسيوية؛ الأمر الذي يدعو إلى الاستفادة من تجربة العولمة في آسيا.

والسؤال الذي يُطرح علينا الآن هو:

إذا كانت العولمة بنمطها الحالي صيغت على مقاس الدول المتقدمة؛ فهل هناك شكل آخر للعولمة؟ عولمة تكون في صالح كل المجتمعات؟!!

الفهارس

أولاً: فهرس المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

١. أحمد عبد الرحمان وآخرون، الإسلام والعولمة، الدار القومية العربية، القاهرة، ط١، ١٩٩٩.

٢. إسماعيل صبري عبد الله وآخرون، العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، جهاد للنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٩٩٩.

٣. بول كينيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق، الأردن، ١٩٩٣.

٤. السيد ياسين وآخرون، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، يونيو ١٩٩٨.

٥. صادق رباحي، الجغرافيا الاقتصادية المعاصرة، دار تانقيث، الجزائر، د. ت.

٦. صالحي صالح، أوهام وتكاليف الانفتاح الليبرالي والعولمة القسرية، دار الخلدونية، الجزائر، ١٩٩٨.

٧. ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة: آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. ت.

٨. فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، السلسلة الاقتصادية، دار الحداثة، ١٩٨٢.

٩. ميرونوف .أ، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات، ترجمة: القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. ت.

١٠. الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، ١٩٩٦.
١١. هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٨.

• **الدوريات:**

١٢. سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، الأعداد: ٤٢ (سبتمبر ١٩٩٤)، ٤٩ (يونيو ١٩٩٧).
١٣. مجلة التجارة العربية البريطانية، غرفة التجارة العربية البريطانية: الأعداد: مارس ١٩٩٧، ابريل/مايو ١٩٩٧، مايو/يونيو ١٩٩٨.
١٤. مجلة التعاون في الجنوب، عدد خاص (أغسطس ١٩٩٥).
١٥. مجلة التمويل والتنمية: الأعداد: مارس ١٩٩٥، مارس ١٩٩٦، سبتمبر ١٩٩٤، سبتمبر ١٩٩٦.
١٦. مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع٨٥ (نوفمبر/ديسمبر ١٩٩٧).
١٧. مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، الأعداد: ٤٣٠ (سبتمبر ١٩٩٤)، ٤٥٢ (يوليو ١٩٩٦)، ٤٥٤ (سبتمبر ١٩٩٦).
١٨. مجلة العمل والتنمية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، ع٩.
١٩. مجلة المجتمع، ع١٣٠٢، (يونيو ١٩٩٨).
٢٠. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الأعداد: ١٧١ (مايو/١٩٩٣)، ٢٠١ (نوفمبر/١٩٩٥)، ٢١٠ (أغسطس/١٩٩٦)، ٢١٧ (مارس/١٩٩٧)، ٢٢١ (يوليو/١٩٩٧)، ٢٢٢ (أغسطس/١٩٩٧)، ٢٣٢

(يونيـو/١٩٩٨)، ٢٣٦ (أكتوبـر/١٩٩٨).
٢١. مجلة بحوث اقتصادية عربية، (يونيو ١٩٩٦).
٢٢. مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، ع١، ١٩٩٩.
٢٣. مجلة معالم: الاقتصاد والتجارة والعولمة، دار مارينور، ع٤.

• التقارير

٢٤. تقريـر لجنـة الجنـوب، التحـدي أمـام الجنـوب، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، ط١، ١٩٩٠.

المراجع باللغة الأجنبية

٢٥. Fereydoun A. Khavand, Le Nouvel Order Commercial Mondial: du GATT à l' OMC, Nathan, 1995.
٢٦. Robert Boyer et al, Mondialisation au delà des mythes, Casbah édition, Alger, 1997.

ثانياً: فهرس الجداول

الرقم	عنـــوان الجـــدول	الصفحة
٠١	توزيع إنتاج الإلكترونيات على مستوى العالم في عامي ١٩٩٠-٢٠٠٠	٦٠
٠٢	طبيعة المشكلات في الدول المتقدمة والدول النامية	٧٨
٠٣	الزيادة في نشاط التخصيصية: المشروعات الكبرى التي تم بيعها في الدول النامية وكانت ملكاً للدولة	٩٥
٠٤	توزيع الدخل العالمي على الدول المختلفة	١٠١
٠٥	إجمالي بيانات الشركات ٥٠٠ في عامي ١٩٩٤-١٩٩٥	١١٠
٠٦	الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه	١١٢
٠٧	حجم التجارة الدولية وتوزيعه	١١٢
٠٨	توزيع مجموع الناتج المحلي الإجمالي في العالم	١١٥
٠٩	تأثير العولمة الاقتصادية في إسرائيل	١٢٤
١٠	مقارنة بين مجموعة الإميو والولايات المتحدة واليابان عام ١٩٩٧	١٣٢
١١	إسهام القطاعات المختلفة في إجمالي الناتج المحلي	١٣٢
١٢	تطور سعر الين الياباني	١٤٣
١٣	القيمة المضافة للصناعات اليابانية الحديثة	١٤٤
١٤	نسبة واردات اليابان للثروات الطبيعية	١٤٥
١٥	الفجوة الحضارية بين الدول المتقدمة والدول النامية	١٥٤
١٦	تطور أسعار البترول بالقيمة الاسمية والحقيقية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٩	١٦١
١٧	الناتج المحلي الإجمالي مقارناً بعدد السكان في بعض دول الجنوب	١٦٤

ثالثاً: فهرس الأشكال

الرقم	عنـوان الشكـل	الصفحة
٠١	الموازنة الأمريكية لعام ١٩٩٥	١٢٢
٠٢	بنود الموازنة العسكرية الأمريكية لعام ١٩٩٥	١٢٢
٠٣	نسبة التوفير من الناتج القومي (١٩٨٥–١٩٨٩)	١٢٦
٠٤	توزيع الثروة في الولايات المتحدة الأمريكية	١٢٦
٠٥	الهجرة إلى الولايات المتحدة حسب بلاد المنشأ (١٩٥١–١٩٩٠)	١٢٨
٠٦	تصدير الأفكار الأمريكية	١٢٨
٠٧	مشروع الأمركة	١٢٩
٠٨	مشروع الأوربة	١٣٩
٠٩	مشروع الأسينة	١٤٧
١٠	تحديات العولمة للدول النامية	١٥٦
١١	مخاطر العولمة على الدول العربية	١٦٦

رابعاً: فهرس المحتويات

إهداء ٧

شكر وتقدير ٨

مقدمة ٩

الفصل الأول: الجانب المفاهيمي للعولمة الاقتصادية (الإطار العام للعولمة)

المبحث الأول: ماهية العولمة

- المطلب الأول: المواقف المتعددة من ظاهرة العولمة. ١٥
- المطلب الثاني: مفهوم العولمة وتعاريفها. ١٩
- المطلب الثالث: أبعاد العولمة وتجلياتها ٢٦

المبحث الثاني: النشأة التاريخية للعولمة

- المطلب الأول: رؤية الباحثين للتطور التاريخي للعولمة ٣٨
- المطلب الثاني: تطور الرأسمالية العالمية. ٤٠
- المطلب الثالث: تطور النظام الاقتصادي العالمي. ٤٩

المبحث الثالث: خصائص وأوهام العولمة

- المطلب الأول: خصائص العولمة. ٥٣
- المطلب الثاني: أوهام العولمة الاقتصادية. ٧٠

خلاصة الفصل الأول ٧٩

الفصل الثاني: الجانب الوظيفي للعولمة الاقتصادية (مؤسسات العولمة وشبكاتها)

المبحث الأول: دور مؤسسات العولمة وآثارها

- المطلب الأول: صندوق النقد الدولي وآلية تشكيل العولمة ٨٥
- المطلب الثاني: البنك العالمي وآلية تشكيل العولمة ٩١

- المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية وآلية تشكيل العولمة ٩٨

المبحث الثاني: دور شبكات العولمة ومظاهر الهيمنة

- المطلب الأول: الشركات المتعددة الجنسيات والعولمة ١٠٦
- المطلب الثاني: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والعولمة ١١١
- المطلب الثالث: مجموعة السبع الكبار والعولمة ١١٤

خلاصة الفصل الثاني ١١٦

الفصل الثالث: الجانب الإستراتيجي للعولمة الاقتصادية (موقع الدول على الخريطة الاقتصادية العالمية)

المبحث الأول: أقطاب الثالوثية وأنماط العولمة

- المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية ومشروع الأمركة ١٢٠
- المطلب الثاني: أوربا الغربية ومشروع الأوربة ١٣٠
- المطلب الثالث: اليابان ومشروع الأسينة ١٤٠

المبحث الثاني: العالم الثالث ورهانات العولمة

- المطلب الأول: الدول النامية وتحديات العولمة ١٤٩
- المطلب الثاني: الدول العربية ومخاطر العولمة ١٥٧
- المطلب الثالث: الدول الآسيوية وتجارب العولمة ١٦٧

خلاصة الفصل الثالث ١٧٣

- **الخاتمة** ١٧٦
- **فهرس المصادر والمراجع** ١٨٢
- **فهرس الجداول** ١٨٥
- **فهرس والأشكال** ١٨٦
- **فهرس المحتويات** ١٨٧

ملخص

العولمة الاقتصادية

رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرين

تميّزت بداية القرن الحادي والعشرين بولادة مفاهيم ومصطلحات جديدة: كالنظام العالمي الجديد، اقتصاد السوق، الخصخصة، الانفتاح، العولمة...؛ على حساب مصطلحات أخرى مثل: شرق-غرب، شمال-جنوب، العالم الثالث، التأميم، التنمية الاقتصادية...

ووسط الكمّ الهائل من الكتابات المتفرِّقة حول مصطلح العولمة، ونظراً إلى ما يعانيه هذا المفهوم من «تشوُّش فكري»؛ فإن الأمر يستدعي توافر دراسة تؤطِّر هذه الحالة وتنظِّمها.

ويقوم هذا الكتاب بمعالجة العناصر التالية:

١. الجانب المفاهيمي للعولمة.

٢. الجانب الوظيفي للعولمة.

٣. الجانب الإستراتيجي للعولمة.

العولمة الاقتصادية

ضمن مشروع (كتاب الاقتصاد الإسلامي الإلكتروني المجاني) والذي تشرف عليه أسرة من المهتمين والباحثين عميدها الدكتور سامر قنطقجي يصدر هذا الكتاب الإلكتروني الجديد للباحث الدكتور عبد الحليم غربي ضمن كتب هذا المشروع الرائد والمعاصر.

الكتاب يتصدى لموضوع الساعة في القرن الحالي، ولظاهرة عالمية تداعياتها وصلت إلى أبعد قرية في العالم. إنها العولمة .. تلك الظاهرة التي بدأت اقتصادية ثم تدرجت في تجلياتها لتأخذ صبغة ثقافية وسياسية واجتماعية.

ولعل الكتاب محاولة علمية جادة ورائدة في السعي لتقصي مفهوم العولمة وتاريخ نشوئها وتبلور ماهية نظريتها .. ومن ثمّ رصد مسارها التطبيقي وظلالها وانعكاساتها العالمية .. ثم الانتهاء بتمحيص دقيق ضمن ميزان العلم لما لها وما عليها وما موقعنا فيها وموقعها في محيطنا العربي.

وإنَّ كثيراً من الناس لم تدرك حتى اللحظة جوهر العولمة ومحركات تمددها الشبكي وتفرعات جذورها في نسيج مجتمعات لا تعمل وفق الساعة الرأسمالية إلا أنها أجبرت على ذلك .. ما أحدث فوضى وقلب كثيراً من التكوينات الاقتصادية والاجتماعية في أنحاء المعمورة في سعي رأسمالي أمريكي الصبغة لتكوين عالم ما بعد الاشتراكية وما بعد الإسلامية إن صح التعبير ليكون هو نهاية التاريخ وبداية الإنسان الأخير وفق فوكوياما .. ومن هنا فإن عملية التصدي لمفهوم العولمة وغاياتها ومآلاتها تعتبر مهمة ملحة ومصيرية، وما هذا الكتاب إلا خطوة من خطوات رصينة في هذا الحقل العلمي المتخصص.

د. منقذ عقاد

الرئيس التنفيذي لدار أبي الفداء العالمية للنشر

ISBN 978-9933-9129-5-6

9 789933 912956

مجموعة

دار أبي الفداء العالمية

للنشر والتوزيع والترجمة